جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة: العلوم الاقتصادية **تخصص: اقتصاديات العمل**

واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة: 2000 – 2018

من إعداد الطالبين:

– بن سعيد حليمة

– سعدي مصطفى

الأستاذ المشرف:

– د. ساعد محمد

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
د.سيساني ميدون	أستاذ محاضر – أ –	رئيسا
د. ساعد محمد	أستاذ محاضر – أ –	مشرفا ومقررا
د.قوادري رشيد	أستاذ محاضر – ب–	مناقشا
د.زيتوني هوارية	أستاذ مساعد – أ–	مناقشا

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : 18 جوان 2022

الموسم الجامعي: 2021 – 2022

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي مكننا من إتمام هذه المذكرة

و الذي إذا أراد شيئا إنما يقول له "كن فيكون" ، الحمد لله في الأول و الحمد لله في الآخر ، الذي أعاننا على القصد و علمنا من العلم ما لم نعلم و أمدنا بالإرادة و العزيمة لإنجاز هذا العمل، إنه ولي ذلك و القادر عليه.

نتوجه بالشكر الجزيل مع أسمى معاني الاحترام والتقدير إلى كل من ساعدنا و وجهنا في هذا العمل المتواضع و نخص بالذكر الأستاذ المحترم المشرف **"الدكتور: ساعد محمد"** الذي كان لنا سندا و معينا ، و لم يبخل علينا يوما بتقديم النصائح و التوجيهات اللازمة لإتمام هذا العمل.

نتقدم بالشكر الوافر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا عناء مناقشة هذا البحث.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة المحكمين و آرائهم القيمة على ملاحظاتهم.

و في الأخير نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد.

فهـــرس

المحـتـــويات

قائـمة المحــتويات

المحــتويات	الصفحة
شكر وعرفان	I
المحتويات	II
قائمة الجداول والأشكال	v
مقدمة	أ
الفصل الأول: مفاهيم أساسية متعلقة بالأمن الغذائي	07
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأمن الغذائي	08
المطلب الأول: تعاريف الأمن الغذائي و مفاهيم مرتبطة به	08
المطلب الثاني: حتمية الأمن الغذائي و ركائزه	11
المطلب الثالث : محددات و مهددات الأمن الغذائي	13
المبحث الثاني: مؤشرات قياس الأمن الغذائي و انعدامه و العوامل المؤثرة فيه	20
المطلب الأول: مؤشرات قياس الأمن الغذائي	20
المطلب الثاني: انعدام الأمن الغذائي	21
المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي و العوامل المؤثرة فيه	24
خلاصة الفصل الأول	31

قائـمة المحــتويات

الفصل الثاني: تشخيص واقع القطاع الفلاحي بالجزائر	32
المبحث الأول: البرامج التنموية الفلاحية في الجزائر	34
المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	34
المطلب الثاني: برنامج التجديد الفلاحي و الريفي	43
المطلب الثالث: تقييم أداء السياسات الفلاحية من خلال البرامج التنموية	46
المبحث الثاني: وضعية الأمن الغذائي في الجزائر	48
المطلب الأول: المقومات الفلاحية	48
المطلب الثاني: الشعب الفلاحية في الجزائر	55
المطلب الثالث: معوقات القطاع الفلاحي في الجزائر	63
خلاصة الفصل الثاني	68
الفصل الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي(الصناعات الغذائية كنموذج)	69
المبحث الأول: مساهمة أهم الصناعات ذات الاستهلاك الواسع في تحقيق الأمن الغذائي	71
المطلب الأول: مساهمة فرع المطاحن و الحليب	71
المطلب الثاني: مساهمة فرع الزيت و السكر	76
المطلب الثالث: دراسة الميزان التجاري و الغذائي و الفجوة الغذائية	79

قائـمة المحــتويات

المبحث الثاني: المعوقات التي تواجه الصناعات الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي	86
المطلب الأول:تحليل نقاط القوة و الضعف، الفرص و التحديات للصناعات الغذائية في الجزائر	86
المطلب الثاني: العراقيل التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر	87
المطلب الثالث: ارتفاع معدلات أسعار الغذاء العالمية و أثرها على الجزائر	90
خلاصة الفصل الثالث	96
الخاتمة	99
قائمة المصادر والمراجع	104
ملخص	

قـائـــمة

الـجـــداول

و الأشـــــكـال

قائـمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول:

الجدول	عـنـــوان الـجـــــــدول	الصفحة
الجدول(2-1)	المساحة الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2017	50
الجدول(2-2)	المساحة المزروعة بالخضر و أنواعها خلال الفترة 2006 – 2016	58
الجدول(2-3)	تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2016 – 2018	62
الجدول(3-1)	تطور إنتاج الحليب خلال الفترة 2000 – 2017	74
الجدول(3-2)	تطور إنتاج اللبن خلال الفترة 2001 – 2017	75
الجدول(3-3)	تطور الإنتاج و المردودية للزيتون إلى سنة 2003	76
الجدول(3-4)	تطور الواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2005 - 2016	79
الجدول(3-5)	تطور الصادرات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2005 - 2016	81
الجدول(3-6)	تطور الميزان التجاري الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2005 - 2016	82
الجدول(3-7)	تطور الإنتاج للإستهلاك و نسبة الاكتفاء الذاتي و الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2005 – 2016	84
الجدول(3-8)	مؤشر منظمة الأغذية و الزراعة لأسعار المواد الغذائية	91

قائمة الأشكال:

الـشـــــكل	عـنـــوان الـشـــــكل	الصفحة
الشكل(2-1)	إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2017	56
الشكل(2-2)	تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2000 -2017	61

مـــــقـــدمـة

مقدمة:

الغذاء هو الحاجة الرئيسية الأولى للإنسان ، و يسبب نقصانه مشاكل اقتصادية و اجتماعية و سياسية و لقد شهد التاريخ عدة أزمات لحقت باقتصاديات عديدة نتيجة نقص الغذاء ، و الذي يواجهه العالم في الوقت الحاضر فإلى يومنا هذا ما زالت مشكلة الغذاء تثير قلق العديد من السياسيين و الاقتصاديين و الاجتماعيين ، في حين يسعى العالم جاهدا إلى التعافي من تأثير أزمة أسعار الأغذية و الانهيار المالي و الركود الاقتصادي ، يواجه مئات الملايين من البشر جوعا حقيقيا .

يعتبر الأمن الغذائي هدفا استراتيجيا و سياسيا ، تهدف إليه جميع السياسات الاقتصادية و خطط التنمية ، و لعل من أبرز المهام التنموية التي تلقى على عاتق البلدان النامية تقليص الفجوة الغذائية الناجمة عن الزيادة السكانية المتسارعة ، و الذي يقابله التراجع في الإنتاج الزراعي ، إضافة إلى ما سبق بروز الأزمة المالية العالمية الأخيرة و ما سبقها من تصاعد كبير في أسعار السلع الغذائية و تناقص المخزون العالمي ، فإنه من المتوقع أن تواجه دول العالم و من بينها الجزائر في المرحلة المقبلة واقعا اقتصاديا جديدا ينبغي الاستعداد الاستراتيجي له ، بخاصة في ضوء التطورات المتواترة عن أوضاع الغذاء عالميا.

إن الجزائر كغيرها من الدول ، تعتمد بشكل كبير على الأسواق العالمية لتأمين احتياجاتها الغذائية ، لأن إنتاجها من السلع الغذائية لا يكفي لتغطية حاجاتها الاستهلاكية ، و قد مرت بصعوبات شديدة من حيث توفير الغذاء لمواطنيها ، إذ ارتفعت أسعار الاستيراد بالنسبة لبعض المواد الغذائية و كان لارتفاع الأسعار العالمية تأثيرات كبيرة على مستوى اقتصادياتها ، تمثلت في زيادة عجز الميزان التجاري الغذائي ، و ارتفاع نفقات الحكومة الموجهة لدعم المواد الغذائية ، و على المستوى الأسري تدهورت القدرة الشرائية للمواطنين ذوي الدخل الضعيف و ارتفعت نسبة المواطنين الذين تحت خط الفقر ، و بالتالي تأثر التقلبات العالمية في أسعار الغذاء على الأمن الغذائي.

و بالرغم من الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي إلا أنه ليس لها أثر واضح حيث بقيت الفجوة الغذائية في تزايد مستمر، كما أن المشاريع و البرامج الاستثمارية الموجهة للقطاع الفلاحي ما زالت متواضعة بالمقارنة

بما يوفره من مناصب شغل لفئة واسعة من السكان خاصة في المناطق الريفية.

ونظرا للدور الكبير الذي تؤديه الفلاحة في الاقتصاد الوطني ،من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي و أهميتها الكبيرة في تأمين العيش لكل سكان الوطن ، فهي المرتكز الأساسي للبنيان الاقتصادي و ستبقى كذلك مستقبلا.و يعد الصناعات الغذائية من أهم دعامات الاقتصاد الوطني ، إذ يحتل المراتب الأولى في كثير من البلدان المتقدمة كما أنه لا يجهل ما تقدمه الصناعات الغذائية من فوائد كبيرة تتجلى في توفير الأغذية على مدار السنة ، و أمام صعوبة رفع الإنتاج الزراعي ، الأمر الذي يستدعي اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز الغذائي ، و هذا بدوره يشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري.

و تعاني الجزائر من مشكلة غذائية تتمثل أساسا في تزايد الاعتماد على الاستيراد من العالم الخارجي لسد احتياجاتها الغذائية ، رغم أنها تمتلك طاقات هائلة للزراعة و امكانيات أخرى غير مستغلة (المقومات الزراعية في الجنوب) ، فالقطاع الفلاحي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية التي يمكن لها تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ، و لا يتحقق هذا إلا بتضافر جهود القطاعات الأخرى.

إشكالية البحث : للتعرف أكثر على أبعاد مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر و تشخيص الوضع الحالي في ظل تقلبات أسعار المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك و انعكاس ذلك على المواطن ، ارتأينا تسليط الضوء على إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر و مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيقه من خلال تشخيص واقعه و مدى فاعلية البرامج و المخططات التنموية التي أقرتها الجزائر للنهوض بالقطاع ممثلة بالصناعات الغذائية.

و مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟

و للتدقيق أكثر ، قمنا بتقسيم طرحنا للإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدى فاعلية البرامج التنموية للنهوض بقطاع الفلاحة في الجزائر؟

2- كيف هي وضعية الأمن الغذائي في الجزائر؟

3- ما مدى مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي؟

4- ما هي المعوقات التي تواجه الصناعات الغذائية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي؟

فرضيات البحث: بعد صياغة إشكالية البحث و تحديدها و وضع الأسئلة الفرعية لها ، أمكننا صياغة بعض الفرضيات التي تعتبر إجابات مسبقة لإشكاليات البحث ، و نصوغها كما يلي:

1- البرامج التنموية المنتهجة للنهوض بقطاع الفلاحة في الجزائر كانت غير فعالة فرضية تحتمل الخطأ حيث أن هذه البرامج حققت فشلا في بعض الأوقات ، و نجاحات في أوقات أخرى ، تبعا لعدة عوامل.

2- يشهد الأمن الغذائي في الجزائر تحسنا خلال السنوات الأخيرة.

3-تساهم الصناعات الغذائية بشكل ضئيل في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر رغم كل المجهودات.

4- هناك معوقات كثيرة تعترض قطاع الصناعات الغذائية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

أهداف البحث :

- التمييز بين المفاهيم المتشابهة لموضوع الأمن الغذائي.
- الوقوف على أهم البرامج التنموية للقطاع الفلاحي في الجزائر.
- إبراز دور و أهمية الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي و المشاكل التي تعاني منها.

أهمية البحث:

- معرفة و تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر و دوره في تحقيق الأمن الغذائي.
- حصر مختلف التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي بمختلف شعبه.
- مدى تمكن البرامج التنموية من حل المشاكل المتراكمة التي يعاني منها القطاع الفلاحي.
- كشف حقيقة العوامل و الظروف التي تقف أمام الجزائر ضد تحقيق الأمن الغذائي.

منهج البحث: بسبب طبيعة البحث و من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة سنعتمد على:

المنهج الوصفي: بطرح المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي و كذا المتعلقة بالقطاع الفلاحي في الفصل الأول.

المنهج التحليلي: بتحليل مختلف الإحصاءات و المؤشرات المتاحة و المرتبطة بالأمن الغذائي و القطاع الفلاحي في الجزائر لتفعيل العلاقة بينهما ، في الفصلين الثاني و الثالث من البحث.

صعوبات البحث:

- تعارض بعض المفاهيم بين المستوى الدولي و الوطني.
- عدم وفرة المعلومات و المراجع و الإحصاءات الدقيقة من المصدر حول موضوع البحث.
- تضارب الأرقام و الإحصائيات حسب مصادرها تبعا لاتجاهاتها سياسية.

حدود البحث :

الإطار الزمني: اختيار الفترة الزمنية الممتدة من 2000 إلى 2018 بسبب ما تميزت به من أزمات اقتصادية و مالية متعاقبة.

الإطار المكاني : الجزائر باعتبار مكانتها الإفريقية و العربية و السياسات التي انتهجتها.

الدراسات السابقة: لقد قام بدراسة الموضوع أو أجزاء منه من زوايا مختلفة لعديد من الباحثين في العديد من أطروحات الدكتوراه و الماجستير وغيرها من الكتب والمجلات ، ونقتصر على عرض بعضها في ما يلي:

– دبار حمزة ، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، **2019** ،تناولت مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري ودوره في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2005-2016 و تشخيص الوضع الغذائي و عرض مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر، **إلا أنها أغفلت دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.**

– كينة عبد الحفيظ ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3

2013 ، تناولت فاتورة الأمن الغذائي وسبل مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ، **و هي دراسة تناولت في شطرها الأوفر قيمة الفاتورة الغذائية باستبعاد مصدرها رغم ما له من أهمية ، و ما ينعكس على الميزان التجاري الغذائي و الفجوة الغذائية.**

– هاني محمد ،كتاب الملتقى العلمي الوطني ، قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع و الآفاق ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة البويرة ، 2021 ، تناول تحليل واقع القطاع الفلاحي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ، و تشخيص الوضع الغذائي ، و عرض مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر و تحديد مكانته في الاقتصاد الوطني ، **و ذلك ما أمدنا بمعلومات وفيرة و قيمة عن الموضوع محل البحث.**

- **في بحثنا آثرنا التطرق إلى أهمية الصناعات الغذائية بشكل خاص من مجمل القطاع الزراعي و دورها في تحقيق الأمن الغذائي في ظل التقلبات و الأزمات المالية و الغذائية و الوبائية و كذا المناخية التي عرفها العالم و العراقيل التي تواجهها.**

تقسيم البحث:

للإلمام بالموضوع و الإجابة على الإشكالية تطرقنا في هذا البحث إلى المفاهيم أساسية المتعلقة بالأمن الغذائي من تعاريف و مفاهيم أخرى ذات صلة به ، ثم حتميته و ركائزه و محدداته و مهدداته . كما تطرقنا بعدها إلى الإطار المرجعي للأمن الغذائي و الذي يشتمل على مؤشرات قياس الأمن الغذائي ، و كذا انعدامه ثم أبعاده و العوامل المؤثرة فيه . بعد ذلك عرجنا على واقع القطاع الفلاحي بالجزائر بإبراز أهم البرامج التنموية الفلاحية في الجزائر و تقييم أداء السياسات الفلاحية من خلالها ، ثم وضعية الأمن الغذائي في الجزائر من خلال الشعب الفلاحية . و في الأخير مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي من خلال الصناعات الغذائية كنموذج و الذي أوردنا فيه مدى مساهمة أهم الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع بفروعها في تحقيق الأمن الغذائي ، ثم خلصنا إلى دراسة الميزان التجاري و الغذائي و الفجوة الغذائية.

الفصل الأول :

مفـــاهـيـــم أســـاســـية

متعـلـقة بالأمـن الغـذائي

تمهيد :

تشير تقارير التنمية المختلفة و الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن تعداد من يعانون من الجوع المزمن لم ينقص ، بل هم في تزايد خلال السنوات الأخيرة . فحسب تقرير عام 2017 هناك ما يقارب من المليار فرد في العالم يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم ، و حسب ذات التقرير فإن 17 مليون طفل دون سن الخامسة في العالم يموتون سنويا بسبب سوء التغذية.

و مع تزايد عدد السكان في الجزائر و الذي بلغ 44 مليون نسمة سنة 2019 ، سيدفع الطلب على الغذاء إلى الارتفاع ، في حين يشكل عامل المناخ تهديدا كبيرا على الإنتاج الزراعي الذي يعتمد في أغلبه على الهطول المطري ، مما يجعل الأمن الغذائي في الجزائر يواجه تهديدا مستمرا بكل أبعاده و مكوناته .

من المنطلق السابق ، و من خلال هذا الفصل الأول سنحاول التطرق إلى مختلف المفاهيم ذات العلاقة المباشرة و غير المباشرة بالأمن الغذائي و بانعدامه ، و ذلك بالتطرق إلى المحاور التالية :

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأمن الغذائي

- المطلب الأول: تعاريف الأمن الغذائي و مفاهيم مرتبطة به.
- المطلب الثاني: حتمية الأمن الغذائي و ركائزه.
- المطلب الثالث: محددات و مهددات الأمن الغذائي.

المبحث الثاني: الإطار المرجعي للأمن الغذائي

- المطلب الأول: مؤشرات قياس الأمن الغذائي.
- المطلب الثاني: انعدام الأمن الغذائي.
- المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي و العوامل المؤثرة فيه.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأمن الغذائي

للإحاطة و بلوغ نتائج واضحة المعالم حول موضوع الأمن الغذائي في الجزائر ،كان من الواجب التطرق إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة به و التفريق بين ما تشابه منها.

المطلب الأول: تعاريف الأمن الغذائي و مفاهيم مرتبطة به

1* تعاريف الأمن الغذائي:

تعددت التعاريف التي أعطيت له و هذا عائد إلى تشعبه و ارتباطه بجوانب مختلق (اقتصادية ، سياسية اجتماعية ، و ثقافية ...الخ) ، و من بين أهم هذه التعاريف نذكر.

أ – تعريف منظمة الأغذية و الزراعة (FAO):

لقد جاء في منظمة الأغذية و الزراعة أن الأمن الغذائي يتوفر عندما يتاح لجميع الناس و في جميع الأوقات الفرصة المادية و الاجتماعية و الاقتصادية للحصول على غذاء كاف ، و مأمون و مغذ ، يلبي احتياجاتهم التغذوية و أذواقهم الغذائية ، و يكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة بالصحة و النشاط [1].

ب – تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية (OADA):

عرفت المنظمة منذ نشأتها عدة تحولات في مهامها فعندما كانت محصورة في مجرد التحذير من مخاطر الفجوة الغذائية ، أصبحت اليوم تقوم بإعداد البرامج المتكاملة لتحقيق الأمن الغذائي ، و لقد جاء في تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية للأمن الغذائي ما يلي:

الأمن الغذائي هو توفير الغذاء بالكميات و النوعيات اللازمة للنشاط و الصحة بصورة مستمرة لكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا و على أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر و إتاحة لكافة الأفراد السلع بالأسعار التي تتناسب مع مداخيلهم،و إمكانياتهم المالية [2].

[1] منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ، روما ، 2010 ، ص08.

[2] إدارة الأمن الغذائي و المشروعات بجامعة الدول العربية ، الزراعة و التنمية في الوطن العربي، مجلة جامعة الدول العربية العدد الأول القاهرة ، 2009 ص16

ت – تعريف البنك الدولي للأمن الغذائي (BM):

عرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه إمكانية حصول كل الناس و في كافة الأوقات على الغذاء الكافي و اللازم لنشاطهم و صحتهم ، و يتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية و التجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات ، و حتى في أوقات الأزمات و أوقات تردي الإنتاج المحلي و ظروف السوق الدولية[1].

ث – تعريف الأمن غذائي بحسب Traité d'économie agro-alimentaire:

بحسب هذا المرجع ذي الأجزاء الخمسة و مؤلفه (1918-2007) Louis Malassis ، يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه : الوضعية التي يمكن من خلالها لكل فرد الحصول على غذاء كاف و بصفة دائمة يسمح له بممارسة حياة منتجة و صحية ، لا مكان فيها لسوء التغذية أو نقص الغذاء[2].

ج – الأمن الغذائي حسب المفهوم الإسلامي: لقد عرف الفقهاء الأمن الغذائي على أنه ضمان استمرارية تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن ، و المستوى المعتاد يحدد على أساس المستوى الاجتماعي فقد يرتفع المستوى المعتاد من الغذاء ليصل إلى حد الكماليات[3].

و من خلال المفاهيم السابقة وجب على الدولة و المجتمع توفير المستوى الغذائي لكل طبقة من الطبقات مع ضمان الحد الأدنى للعيش لفقراء هذا المجتمع و الذي يتمثل في الغذاء و المسكن و الملبس الضروري لأفراد هذه الطبقة.

[1] عزت ملوك قناوي ، الأمن الغذائي ، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين ، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي ، القاهرة 26/25 سبتمبر 2002 ، ص03

[2] سالت محمد مصطفى ، التنمية الزراعية المستدامة و رهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال القمح ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الزراعية ، تخصص اقتصاد زراعي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، 2017 ، ص03

[3] السيد محمد السريتي ، الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية ، 2000 ، ص36

2*مفاهيم مرتبطة بالأمن الغذائي:

يتداخل مفهوم الأمن الغذائي إلى حد كبير مع طائفة من المفاهيم التي تقترن به أو تتشابه معه مما زاد من صعوبة للباحثين في إيجاد تعريف موحد و ملائم للأمن الغذائي ، و من جملة هذه المصطلحات نذكر :

أ – الفجوة الغذائية : هي مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتيا و ما تحتاجه من غذاء ، و بالتالي فهي تلك الكمية من المواد الغذائية التي يحتاجها البلد الواحد و لا يستطيع توفيرها محليا ، بل يلجأ و يسعى إلى إشباعها عن طريق استيرادها من الخارج[1].

الفجوة الغذائية = الاستهلاك الغذائي – الانتاج الغذائي المحلي

ب – الإكتفاء الذاتي: هناك التباس في المفهوم بين الاكتفاء الذاتي و الأمن الغذائي ، لذا من الضروري جدا التفرقة بين المفهومين ، فالاكتفاء الذاتي هو: قدرة أي بلد على القيام بالحاجات الغذائية الأساسية لكل السكان ، من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة لإنتاج المواد الغذائية محليا . بغض النظر عن اعتبارات الميزة النسبية ، و يقصد بها قدرة الدولة على الاعتماد الكلي على الامكانيات الخاصة للبلد في إنتاج كل حاجاته الغذائية داخل البلد[2].

فالاكتفاء الذاتي مفهوم يمكن قياسه ، و ذلك بنسبة الانتاج المحلي إلى الاستهلاك الوطني على الشكل التالي: **الاكتفاء الذاتي = الإنتاج الوطني/المتاح من الغذاء x 100**

و بذلك يكون مفهوم الاكتفاء الذاتي أضيق من مفهوم الأمن الغذائي حيث يسعى الأول إلى عدم اللجوء إلى العالم الخارجي و محاولة التخلي عن الاستيراد ، بينما يسعى الثاني إلى قياس قدرة الدولة على توفير غذاء ملائم لمواطنيها عن طريق الانتاج الوطني أو الاستيراد ، و بالتالي لا يعتبر الاكتفاء الذاتي ضمانا لتحقيق الأمن الغذائي في أغلب الحالات فهو مفهوم سياسي أكثر منه مفهوم اقتصادي.

[1] عميش عائشة ، واقع الأمن الغذائي مؤشراته و أبعاده– دراسة حالة الجزائر – ، ورقة بحث ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف، 24/23 نوفمبر 2014 ، ص04

[2] أبو بكر عبد الله سليمان الطيب ، الفجوة الغذائية و ضرورة تحقيق الأمن الغذائي ، مجلة الاستراتيجية و الأمن الوطني ، العدد3، ماي 2009 ص122.

ت – أمان الغذاء : تعرف منظمة الصحة العالمية أمان الغذاء بأنه جميع الظروف و المعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج و تصنيع و تخزين و توزيع و إعداد الغذاء ، اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا و موثوقا به و صحيا و ملائما للاستهلاك الآدمي .

و يذكرنا علم التسويق في مجال السلع الغذائية أن الاهتمام في المرحلة الأولى كان منصبا على توفير السلع الغذائية ، أي أنه كان منصبا على الكم لأن الطلب كان يفوق العرض ، ثم بعد ذلك بدأ الاهتمام بالجودة و النوعية أو الموازنة بين الكم و الكيف في السلع الغذائية ، أما حاليا فقد بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء ، و زاد ذلك الاهتمام أكثر بعد ظهور مرض جنون البقر و الحمى القلاعية و ما أحدثاه من تخوف عالمي[1].

المطلب الثاني: حتمية الأمن الغذائي و ركائزه

1*حتمية الأمن الغذائي:

تعود قضية حتمية الأمن الغذائي إلى جملة من الأسباب نتيجة علاقتها المباشرة بمشكلة الغذاء عند الدول الفقيرة ذات الإنتاج القليل كما و نوعا ، إذ أن أهم الأسباب النسبة السكانية التي هي في تزايد سواء بالنسبة للعالم أو الشعوب الفقيرة خاصة نتيجة قلة الأوبئة الفتاكة و المبيدة لآلاف البشر نتيجة محاكاتهم للعالم المتطور في هذا الميدان ، و بالتالي يترجم هذا الوضع تطور الطب ، الأدوات الطبية الأساليب العلاجية و كذا الأدوية ، إذ كلما زادت النسبة المئوية للسكان كلما زاد معدل الاستهلاك الغذائي الإجمالي و قد تصبح هذه القضية ذات أولوية عالية كلما اختل التوازن بين النمو السكاني الذي هو في ارتفاع مستديم ، ما يدل على الزيادة في الاستهلاك في مقابل انخفاض الإنتاج خاصة الضروري منه[2].

أما بالنسبة للسبب الثاني الذي يجعل قضية حتمية الأمن الغذائي قضية جوهرية مرتبطة بطبيعة المصادر الغذائية المتنوعة و المتوفرة في مختلف دول العالم الفقيرة ، إذ منها ما يضمحل فعليا أو تصبح قيمته بمرور

[1] محمد السيد عبد السلام ، الأمن الغذائي للوطن العربي ، الكويت ، عالم المعرفة ، 1998 ، ص ص82 ، 83

[2] عبد الباسط محمد الحسن ، التنمية الاجتماعية ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ، 1970، ص ص150 ، 152.

الزمن لا فعالية لها في السوق الدولية كالفحم و غيره . و منها ما يتلف نتيجة التقلبات الجوية غير المتوقعة و غير المناسبة لمراحل الإنماء الزراعي خاصة كالعواصف البردية أو انجراف التربة أو الجفاف ، أما عن آخر النماذج من زمرة الأسباب ، يتمثل في فقدان الدولة القدرة على الاعتماد على المصادر الغذائية الذاتية بمعدل أكبر من المصادر الخارجية في سياستها في التغذية سواء نتيجة ضغوط دولية سياسية أو اقتصادية نابعة من التبعية أو فقدان الاستقرار السياسي .

انطلاق من حتمية حدوث الأسباب السالفة الذكر تنبثق قضية حتمية الأمن الغذائي في كل المجتمعات و الدول سواء الغنية أو الفقيرة على حد السواء ، لكن تزداد تلك الحتمية ضرورة في النموذج الأخير أكثر من النموذج الأول بالرجوع إلى قدرتها الذاتية على الأمن الغذائي.

2*ركائز الأمن الغذائي:

تحدد المنظمة العالمية للصحة مفهوم الأمن الغذائي بكونه كل الظروف و المعايير الضرورية و اللازمة (خلال عمليات إنتاج و تصنيع و تخزين و توزيع و إعداد الغذاء) لضمان أن يكون الغذاء آمنا و موثوقا به و صحيا و ملائما للاستهلاك الآدمي ، فأمان الغذاء متعلق بكل مراحل الإنتاج الزراعي و حتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير ، و يحمل في ثناياه ثلاثة مرتكزات أساسية اعتبرتها المنظمة العالمية للصحة ركائز لتجسيد الأمن الغذائي و هي[1]:

أ – وفرة السلع الغذائية:

تتجسد المرحلة الأولى في توفير السلع الغذائية ، أي أن الاهتمام كان ينصب على الكم لأن الطلب يفوق العرض الغذائي دون النظر إلى جودته ، لأنه بقدر ما يجب النظر إلى كمية الغذاء مقارنة بالحجم السكاني الذي يتطلب توافر الغذاء بقدر ما يجب توافر السلع الغذائية ، و عندما يتحقق ذلك تبدأ المرحلة الموالية و التي توسع رؤيتها إلى النوعية الغذائية.

[1] عبد الباسط محمد الحسن ، التنمية الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص3 ،4

ب – وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم:

بعد ذلك تأتي مرحلة توجيه الاهتمام من طرف الدولة بالنظر إلى " الجودة و النوعية الغذائية أو الموازنة بين الكم و الكيف في السلع الغذائية "[1] ، و هنا بدأ التفكير في حاجيات الجسم الغذائية الضرورية لقيام الفرد بكل نشاطاته بشكل معتدل ، ثم بعد هذه المرحلة تأتي المرحلة الأخيرة و هي مرحلة الاستهلاك.

ت – أسعار السلع في متناول المواطنين :

في المرحلة الأخيرة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء .

و يقصد بهذه المرحلة أن تكون أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع ، أي التقليل من الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي ، هذا يعني إما رفع أجور العمال من الطبقتين الوسطى و الدنيا أو تخفيض أسعار السلع و هذا يرجع إلى جملة القرارات أو الإجراءات السياسية التي تدخل في إطار الشطر الخاص بالدولة في عملية الأمن الغذائي.

المطلب الثالث : محددات و مهددات الأمن الغذائي

1*محددات الأمن الغذائي:

تزخر بعض البلدان العربية بموارد طبيعية هامة و متنوعة تشكل العمود الفقري لاقتصادياتها و مصدر العيش فيها ، و تتنوع هذه الموارد تبعا للتباين في مناخ المنطقة بالنظر للموقع الجغرافي المتميز لها و ترامي أطرافها في القارتين الإفريقية و الآسيوية و يرتبط تحقيق الأمن الغذائي في مفهومه الشامل بالعديد من العوامل و الموارد التي تؤثر في إنتاج السلع الغذائية وتجارتها و إمكانية الحصول عليها و الاستفادة منها و من أهم تلك العوامل و الإمكانيات ما يلي :

أ – نسبة الأراضي الزراعية من المساحة الإجمالية:

تتباين الدول العربية تباينا واضحا من حيث المساحة التي تشغلها الزراعة في كل منها، نظرا لعوامل عديدة من بينها العوامل الجغرافية و البيئية و مدى توفر الموارد الطبيعية ، بالإضافة إلى السياسات الزراعية

[1] المصطفى سيدي محمد، أزمة الأمن الغذائي ، موقع الجزيرة للدراسات ، 2005 ، ص05 الموقع: www.elgazeera.net /nr/exeres

المتبعة و البنيات التحتية المتوفرة و حجم الاستثمارات في قطاع الزراعة.

تمتد الدول العربية على مساحة تقدر بحوالي 1330 مليون هكتار ، و تبلغ المساحة التي استغلت في الزراعة عام 2014 ، حوالي 72 مليون هكتار و هو ما يعادل % 5.4 من المساحة الإجمالية، منها حوالي 9.6 مليون هكتار مساحة مخصصة لمحاصيل مستديمة و حوالي 62.5 مليون هكتار مساحة مخصصة لمحاصيل موسمية ، وتبلغ المساحة المروية خلال عام 2014 حوالي 14.9 مليون هكتار تمثل نحو 20.7% من جملة المساحات المزروعة خلال العام المذكور ، منها حوالي 3.3 مليون هكتار محاصيل مستديمة ، مقابل حوالي 11.6 مليون هكتار مروية من المحاصيل الموسمية.

و وفقا لاعتبارات بيئية تتعلق بعدم توفر المياه في بعض المناطق ولظروف اقتصادية ترتبط بتوفر عناصر الإنتاج وعوامل أخرى مثل الراحة البيولوجية للأرض لتعزيز عناصرها الغذائية، فقد بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة و المتروكة دون استغلال عام 2014 بحوالي 11.9 مليون هكتار أي نحو 16.5% من المساحة الزراعية الكلية المستغلة و ترتفع باستمرار نسبة الأراضي الزراعية إلى المساحة الجغرافية الإجمالية عن 25% في ثلاث دول عربية هي : تونس ، سوريا ، لبنان و تتراوح نسبتها ما بين 3% و 16 % في : فلسطين، السودان، البحرين، العراق، مصر، الجزائر و الأردن، و تنخفض لأقل من 03 % في باقي الدول العربية[1].

ب – الموارد المائية :

تتصف الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة سواء بصورة مطلقة من حيث تدني متوسط نصيب وحدة المساحة ، أو نصيب الفرد من المياه ، أو بصورة نسبية مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم . و تتفاقم هذه الندرة على كافة المستويات بمرور الزمن ، ففي حين تعادل مساحة العالم العربي 10.8 % من مساحة اليابسة ، و يعادل عدد سكانه 5 % من إجمالي سكان العالم ، فإنه يحتوي على 0.7 % فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم، ويتلقى 2.1 % فقط من إجمالي أمطار اليابسة . و يترتب على ذلك أن

[1] صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016 ، الفصل الثالث ، القطاع الزراعي ، أبو ظبي ، 2016 ، ص75

متوسط نصيب الهكتار الواحد من المياه السطحية الجارية في العالم العربي مقارنة بنظرائه على المستوى العالمي يبلغ 1/15 ، ومن حيث متوسط الهطول المطري السنوي تبلغ هذه النسبة 1/5 يضاف إلى ذلك أن شطرا لا بأس به من الموارد المائية المتاحة يتعرض إما للفقد أو لتدهور النوعية لأسباب عديدة .

من جهة أخرى تقدر الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي من جميع المصادر 257.5 مليار متر مكعب في السنة ، يتم استخدام 160 مليار متر مكعب منها لجميع الأغراض بنسبة % 62.1 من إجمالي المتاح منها ، فيما يستغل حوالي % 90 منها في الزراعة والمتبقي في الصناعة والاستعمالات اليومية. فيما تشكل الموارد المائية السطحية الشطر الأكبر من إجمالي الموارد المائية في المنطقة ، إذ تقدر بنحو 209.2 مليار متر مكعب تمثل % 81.2 من المتاح الإجمالي، و تمثل المياه الجوفية % 14.1 أما بالنسبة للموارد غير التقليدية فتمثل كلا من موارد إعادة الاستخدام و موارد التحلية % 3.8 و % 0.9 على الترتيب في العالم العربي[1] .

2*مهددات الأمن الغذائي :

أ – تغير المناخ: ترتبط التغيرات المناخية ارتباطا وثيقا بقضية الأمن الغذائي ، حيث يؤدي الاحتباس الحراري إلى تغيرات مناخية تبرز أهم سماتها في زياد ة انبعاث غاز ثنائي أكسيد الكربون ، و زيادة درجات الحرارة سواء العظمى أو الصغرى .كل تلك التغيرات في المناخ تؤدي إلى إحداث تغير في أصول النظام الغذائي وإنتاج الغذاء والتغير في التخزين و النقل و التسويق و أصول الحيوانات المزرعية ، وهذا يؤدي إلى إمكانية التغير في نظام استهلاك الغذاء ما يؤدي بدوره إلى التأثير على الصحة البشرية من خلال التأثير على نسب الاكتفاء الغذائي و التغيير في القيم التغذوية[2] .

ب – اختلال التوازن الديمغرافي: بلغ عدد سكان الريف في الدول العربية عام 2014 حوالي 151.8 مليون نسمة ، أي حوالي % 39 من إجمالي عدد السكان بالمقارنة مع حوالي % 43 عام 2010 ، كما

[1] المنظمة العربية للتنمية الغذائية ، أوضاع الأمن الغذائي العربي ،2011 ، الخرطوم ، السودان ، ص10

[2] جمال محمد صيام ، شريف محمد سمير فياض ، أثر التغيرات المناخية على وضع الزراعة و الغذاء في مصر ، القاهرة ، 2009 ، ص09

بلغ عدد السكان الزراعيين حوالي 85.6 مليون نسمة أي نحو % 22 من إجمالي عدد السكان بالمقارنة مع حوالي % 24 عام 2010 ، و يعود سبب هذا التراجع إلى استمرار الهجرة من الريف إلى الحضر بسبب ضعف البنية الاقتصادية في الريف ، وفي جاذبية المدينة النسبية من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية ، والتفاوت الكبير بين متوسط دخل الفرد في قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى ، و اتساع حاجة القطاعات الأخرى لجذب اليد العاملة في القطاع الزراعي لتراجع حاجته لليد العاملة بسبب اتساع نطاق التقنيات الزراعية في الإنتاج الزراعي. و قد بلغ عدد العاملين في القطاع الزراعي في عام 2014 حوالي 26.1 مليون نسمة أي حوالي 30% من إجمالي السكان الزراعيين في الدول العربية.

و قد بلغت نسبة العاملين في الزراعة إلى إجمالي القوى العاملة في الدول العربية حوالي % 20.6 في عام 2014 مقابل حوالي % 22.7 عام 2010 ، و يعود سبب هذا التراجع إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدن حيث أن تطور و اتساع قوة القطاعات غير الزراعية ، و بصفة خاصة القطاع الصناعي و قطاع الخدمات يزيد عن حاجتها إلى اليد العاملة التي تستقطبها من القطاع الزراعي ، الذي تتناقص حاجته إلى اليد العاملة بسبب التقدم التقني الزراعي الناجم عن التوسع في استخدام المكننة الزراعية و التي غالبا ما تشمل مختلف الأنشطة والعمليات الزراعية. كما تتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى إجمالي القوى العاملة بين الدول العربية ، إذ تتجاوز تلك النسبة ثلثي عدد العاملين في جيبوتي و جزر القمر ، و حوالي 50% في كل من موريتانيا و السودان ، و تتراوح بين % 18.5 و % 35 في كل من سوريا و تونس و الجزائر و مصر و المغرب وعمان و اليمن و تنخفض هذه النسبة في الدول العربية الأخرى إذ تتراوح بين 2% و 6% ، و في ليبيا و الإمارات و السعودية و العراق و الأردن و تتراوح بين أقل من 1% و أقل من % 2 في باقي الدول العربية[1] .

ت – فشل السياسات الاقتصادية: يرى عديد الاقتصاديين بما فيهم خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن السياسات الاقتصادية التي اتبعتها عديد الدول النامية خلال الفترة الماضية اتسمت بالتحيز ضد

[1] صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016 ، مرجع سبق ذكره ، ص: 79.

القطاع الزراعي ، وكانت إحدى الأسباب الرئيسية التي أسهمت في تدهور وتخلف هذا القطاع في معظم هذه الدول ، حيث نجم عن تطبيق هذه السياسات آثار سلبية أضرت بإنتاج المحاصيل الزراعية بصفة عامة و بإنتاج المحاصيل الغذائية بصفة خاصة، كما أسهمت هذه السياسات في تقليص الحوافز لدى المنتجين الزراعيين المحليين ، وقد اتسمت السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدول العربية خلال الفترة الماضية بإهمال التنمية الزراعية والتركيز على إنشاء بعض الوحدات الصناعية، التي كانت تعتبرها منقذا للاقتصاد من حالة التخلف التي ورثها عن الحقبة الاستعمارية.

و قد تركزت النسبة الكبرى من الاستثمارات العامة في القطاعات الأخرى على حساب القطاع الزراعي باعتباره قطاعا غير مولد للنمو . فقد بلغ حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي نحو 76 مليار ، خلال الفترة (1970-1980) في حين لم يستأثر القطاع الزراعي إلا بحوالي 33.5 مليار دولار.

إن الاهتمام بالتنمية الصناعية الذي اتسم به عقدا الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، بدأ في التراجع مع مطلع السبعينيات بعدما بدا واضحا أنه بدون تنمية الزراعة، ستجد هذه الدول نفسها أمام مأزق غذائي يقود إلى استيراد الغذاء من الخارج و ما ينجر عن ذلك من استنزاف للمتاح من النقد الأجنبي[1] .

ث – عدم الإستقرار السياسي: يؤثر الاستقرار السياسي بدرجة كبيرة على تحقيق التنمية الزراعية و على استدامتها، من خلال توفيره للظروف المناسبة للحكومة و مؤسساتها و المزراعين، أفرادا و مؤسسات للقيام بنشاطهم التنموي بصورة إيجابية ، في حين تؤثر النزاعات بطريقة مباشرة و غير مباشرة على الأمن الغذائي و تقوضه عبر قنوات متنوعة ، فمن آثارها المباشرة تدمير البنية التحتية و المعدات، ونفوق المواشي، وإتلاف الأراضي الزراعية ، و منع المنتجين و الموزعين والمستهلكين من الوصول إلى الأسواق .كما تثبط بشكل غير مباشر الاستثمار المنتج في الزراعة، وبذلك ينخفض معدل توافر الغذاء. ويحرم الحكومات من العائدات الضريبية ما يمنع إقامة شبكات أمان اجتماعي تعزز الأمن الغذائي[1] .

[1] المصطفى ولد سيدي محمد ، تشخيص أزمة الأمن الغذائي ، موقع مركز الجزيرة للدراسات ، تاريخ التصفح: 2022/05/15.

لقد أدت النزاعات و الحروب الداخلية والخارجية في العالم العربي إلى استنزاف طاقات و أموال ضخمة و أوقفت العديد من المشاريع الكبرى ، و ساهمت في تعميق مشكلتي الفقر و الجوع لدى فئات واسعة من سكان الوطن العربي .ففي السودان مثلا أدى اندلاع القتال بين الحكومة و المعارضين لها إلى تأثر المناطق ذات الأهمية من حيث الموارد ، التي يمكن الاعتماد عليها في سد العجز و هي دارفور و جنوب كردفان و النيل الأزرق .و هذا الأمر أثر في الحياة بصورة عامة وعلى قدرة المواطنين الموجودين هناك على الإنتاج و الاعتماد الذاتي، فتحولوا إلى نازحين يبحثون عن الدعم ، مما حذا بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية الزراعية الفاو "إلى التحذير من المجاعة، حيث قالت أن " أكثر من ثلاثة ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي بالبلاد، بسبب زيادة النزوح والصراع في إقليم دارفور و توافد اللاجئين من دولة الجنوب[2] .

أما في اليمن فقد زاد الصراع من إفقار الشعب اليمني و زاد من أوجه ضعفه ، فهناك ما لا يقل عن 8ملايين شخص يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي ، مع معاناة أكثر من460 ألف طفل من سوء التغذية الحاد. و تخضع قدرة اليمنيين الملحوظة على مواجهة الأزمة إلى اختبار وصل إلى أقصى حدود التحمل ، فقد دفعت الحرب الضعفاء من أفراد الشعب اليمني إلى حافة المجاعة [3] .

و يواجه العراق منذ عام 2014 أزمة إنسانية معقدة بسبب الصراع بين الجماعات الإرهابية و القوات المسلحة العراقية الذي خلف أكثر من 3 مليون نازح و أكثر من 10 مليون بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة ، الأمر الذي يحد من توفير المساعدة المنقذة للحياة .وبينما تقلصت شبكة الحماية الاجتماعية الحكومية ، انخفض الدعم الموجه إلى الرعاية الصحية و أماكن الطوارئ و التعليم و المياه و الصرف الصحي بعد خفض الإنفاق العام في الموازنات العامة للعامين الماضيين. و تنعكس ديناميكية الصراع المتغيرة بسرعة في العراق على حالة الأمن الغذائي المتقلبة في جميع أنحاء البلاد. و يقدر أن 2.4 مليون شخص يعانون

[1] فيتو إنتيني ، النزاع و اللاجنون و انعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية ، التحديات و التوقعات ، عبد الكريم صادق و آخرون محررا ، التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة و التنمية ، 2014 ، ص: 122.

[2] آدم محمد أحمد ، الغذاء في السودان – إهمال الماضي و آمال المستقبل ، جريدة النيلان الإلكترونية 2014/07/01.

[3] البنك الدولي ، موارد تمويلية من البنك الدولي تساعد البرامج الطارئة في اليمن.

من انعدام الأمن الغذائي، منهم 1.5 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. و وفقا لنظام الرصد التابع لبرنامج الأغذية العالمي ، بلغ انعدام الأمن الغذائي مستويات مرتفعة في المناطق التي شهدت صراعات و تهجير[1] .

[1] البنك الدولي ، شراكة بين البنك الدولي و منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة لدعم الأمن الغذائي في اليمن.
http://www.albankaldawli.org/ar/news/release/2017/08/02.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس الأمن الغدائي و انعدامه و العوامل المؤثرة فيه

من أجل الاطلاع على مستوى التغذية و الأمن الغذائي في العالم لتفادي انعدامه و توحيد الرؤى و كذا دراسة العوامل المؤثرة فيه يجب التطرق إلى مختلف مؤشرات قياسه.

المطلب الأول: مؤشرات قياس الأمن الغدائي

1*مؤشرات قياس الأمن الغذائي : ثمة مؤشرات كثيرة لقياس مستوى الأمن الغذائي تشمل عوامل متنوعة تؤثر فيه ، نذكر منها ما يأتي[1] :

أ – مستوى المتاح من الغذاء : يتعلق هذا المستوى أساسا بتطور الزراعة بشقيها النباتي و الحيواني و بالميزان السلعي للمنتجات الغذائية (الفرق بين التصدير، والاستيراد) و بمدى حفظه من التلف (نظام التخزين.)

ب – مدى تطور نظام التسويق : يكشف هذا المؤشر عن القدرة على تأمين احتياطات كافية من المواد الغذائية المختلفة و إمداد السوق بها على نحو منتظم بالكميات و النوعيات المناسبة في المكان و الزمان المناسبين.

ت – مستوى إنتاج الغذاء : بالعلاقة مع تزايد السكان يكشف هذا المؤشر ، عن مدى استقرار الأمن الغذائي و ديمومته.

ث – الإحتياجات الغذائية اليومية: يكشف هذا المؤشر، عن كمية الطاقة التي يحصل عليها الفرد يوميا و نسبة مساهمة المصادر النباتية و الحيوانية فيها . و تعرف الاحتياجات الغذائية اليومية بأنها كمية الطاقة اليومية الضرورية لكل فئة من الأفراد لعيش حياتها الطبيعية و هي بحالة صحية جيدة و تختلف كمية الطاقة اليومية الضرورية لكل فرد بحسب العمر و الجنس و الوزن و النشاط الفيزيائي الذي يزاوله. و تستخدم في هذا المجال ، المؤشرات المعيارية المكيفة بحسب هامش الفروق الفردية بين السكان. و يتم حساب المؤشرات المعيارية كمتوسطات لمعاينات كثيرة للطاقة التي يحصل عليها الفرد و تبقيه في حالة صحية جيدة بإضافة

[1] مندر خدام، الأمن الغذائي السوري، الهيئة العمة السورية للكتاب، دمشق، 2010 ، ص ص: 22،21

حد الانحراف المعياري إليه و طرحه منه.

ج – توزيع الدخل الوطني: يكشف هذا المؤشر، عن حصة الفئات الاجتماعية المنتجة له فيه ، أي حصة أصحاب الأجور و أصحاب الأرباح و أصحاب الريوع و أصحاب الفوائد، و لهذا فهو يحدد القوة الشرائية المتاحة ، لكل فئة اجتماعية.

ح – نصيب الفرد من الدخل الوطني(الدخل الاسمي): يكشف هذه المؤشر عن القوة الشرائية الاسمية المتاحة لكل فرد ونظرا لأنه يأخذ قيمة متوسطة ، فهو لا يراعي الفروق بين مختلف الفئات الاجتماعية من حيث حصتها في الدخل الوطني ، فتبدو القوة الشرائية للعمال و الفلاحين ، و غيرهم من الفئات الاجتماعية الكادحة مساوية للقوة الشرائية للأغنياء على اختلاف فئاتهم ، لكن هذا غير صحيح.

خ – مؤشر ميزانية الأسرة : يكشف هذا المؤشر عن توزيع دخل الأسرة لتلبية احتياجاتها المختلفة و منها بالطبع الاحتياجات الغذائية.

د – مستوى الأسعار العام ومستوى أسعار المواد الغذائية: يحدد هذا المؤشر مستوى الطلب بصورة عامة و مستوى الطلب على المنتجات الغذائية بصورة خاصة.

ذ – القدرة الشرائية أو الدخل الحقيقي: يعبر هذا المؤشر عن كمية السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها ، بالدخل الإسمي.

المطلب الثاني: انعدام الأمن الغذائي

من أجل تحقيق الأمن الغذائي في أي دولة يجب تفادي انعدامه ، لذا من الواجب تفادي بلوغ هذه الحالة.

1*مفهوم انعدام الأمن الغذائي:

يقصد بانعدام الأمن الغذائي الحالة التي يفتقر فيها الأشخاص إلى إمكانية الوصول إلى الكميات الكافية من الأغذية المأمونة و المغذية لضمان نمو وتنمية طبيعيين و حياة مفعمة بالنشاط و الصحة. قد يأتي نتيجة عدم توافر الأغذية أو عدم كفاية القدرة الشرائية أو التوزيع غير الملائم أو استخدام الأغذية بشكل غير مناسب على صعيد الأسر . و يعتبر انعدام الأمن الغذائي إلى جانب تقهقر أوضاع الصحة و الإصلاح و

ممارسات الرعاية و الإطعام غير المناسبة ، الأسباب الأساسية للحالات التغذوية السيئة. و قد يكون انعدام الأمن الغذائي مزمنا أو موسميا أو انتقاليا[1].

2*أسباب انعدام الأمن الغذائي و أبعاده:

من أجل التصدي لمشكلة انعدام الأمن الغذائي لابد من فهم أسباب ذلك ، و تلعب الأسباب الهيكلية للفقر و ما تتضمنه من ارتفاع تكلفة السكن و التفاوت في الدخل و عدم كفاية الأجور ، و عدم جودة التعليم و التدريب ، إضافة إلى طبيعة الدورات الاقتصادية باعتبار إمكانية أن يكون الاقتصاد سببا في جعل فئة من السكان في حالة فقر. كما تلعب الظروف الطبيعية مثل الجفاف و الكوارث و الآفات دورا في ذلك إضافة إلى العوامل البشرية مثل النزاعات المسلحة و زيادة النمو الديمغرافي ، أما فيما يتعلق بالجوانب الفردية و العمومية فتتمثل في[2]:

* عدم وجود المعرفة الصحيحة فيما يتعلق بالمفاهيم الغذائية مثل الأنظمة الغذائية ، مخاطر الغذائية المشبعة بالدهون.

* عدم وجود المعرفة الكافية في كيفية تحضير و تخزين الطعام.

* عدم وجود مرافق كافية لتخزين الغذاء.

* عدم وجود المرافق العامة الكافية (غاز ، كهرباء، ماء صالح للشرب).

* عدم وجود وسائل النقل الكافية لمنافذ توزيع المواد الغذائية بأسعار معقولة.

* عدم وجود الميزانية المناسبة أو سوء تسييرها أو نقص مهارات إدارة الموارد.

---

[1] Food and Agriculture Organization of The United Nations, International Fund For Agricultural Development and World Food Program, 2015. *The State Of Food Insecurity in The World 2015,Achieving The 2015 International Goals of Hunger: Assessing uneven Progress.p53*

[2] Gareau Stephen Edgar, *The Development Of Guidelines For Implementing Information Technology To Promote Food Security,* (PHD thesis) Department Of Technology And Education Mississippi State University. USA 2000.p13

3*مؤشرات قياس انعدام الأمن الغذائي:

من بين أحسن المقاربات لقياس انعدام الأمن الغذائي هي التي تعتمدها وزارة الزراعة الأمريكية التي صنفت فيها حالات الأمن الغذائي و انعدامه إلى أربعة مستويات[1]:

* **أمن غذائي مرتفع** : العائلات لا يعانون من أي مشاكل أو قلق بشأن الحصول على غذاء جيد.

* **أمن غذائي حدي** : لدى العائلات بعض المشاكل الظرفية أو قلق بشأن الحصول على غذاء كاف لكن نوعية الغذاء و مدى تنوعه و كميته لم تقل كثيرا.

* **أمن غذائي ضعيف**: أين تعرف العائلة انخفاضا في جودة و تنوع الأغذية ، لكن كمية الأغذية و أنماط الغذاء (العادات الغذائية) لم تتأثر بشكل كبير.

* **أمن غذائي جد ضعيف**: خلال فترات من السنة تنخفض الأنماط الغذائية و الحصص المستهلكة من الطعام نتيجة عدم قدرة العائلة على تحصيل الدخل و الموارد من أجل اقتناء الغذاء. و بتصنيف العائلات من خلال طرح عدة أسئلة تعبر عن طائفة واسعة من حالات شدة انعدام الأمن الغذائي، ثم تصنيف الإجابات حسب : أقل خطورة ، أكثر شدة إلى حد ما ، شدة متوسطة .

و يتم تصنيف الإجابات و الردود المحصلة من استبيان في مجموعات مختلفة ، حيث تصنف العائلة التي بلغت ثلاثة شروط أو أكثر (التي تشير إلى انعدام الأمن الغذائي) بأنها تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

و تتمثل هذه الشروط في:

* القلق من نفاذ الطعام قبل الحصول على المال من أجل شراء طعام آخر.

* الغذاء الذي يحصلون عليه لا يدوم طويلا و ليس للعائلة المال لشراء المزيد.

* لا تستطيع العائلة تنول وجبات متوازنة.

أما في الحالات الأخرى مثل الأسر التي ليس لها أطفال فيجب أن تتوفر فيهم الشروط السابقة إضافة إلى:

* أكلوا أقل مما كانوا يطمحون.

[1] Suresh C. Babu et al, p13.14

* قاموا بتخفيض حجم الوجبات أو الوجبات المخزنة خلال ثلاثة أشهر أو أكثر.

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي و العوامل المؤثرة فيه

1* الأبعاد العامة للأمن الغذائي:

عرف الإنسان قضية الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية منذ القدم ، و اعتمد عليها محاولة منه للبقاء من خلال السيطرة على الطبيعة و قسوتها و تقلباتها ، و هي قضية مركبة تتميز بالتعقيد ، إذ تتشابك في وجوده أبعاد عديدة لكل واحد منه دلالته التأثيرية و آثاره الواضحة في كل بلدان العالم ، و نذكر من بينها أربعة أساسية:

أ – البعد الديمغرافي: يتدخل العنصر البشري في هذه القضية من ثلاث أقطاب أولها أن التأمين الغذائي أوجده الإنسان لذاته هو و بقائه ، لذا فقد عدد الأساليب و الطرق منذ وجوده الاجتماعي و طورها تبعا للظروف التي يعيشها و التي يتوقع حصولها ، ثانيا هو أن الإنسان هو المنشط لحيثيات الإنتاج و التسيير الدالة على الأمن الغذائي ، و أما عن القطب الثالث و هو الأهم لأن لاعتبار أن الكائن البشري يعتبر مقياسا للكفاية الغذائية لأنه المحدث للأزمة الغذائية التي تستدعي تأمينها ، و لقد بدا هذا واضحا بعدد التزايد السكاني المذهل الذي عرفته مجمل بلدان العالم ، خاصة في العالم العربي خلال العقود الماضية من المبررات التي تصوغ مشكلات الغذاء في المنطقة العربية ، فقد شهد فقد شهد حجم السكان تسارعا بمعدل بلغ حوالي 03 % سنويا عام 2000 [1]. هذا من ناحية و من ناحية أخرى فإن التزايد الكمي للسكان رافقه تغير جوهري في توزيع السكان بين الريف و الحضر ، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول العربية الطالبة للعمالة إلى تزايد كبير لسكان المدن و حرمان القطاع الزراعي في هذه المناطق [2]. و هذا يعني أن البعد الديمغرافي بالزيادة الكمية أو النوعية له تأثير غير محدود على الأمن الغذائي.

ب – البعد الإقتصادي: للعنصر الاقتصادي علاقة مباشرة بالأمن الغذائي إذ يتجسد في الإنتاج الفلاحي

[1] عبد القادر طرابلسي ، مشكلة الغذاء في الوطن العربي (الواقع و الآفاق)، ط1 ، بيروت ، 1998 ، ص ص380 ، 381

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2000 ، ص237

كما و نوعا وفق ما يستدعيه الوضع الصحي للإنسان ، إلا أن عالم الأرض و الزراعة مرتبط بدرجة كبيرة بالكثير من العوامل التي تؤثر على مسار الحركة الإنتاجية الزراعية كما و كيفا.

إن ارتباط عالم الأرض و الزراعة بعلم البيولوجيا و علم الحيوان و البيطرة و غيرها قضية تستدعي الاعتماد عليهما باعتبارهما علوما تنشط لأجل تطوير الزراعة العضوية التي تعتمد في تنظيمه إلى أقصى حد ممكن على نظام الدورات الزراعية (تعاقب المحاصيل) و مخلفات المحاصيل و السماد الحيواني و البقول و الأسمدة الخضروات و المخلفات لفات العضوية للزراعة و الأساليب البيولوجية للمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية و طبيعتها و توفير العناصر الغذائية للنبات و مكافحة الحشرات و الآفات الأخرى. مما يؤدي إلى الحصول على نوعية عالية للمنتوج الزراعي ، وعليه فإن تلك العمليات المتنوعة تحتاج إلى تمويل كبير يعبر عن احتلال عالم الأرض و الزراعة المقام الأول في سلم اهتمام الدولة ، كما جاءت فكرة التكثيف الغذائي بغرض الحصول على كميات كبيرة من الإنتاج الزراعي و المهم في هذه القضية أن تكثيف الإنتاج الفلاحي يدل على تكثيف إنتاجية عنصر العمل و رأس المال من عوامل التكثيف الزراعي ، أي أنه تأثير متبادل بين العناصر الاقتصادية الثلاثة (رأس المال ، المورد البشري ، الأرض الزراعية)[1].

ت – البعد السياسي: تعتبر الدولة الجهة المعنية بتأمين الغذاء للمجتمع بكل أفراده و فئاته و جماعاته دون استثناء و يكون ذلك من خلال جملة من القرارات الصادرة عنها و التي تجسد إرادتها المسؤولة لتحقيق هدف الأمن الغذائي و الذي أصبح المخرج الوحيد للدول الفقيرة من الأزمات التي تعاني منها ، خاصة نقص الغذاء أو المجاعة ، لذ فإن التكامل السببي بين ما تساهم به الدولة من يد عاملة و رأس مال للقطاع الزراعي على اعتبارهما بعدين اقتصاديين للحصول على إنتاج كبير و على جودة غذائية من جهة ، و جملة القرارات و الإجراءات الموحدة و المتكاملة لإزالة المشاكل التي تعيق التنمية بصورة عامة و التنمية الزراعية على وجه الخصوص من جهة أخري.

إن تدخل الدولة لا يكون باحتكار القطاع الزراعي و كل روافده بقدر ما يكون تدخلها بإعطاع فرصة للشعب بممارسة هذا النشاط و رعايته بالتخطيط و فتح أسواق داخلية و خارجية لترويج السلع و التبادل

[1] برامج إستراتيجية ، مجلة آفاق استراتيجية ، 13 ديسمبر 2006 ، ص ص07 ، 10

الدولي . و بالتالي تأمين ما يحتاجه الشعب أو ينقصه ، و من جهة أخرى الأرض العمل فيها و العامل بها. و يتحقق تدخل الدولة العقلاني ، المقبول و الملائم للأمن الغذائي بإجراء التحولات السياسية الجذرية بتكريس الديمقراطية و فسح الطريق أمام الشعوب للتأثير بالطرق الديمقراطية في القرارات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية المصيرية في طرق تنفيذها و متابعتها كلما استدعى ذلك الوضع السياسي الراهن للبلاد و العلاقات الدولية الخارجية ، و الأهم في قضية الأمن الغذائي أن يكون للدولة المتبنية فكرة الأمن الغذائي سياسة شعبية فلاحية[1] .

ث – البعد الثقافي: يختلف البعد الثقافي عن الأبعاد السالفة الذكر كليا ، لأنه لا يتطلب قرارا سياسيا أو أمرا واجبا للتنفيذ ، أو يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه لأن القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوع من المعتقدات الفردية و دلالاتها في إطار الأرض و و العمل بها و قيمة العمل الفلاحي.

من هنا يدخل البعد الثقافي للشعوب في تعزيز استراتيجية الأمن الغذائي المعتمدة من طرف الدولة و التي يجب على الشعب المشاركة فيها.

لقد أكد علم الإنسان من خلال الدراسات التي قام بها عدد من العلماء أمثال : تايلور ، مالينو فيسكي و أنطوان توماس ، و التي أجريت على الكثير من الشعوب أن الثقافة دفعت بالكثير من الشعوب على اختلاف رؤاهم حول الأرض و العمل بها و الزراعة فيها و تنويع منتجاتها إضافة إلى اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي و تطويرها ، و إبداع في الوسائل التكنولوجية ، فثقافة أي شعب تحمل الكثير من القيم المتعلقة بحب الأرض و حب العمل الفلاحي و تحث عليه و تعتبر الفلاح أكثر المواطنين شرفا لأنه يكسب أرضا و يعمل بها بحرية و بالتالي فهي تمنحه دافعية قوية للعمل بها و تحد لكل أنماط الصعوبات و بالتالي يصبح التمسك بالأرض نوعا من القداسة التي تعطيه معنى وجوده ، و الفلاح مثال حقيقي عن مشاركة الشعب في تجسيد الأمن الغذائي. أما بالنسبة لاختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي ، فقد كشف علماء الأنثربولوجيا و الأركيولوجيا أشكالا كثيرة أوجدها الإنسان منذ القدم لتأمين الغذاء كل بحسب البيئة التي

[1] التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر ، 2001 ، ص ص:280 ، 284

يعيش فيها و معطيات واقعه الجغرافي و بيئته الاجتماعية[1].

2*أبعاد الأمن الغذائي حسب مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي 2013:

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر للجميع و في كل الأوقات الإمكانيات المادية، الاجتماعية و الاقتصادية للوصول إلى الأغذية المأمونة و المغذية وبكميات كافية لتلبية احتياجاتهم و تفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشطة و صحية. بالارتكاز على هذه النظرة يمكن تحديد أربعة أبعاد للأمن الغذائي و قد عرض تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لسنة 2013 مجموعة من المؤشرات شملت هذه الأبعاد الأربعة بغية التغلب على السلبيات التي تنشأ عن الاعتماد على مؤشر مدى انتشار نقص التغذية وحده ، و تقدم مجموعة المؤشرات المتعلقة بقياس الأمن الغذائي عبر أبعاده الأربعة صورة أكثر شمولا و يمكن أن تساعد أيضا في تهديف سياسات الأمن الغذائي والتغذية و تحديد أولوياتها ، التي من خلال تحليلها يمكن الحصول على صورة شاملة و أكثر دقة عن حالة الأمن الغذائي في بلد معين[2] :

أ – توافر الغذاء: يعتبر التوافر بعدا مهما من أبعاد الأمن الغذائي ، فتوريد ما يكفي من الغذاء للسكان أمر ضروري ، و لكن غير كاف ، كما أنه شرط لضمان وصول الغذاء إلى الأفراد ، بمعنى غذاء كاف و بنوعية مناسبة ، حيث لا يشمل بعد التوافر كمية الأغذية وحسب بل أيضا جودتها و تنوعها ، و تشمل مؤشرات تقييم التوافر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية ، نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب الجذور و الدرنات ، متوسط إمدادات البروتينات و متوسط قيمة الإنتاج الغذائي.

ب – الحصول على الأغذية:وصول الموارد الغذائية بشكل ملائم و مستمر نحو الأفراد لأجل أن يكتسبوا أغذية مناسبة وفق نظام غذائي مغذ أي إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد و الأسر، و يتم تحديد فرص الحصول على الغذاء في المقام الأول من خلال الدخل ، أسعار الغذاء و قدرة الأسر و الأفراد على تلقي الدعم الاجتماعي ، بالإضافة إلى أن الحصول على الغذاء أيضا يتأثر إلى حد كبير بالمتغيرات

[1] فاروق أحمد مصطفى ، الأنثربولوجيا الثقافية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 ، ص27

[2] مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي ، أبعاد الأمن الغذائي ، روما ، 2013 ، ص50

الإجتماعية ، إذ يشمل أيضا إمكانية الوصول إلى الأغذية فعليا بالنظر إلى مدى توفر البنية التحتية للنقل كوجود السكك الحديدية و الطرق ،و إمكانية الحصول عليها من ناحية اقتصادية ممثلة بمؤشر أسعار الأغذية المحلية ، و معدل انتشار نقص التغذية.

ت – الإستقرار: إمكانية الحصول على الغذاء الكافي في كافة الأوقات دون أن يكون أمام مخاطر فقدان هذه الإمكانية بسبب صدمة معينة مثل أزمة اقتصادية أو بيئية أو دورة موسمية ، أي لكي يصل السكان أو الأسر أو الأفراد إلى مرحلة الأمن الغذائي فإنه يجب أن تكون لهم القدرة على الحصول على الغذاء الملائم في كل الأوقات ، و لا يجب أن يكون هناك خطر فقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة لأحد الصدمات أو الأحداث الدورية ، لذا فإن مفهوم الاستقرار يشير إلى كل من بعد الإتاحة و بعد الوصول إلى الغذاء .

ث – الإنتفاع: إن طريقة الانتفاع تعني طريقة استعمال الأفراد للغذاء و التي تتوقف على نوعية الأغذية و طريقة الإعداد و التخزين ...الخ ، و ينقسم هذا البعد إلى مجموعتين ، تشمل الأولى المتغيرات التي تحدد القدرة على الإنتفاع من الأغذية ، و خصوصا توفر التجهيزات المنزلية المناسبة ، الحصول على المياه و الصرف الصحي. في حين تشتمل المجموعة الثانية على نتائج الانتفاع من الأغذية خاصة فيما يتعلق بالقصور التغذوي لدى الأطفال دون سن الخامسة كالهزال ، هشاشة العظام و نقص الوزن ، و قد أضيفت سنة 2013 من إصدار تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم أربعة مؤشرات أخرى لنقص المغذيات الدقيقة و التي تتمثل في انتشار فقر الدم و نقص الفيتامين A بين الأطفال دون سن الخامسة و انتشار نقص اليود و فقر الدم عند النساء الحوامل [1].

العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

من بين العوامل الرئيسية التي تساهم في مسارات الأمن الغذائي هو دور الدولة ، و رأس المال الاجتماعي إضافة إلى البحث و التطوير.

1*دور الدولة: من الضروري تبيان دور القطاع العام و الخاص في توفير المتطلبات الغذائية للمجتمع إضافة إلى مساهمتهما في تطوير الاستثمار الزراعي،و إبراز علاقة تدخل الدولة باستقرار الأسعار و توفير المداخيل.

[1] مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي ، أبعاد الأمن الغذائي ، مرجع سبق ذكره ، ص51

أ – عجز القطاع الخاص عن توفير جميع متطلبات المجتمع: في معظم اقتصاديات العالم و بمختلف مستوياتها التنموية ، لا يمكن للقطاع الخاص لوحده تلبية مختلف الضروريات الأساسية التي يحتاجها المجتمع و بالتالي يكون من بين الالتزامات التي يجب على الحكومات القيام بها هي توفير السلع العمومية و التي تمتاز بكونها متاحة للجميع و غير قابلة للإلغاء و لا تتناقص في توافرها و في نفس الوقت لا تكون منافسة للقطاع الخاص ، و يرى بارلبرغ Paarlberg أن توفير السلع العامة يعتبر المهمة الأولى للحكومة إضافة إلى بعض السلع غير العامة و القابلة للتناقص و من بينها الأمن الغذائي.

ب – توفير المداخيل و استقرار الأسعار بتدخل الدولة: لابد من أن تكون إتاحة الغذاء الملائم بأسعار ملائمة من مهمات الحكومة سواء من خلال توفير مناصب شغل و مداخيل في الحالات العادية أو عن طريق التحويلات المالية للفقراء أو كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق برامج الغذاء العامة و توزيع الأغذية على الفئات الضعيفة . كما قد يمتد دور الدولة في إتاحة المدخلات الزراعية للمزارعين (الأرض ، المكننة ، المخصبات ، البذور ،التمويل ، النقل) و بالتالي فإن تحقيق الأمن الغذائي على المتوسط و الطويل يعتبر سلعة عامة تلتزم الحكومات بتوفيرها.

ت – دور القطاع العام و القطاع الخاص في تطوير الاستثمار الزراعي: إن انتشار الجوع على مستوى قطر ما يعني أن الحالة الصحية للعمالة سوف تتدهور و إنتاجيتهم كذلك ، مما يسبب تباطؤا في الانتاج و النمو الاقتصادي ككل ، و هذا يسبب عبء إضافيا على القطاع الخاص و العام من تكاليف إضافية ، و بالتالي لابد للقطاع الخاص أن يكثف من استثماراته الزراعية تحت توجيه القطاع العام بما يضمن تحقيق النمو الزراعي و امتداد هذا النمو لباقي قطاعات الاقتصاد ككل[1] .

2*الأمن الغذائي و رأس المال الإجتماعي: يلعب رأس المال الاجتماعي دورا كبيرا في تحسين فرص الأمن الغذائي على مستوى المجتمع ، بدور الشبكات المجتمعية التي يؤسسها السكان فيما بينهم و ذلك

[1] بن عيسى كمال الدين ، مشكل العجز الغذائي و استراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2019 ، ص ص29،31.

يشبه إلى حد كبير الصناديق التكافلية التي تؤسسها بعض المجتمعات المحلية . و توجد عدة أساليب و وسائل يمكن للأفراد استخدامها فيما بينهم كتأسيس شبكات تضامنية تحتوي على المعلومات و الموارد فيكونوا أكثر أمنا غذائيا و أكثر قدرة على مواجهة الصدمات من الأفراد الذين يتصرفون بطريقة انعزالية كما تجدر الإشارة إلى أن عملية الوصول إلى الموارد و التربة و توافر الإمدادات و المدخلات و الأسواق الغذائية و الهياكل الأساسية مثل النقل تلعب دورا هاما في جعل الرابط بين الأمن الغذائي و رأس المال الاجتماعي قويا و مستداما.

3*البحث و التطوير الزراعي و دوره في تحقيق الأمن الغذائي:

أ – علاقة البحث و التطوير الزراعي بالنمو الديمغرافي: إن ارتفاع عدد سكان العالم باستمرار ، و نظرا لمحدودية الموارد الطبيعية في ظروف التغير المناخي المقلقة فإنه لا يوجد حل فعال يجعل العرض من الغذاء يتماشى مع الطلب عليه سوى بالاعتماد على البحث و التطوير الزراعي الذي يضمن الرفع الفعال للإنتاجية الزراعية ، و بهذه الطريقة يمكن التخلص من كابوس مالتوس الذي تنبأ بعدم قدرة الموارد الطبيعية على الاستجابة للزيادة السكانية الكبيرة.

ب – علاقة البحث و التطوير الزراعي بالإنتاجية و الأسعار الزراعية: لقد ما الناتج الزراعي العالمي خلال الفترة الممتدة من سنة 1960 إلى 2010 بـ: % 259 ، كما نما الناتج الزراعي الحقيقي للفرد 1961 إلى 2010 من 209 دولار إلى 336 دولار أي بـ: % 60.6 (حسب الأسعار الدولية 2004-2006) ، كما انخفضت أسعار الحبوب الحقيقية بين الفترة 1961 – 2010 بنحو % 60. و يرجع تحقيق هذه النتائج إلى اعتماد نظم زراعية متطورة و التي أدت إلى زيادة الانتاج و تحقيق فائض ساهم في خفض أسعار المنتجات الغذائية الاستراتيجية ، وهذا ما أتاح زيادة الدخل الزراعي و تخفيض التكاليف مما أعطى للمزارعين فرصة للتراكم الرأس مالي و زيادة الاستثمارات الإنتاجية و تكاملها عموديا و أفقيا مع باقي قطاعات الاقتصاد الأخرى[1].

[1] بن عيسى كمال الدين ، مشكل العجز الغذائي و استراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص32 ، 33.

خلاصة الفصل :

من أجل دراسة و قياس و تحليل مستوى الأمن الغذائي لبلد ما ، لابد من المرور عبر المحددات المتمثلة في درجة توافر الغذاء، و إمكانية وصوله إلى الأفراد ، و مقدار استخدامه ، و درجة استقرار الإمدادات الغذائية .

أما فيما يخص مختلف العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي ، فيبرز دور الدولة في تخطيط الإستراتيجيات اللازمة لاستدامته ن و يلعب رأس المال الاجتماعي دورا حاسما في تعزيزه ،كما يشكل البحث و التطوير الزراعي عاملا مهما في استدامة الانتاج الغذائي داخل القطر. كما تجدر الإشارة إلى أن النظم و السياسات الزراعية تشكل الإطار العملي للنهوض بالمنظومة الإنتاجية للغذاء على مدار السنة.

كما تؤثر الأسعار العالمية للغذاء بشكل مباشر على الأمن الغذائي داخل البلد ، و تلعب التجارة الخارجية دورا حاسما في حالة الأمن الغذائي من خلال توافر الغذاء ، خصوصا أن أغلب بلدان العالم لا يمكنها توفير مختلف متطلبات الغذاء للسكان عن طريق الإنتاج المحلي فقط. كما توجد علاقة وطيدة بين المنظمات الدولية على غرار صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للتنمية ، و منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة ، و الصندوق الدولي للتنمية الزراعية و بين الأمن الغذائي من خلال المساعدات الفنية و المادية للدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

فمن بين أسباب انعدام الأمن الغذائي ارتفاع تكلفة السكن و المعيشة ، التفاوت في الدخل ، عدم كفاية الجور ، و عدم توفر نظام تعليمي دو جودة عالية ، زيادة على العوامل المناخية المؤثرة سلبا ، و النمو الديمغرافي المتزايد.

كما تجدر الإشارة إلى العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي كدور الدولة في توفير المتطلبات الغذائية للسكان بمختلف الوسائل و الطرق ، و كذا التأكيد على دور رأس المال الاجتماعي ، و تفعيل نتائج البحث و التطوير للقطاع الفلاحي بشكل أساسي و جعلها هدفا لتحقيق الأمن الغذائي و استدامته.

الفـصـل الثـــانـي :

تـشـخـيـص واقـع القـطـاع

الفـــلاحـي بالـجـــزائـر

تمهيد:

لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي ، فهو يعمل على إنتاج الغذاء، لتوفير الأمن الغذائي للسكان ، و تميزت التنمية الفلاحية في الجزائر بعدة تطورات تماشيا و الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد ، و عرفها القطاع الفلاحي، بهدف مسايرة التطورات الاقتصادية العالمية ، فكان الاهتمام بالقطاع الصناعي و الاعتماد على قطاع المحروقات في تمويل مخططات التنمية الاقتصادية ، و إهمال القطاع الزراعي. و لكن انخفاض أسعار البترول والعجز المالي الذي عرفه الاقتصاد الوطني و ارتفاع أسعار السلع الغذائية و الفلاحية في الأسواق العالمية ، دفع الدولة إلى القيام بإصلاحات اقتصادية وهيكلية ، وإعطاء أهمية أكبر للقطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية بتوفير كل الإمكانيات والدعم اللازم ، بهدف استغلال كافة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة له، أين تم تخصيص أغلفة مالية هامة للنهوض بالقطاع الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو. والاهتمام أكثر بقطاع الصناعات الغذائية التي تعتبر من القطاعات الحساسة في الاقتصاد الوطني نظرا للدور الفعال الذي يلعبه في سد حاجيات المواطنين من السلع والمواد الغذائية ، قامت الجزائر بوضع خطط إستراتيجية تنموية ، بإقرار مخططات تنموية تهدف إلى تطوير الإنتاج الزراعي ، وكذا دفع القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الصناعي التحويلي للمنتجات الغذائية. و للوقوف على الفرص و الإمكانيات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري من أجل تطوير القطاع الفلاحي و الصناعات الغذائية و تحقيق الأمن الغذائي.

و عليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين بكل مبحث ثلاثة مطالب فرعية وفق الخطة التالية:

المبحث الأول: البرامج التنموية الفلاحية في الجزائر

المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

المطلب الثاني: برنامج التجديد الفلاحي و الريفي

المطلب الثالث: تقييم أداء السياسات الفلاحية من خلال البرامج التنموية

المبحث الثاني: وضعية الأمن الغذائي في الجزائر

المطلب الأول: المقومات الفلاحية

المطلب الثاني: الشعب الفلاحية

المطلب الثالث: معوقات القطاع الفلاحي في الجزائر

المبحث الأول: البرامج التنموية الفلاحية في الجزائر

لقد اعتمدت الجزائر عدت برامج تنموية فلاحية ومخططات للنهوض بهذا القطاع الواعد والمتمثل في:

المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

تم اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) كمسعى لتجديد و تأهيل القطاع الفلاحي بإيجاد الظروف الملائمة لتحسين الإنتاج و لكي يتلاءم مع المنافسة الدولية.

1*مفهوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني و المالي و النظامي ، من أجل بناء فلاحة عصرية راشدة ذات كفاءة والمحافظة والحماية و الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية التي تزخر بها الجزائر و استصلاح الأراضي الفلاحية والاستغلال الأمثل للقدرات الموجودة[1].

يهدف هذا المخطط في أساسه إلى ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية و إدماجها في الاقتصاد العالمي بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يساهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة كما يمكن حصر أهم هذه الأهداف في ما يلي[2]:

- تحسين مستدام في مستوى الأمن الغذائي الوطني من خلال تكثيف الإنتاج الزراعي و تنويعه.
- الاستخدام الحكيم والمستدام للموارد الطبيعية.
- إبراز و تعزيز النسبة للإنتاج من أجل التصدير.
- الحفاظ على العمالة الزراعية و زيادة قدرة القطاع الزراعي في التشغيل.
- تعزيز و تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي.
- تحسين الظروف المعيشة و الدخل للمزارعين (الفلاحين).

[1] بوجيهي محمد ، تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص علوم مالية ، جامعة الإخوة منتوري ، قسنطينة الجزائر ، 2006 ، ص08

[2] حنفاوي أمال، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو و الإنعاش الاقتصاديين بين الواقع و الطموح ورقة بحثية مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014 ، يومي 11 -12 مارس 2013 ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر ، ص03

2*محاور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

يتمحور هذا المخطط حول سلسلة التدابير في مختلف الميادين من بينها[1]:

أ – المحور الأول: البرامج الموجهة لإعادة تأهيل و عصرنة المستثمرات الفلاحية و تربية المواشي و تتضمن البرامج التالية:

- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.
- برنامج تكثيف أساليب الإنتاج.
- برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي التكييف، النقل، التخزين.
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية من أجل تنويع و تحسين الخدمات للمنتجين و أيضا من أجل دمج الشباب المؤهل الذي لديه تكوين مرتبط بالنشاط الفلاحي.

ب– المحورالثاني: برامج موجهة للمحافظة على تنمية المجالات الطبيعية و إلى خلق مناصب شغل تتضمن البرامج التالية[2]:

- البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى حماية البيئة و تثمين المناطق الجبلية و ذلك عن طريق التشجير الاقتصادي النافع.
- برنامج التشغيل الريفي.
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
- برنامج الحماية و تنمية المناطق السهبية.
- برنامج المحافظة وتنمية الصحراء.

3*طرق و مناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

حسب ماورد في المنشور 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 توجد هناك مجموعة من المناهج و البرامج و

[1] كتفي سلطانة، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة: تقييم ونتائج، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة ، الجزائر ، 2006 ، ص08

[2] معمري نارجس ، سياسة التمويل الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و التجديد الفلاحي و الريفي ، جامعة البويرة ،تاريخ النشر: 2021/03/14 ، ص205

التدابير ترافقها نصوص أخرى تسير الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية ، و صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز و صندوق تطوير حماية الصحة الحيوانية و النباتية و أيضا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير فهي تمثل الإطار الذي يتم الرجوع إليه لتنفيذ برنامج التنمية الفلاحية عبر ما يلي:

أ- دعم تطوير الانتاج الوطني و الإنتاجية في مختلف فروعها: هذا في إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني يتم توظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية والمحافظة على الموارد الوراثية ، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب و نشر التقنيات ، كما تولي عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل التصدير.

ب- تكثيف أنظمة الإنتاج: يعتمد هذا البرنامج في تنفيذه على نظام دعم خاص و ملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين ،و يستمد هذا النظام ميزاته كونه يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مداخيل للفلاحين ، و يأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها و وحدتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع التي تستهدف المنتوج نفسه.

ت- استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة و تنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الانجازات في الميدان ، هذه التعديلات تشرك بطريقة مباشرة الولاة و مديري المصالح الفلاحية و محافظي الغابات في عملية تنشيط و متابعة المشاريع.

ث- البرنامج الوطني للتشجير: إضافة إلى إعادة تشكيل غابات الفلين بشرق البلاد و المحافظة على الأحواض المنحدرة من السدود فإن أهداف البرنامج قد تم إعادة توجيهها بإعطاء الأولوية للتشجير المفيد و الاقتصادي عبر أصناف الأشجار المثمرة الملائمة للمناخ ، من أجل حماية متجانسة للتربة و ضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية ، و توفير مناصب شغل[1].

ج- استصلاح الأراضي بالجنوب: تم إعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الأهداف أو من حيث شروط و طرق تنفيذه،فإن استصلاح الأراضي حول الواحات ستتم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية ، أما

[1] معمري نارجس ، سياسة التمويل الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و التجديد الفلاحي و الريفي ، مرجع سبق ذكره ، ص206

الاستصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية التي تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبرى فإنها تختص للاستثمارات الوطنية و الأجنبية ، و من جهة أخرى فإن البرامج الخاصة المنفذة من طرف محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية و المحافظة السامية للسهوب ستواصل بطريقة تكاملية و مندمجة مع مختلف برامج القطاع .

4*وسائل تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

ترتكز برامج التنمية الفلاحية على مجموعة من وسائل التأطير المالية و التقنية و الحديثة معدلة للبعض ومحفزة للبعض حتى تصبح متلائمة ومتطلبات إنجاز الأهداف المحددة [1]:

أ – الآلية المالية: فهي متعددة ومتكاملة من أجل ضمان تمويل ملائم للبرامج ، والمكلف الصندوق الوطني لتعاضد الفلاحي والصناديق الجهوية ، ليصبح الشباك الوحيد للفلاحين وتسيير الصناديق العمومية و كذلك المهام المتعلقة بالقرض والتأمينات الفلاحية[2].

1) الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNRDA): أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 ، وهو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين و تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة. و لقد تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية حتى يصبح هذا الصندوق عملي في شكله الجديد:

- المرسوم التنفيذي رقم 118/2000 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير الصندوق.
- مقرر وزاري رقم 599 المؤرخ في 08 جوان 2000 والمحدد من جهة الشروط الاستفادة من الصندوق ، و طرق دفع المساعدات ، و كذا نسب الدعم حسب نوع النشاط .
- المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000 المحدد لقائمة الإيرادات و النفقات للصندوق حسب الشكل التالي :

– إيرادات الصندوق: يتحصل الصندوق على موارده من[1]:

[1] كتفي سلطانة، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة تقييم و نتائج ، مرجع سبق ذكره ، ص20

[2] المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المنشورة رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 ، المتضمن إستراتجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، ص05

- تخصيصات ميزانية الدولة.
- الموارد شبه الجبائية.
- موارد التوظيف.
- الهبات و الوصايا .
- كل الموارد الأخرى و المساهمات و الإعانات عن طريق التشريع .

– **نفقات الصندوق:** يستخدم الصندوق موارده في تدعيم العمليات الفلاحية التالية:

- الإعانات التي تتضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج و المردودية الفلاحية .
- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات التنمية في الري الفلاحي و المحافظة على تنمية الثروة الوراثية الحيوانية و النباتية .
- الإعانات بعنوان تمويل مخازن الأمن الغذائي خاصة الحبوب و بذورها .
- الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة.
- الإعانات بعنوان تدعيم الأسعار للمنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة .
- تخفيض الفوائد للقروض الفلاحية و الصناعية الغذائية على المدى القصير و المتوسط و الطويل الأجل .
- تسويق الإنتاج و تخزينه و تكييفه و حتى تصديره .
- التكفل بالمصاريف الخاصة بالدراسات و التكوين المهني و الإرشاد الفلاحي و المتابعة التنفيذية للمشاريع المحققة.

2) صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز: أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 1998 التمويل برنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح حق الامتياز ، و ذلك لزيادة مساحة الأرض الصالحة للزراعة من جهة و خلق مناصب عمل من جهة أخرى ، هذا الصندوق تقوم بتسييره مؤسسة عمومية اقتصادية هي العامة للامتيازات الفلاحية (GCA) أنشأت من طرف مجلس مساهمات الدولة

[1] معمري نارجس ، سياسة التمويل الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و التحديد الفلاحي و الريفي ، مرجع سبق ذكره ، ص207

بتاريخ 23ديسمبر1991[1].

3) القرض الفلاحي و التأمينات الاقتصادية: القرض الفلاحي الذي كان غيابه يعد من بين معوقات الاستثمار ، انطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2000 -2001 و لهذا فالصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CNMA) مدعوا للتكفل بمهمة أساسية لإنجاح البرامج حسب أبعاد ثلاثة و هي[2]:

-هيئة للإقراض.

- التأمين الاقتصادي.

- محاسب للصناديق العمومية.

من أجل القيام بدوره تم توجيه رسالة في شكل منشور خاص إلى الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي يحدد فيها الإجراءات الجديدة المتعلقة بتمويل البرامج الفلاحية ، وبما أن التأمين الاقتصادي الفلاحي مكملا وضروريا للقرض يجب تطويره عبر ترقية أشكال جديدة للتأمين ملائمة للأهداف المحددة في برنامج تنمية الفروع وإعادة تحويل أنظمة الإنتاج . هذه الأشكال الجديدة التي ستوضع لفائدة الفلاحين المنخرطين في هذه البرامج من قبل الصندوق تعد ضمان للحصول على القروض.

ب– الآلية التقنية: تم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال و ملائم لطبيعة الأنشطة التقنية المحددة لخصوصية كل برنامج فرعي . تهدف هذه الطريقة إلى اعتبار المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي و على المؤطرين الإداريين و التقنيين و المهنيين التقرب أكثر من هذه الوحدة القاعدية و سيرها، و يتضمن هذا النظام مجموعة من الأنشطة: التكوين، الإرشاد، الإعلام والاتصال.

1) في مجال التكوين: يهدف إلى تنظيم دورات تدريبية قصيرة المدى على مستوى هياكل التكوين التابعة لوزارة الفلاحة ولوزارة التكوين المهني ، فهي موجهة لإطارات مديريات المصالح الفلاحية والأقسام الفرعي و المندوبيات الفلاحية و كذا أبناء الفلاحين و هذا لتحقيق ما يلي[3] :

[1] المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المنشورة رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 ، مرجع سبق ذكره ، ص07

[2] المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، المرجع السابق ، ص ص79 ، 80

[3] دعاء خديجة ، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر – دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية السياسية والعلاقات الدولية–، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011 ، ص92

- تحسين ورفع مستوى التأطير التقني.
- تحديد المعارف المتعلقة بالقطاع.
- تدعيم قدرات المؤطرين للقطاع في مجال التحليل والتلخيص.
- تكوين الفلاحين حسب احتياجات القطاع وطلبا.

2) في مجال الإرشاد والدعم التقني: تنفيذ برامج الإرشاد المقرب والدعم التقني للفلاحين، باشتراك المعاهد التقنية المتخصصة و الإدارة الفلاحية المحلية و الغرف الفلاحية.

3) في مجال الإعلام و الاتصال: حيث يقوم المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي بحملات إعلامية مختلفة عبر مختلف وسائل الإعلام حول برامج التنمية الفلاحية لضمان :

- تسيير فعال ،شفاف و مسؤول .
- تحسين صورة القطاع والتعريف بقدراته.
- نشر وشرح برامج القطاع.
- تثمين التجارب الناجحة.
- تدعيم الاتصال والإعلام المباشر عن طريق التجمعات المحلية.
- تسهيل الاستقبال وتحسين الاتصال بالمستثمرين الفلاحين.

ت– الآليات الحديثة في تمويل الفلاحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: سنحاول تقديم الآليات الحديثة أو البر امج التكميلية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و ذلك من خلال[1]:

1) توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى أبعاد ريفية: شرعت وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية ابتداء من شهر جوان 2002 في توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى التنمية الريفية في السياق الوطني الراهن لبلادنا ، فهي ناتج التحول الاقتصادي والاجتماعي ، نابعة من ضرورة التكيف مع متطلبات هذا التحول والحد من آثاره السلبية ، أو غير المرغوب فيها ، وبعث صورة أخرى للعالم الريفي في هذا السياق الخاص تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فهو يهدف إلى بعث الحياة

[1] كتفي سلطانة، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة: تقييم و نتائج، مرجع سبق ذكره ، ص150

في المجالات الريفية خاصة في المناطق المعزولة، وقد تطور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي هو نوع من الامتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية باعتباره ردا شاملا ومنسجما للتحديات الرئيسية و الضغوط الطبيعية والنفسية والتنظيمية التي تم حصرها والتي كانت السبب في إضعاف قواعد الأمن الغذائي لبلادنا أو في تدهور الموارد الطبيعية وفي انقطاع التلاحم و السلم الاجتماعيين في الوسط الريفي و الضروريين للتوازنات الشاملة للمجتمع الجزائري.

2) المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (التكامل الاقتصادي والاجتماعي): يمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية مسعى يرمي إلى تأمين التوافق بين الاستغلالات الفلاحية و هي الوحدات الاقتصادية والقاعدية ، ولكنها أيضا كيانات ذات وظائف اجتماعية وبيئية مهمة وبين السلطات العمومية و المستثمرين و الفاعلين الاقتصاديين الآخر ين، مع احترام خصائص النظم البيئية والأوساط الريفية و خصوصياتها، وقد شرع في تطبيقه في إطار برامج متنوعة تتمحور أساسا في[1]:

– تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي، الغابي و الرعوي.

– مراقبة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف أو لخلق مداخيل جديدة لرد الاعتبار للمهن الريفية، خلف أنشطة اقتصادية جديدة .

– تحسين الحصول على الخدمات العمومية والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة.

– القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة ، بتوفير بدائل لتنمية اقتصادها و أنشطتها والتشجير المفيد الاقتصادي ، و هيئة المناطق الجبلية و الممرات السهبية.

– تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الاستغلالات الفلاحية و خاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد و التي مازالت تحتاج خلال فترة انتقالية إلى مساعدات الدولة و مرافقتها التقنية.

[1] محمد أحمد، أثار مخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول واقع و أفاق التنمية الريفية في الجزائر جامعة الجزائر، 21 فيفري 2008 ، ص22

- **المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR)** : فضل توسيع مهام قطاع الفلاحة إلى التنمية الريفية تم الشروع في عمليات شملت طرق تنموية مكيفة مع تنوع الأوساط ومع مؤهلات ومعوقاتها الخاصة و ذلك بوضع مشاريع ريفية جوارية تخدم الوسط الريفي ، التي تعطي امكانية التكفل باحتياجات و انشغالات السكان المستهدفين انطلاقا من تدعيم أنشطتهم الاقتصادية والأساسية، قصد تحسين دخلهم و منه تحسين ظروف معيشتهم.

– قصد بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية التي يمكن أن تنجز على مستوى كل المناطق الريفية للبلاد حيث ترجع المبادرة به إلى المجموعات الريفية المعنية في إطار مسعى مرافق للمجهودات التي تقوم الإدارة اللامركزية ، و الذي يهدف إلى التحسين الدائم لمداخلهم انطلاقا من ظروف معيشتهم[1] .

- **أهداف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية** : يهدف المشروع الجواري للتنمية الفلاحية إلى[2] :

– إنعاش المناطق الريفية الأكثر حرمانا .

– الاستغلال الأمثل والتنمية الأفضل للموارد الطبيعية .

– الحفاظ على مختلف الممتلكات و تثمينها .

– ترقية المنشآت والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ذات الاستعمال الجماعي .

– تدعيم النشاطات الاقتصادية للمجموعات الريفية المعنية وترقية نشاطات جديدة.

* **الميادين التي يشملها المشروع الجواري للتنمية الريفية:** تتمثل الميادين التي يشملها المشروع في[3] :

- تحسين الأمن الغذائي للأسر.

- تعزيز وتدعيم النشاطات الاقتصادية الأساسية.

- رفيق الريفية التقليدية و المؤسسة الصغيرة في الوسط الريفي والميزات الطبيعية الإيجابية و كذا الأملاك

[1] كتفي سلطانة، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة: تقييم و نتائج ، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

[2] سعيد سمير، أثار الزراعة الوطنية على تنمية الفلاحية و الريفية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول واقع و أفاق التنمية الريفية في الجزائر، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، يوم 22 جوان 2011 ، ص10

[3] دعاء خديجة ، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر – دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية السياسية والعلاقات الدولية– ، مرجع سبق ذكره ص106.

في هذا الوسط.

- السير الدائم للموارد الطبيعية.

- يتضمن المشروع الجواري للتنمية الريفية إنجاز مشاريع ذات الاستعمال الجماعي مخولة عن طريق موارد الدولة.

- إنجاز المشاريع ذات الاستعمال الفردي الآبار ، ورشات تخص الإنتاج ، وحدات تربية الحيوانات المؤسسات الصغيرة للإنتاج و تأدية الخدمات التي تدعم عن طريق الصناديق العمومية.

المطلب الثاني: برنامج التجديد الفلاحي و الريفي

يرتكز هذا البرنامج على رسم جملة من حدود تنمية ريفية مندمجة ، متوازنة و مستدامة للقيام بالقطاع الفلاحي تكملة للبرنامج السابق.

1*برنامج التجديد الفلاحي و الريفي: تقوم سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاثة ركائز أساسية :

أ– التجديد الفلاحي: يرتكز على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد ، و تجدر الإشارة إلى أن هذه الركيزة تهدف إلى اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم و داخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي. ثم أضيف عاملين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي وهما:

نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتأمين واستقرار عرض المنتجات و ضمان حماية مداخيل الفلاحين و الأسعار عند الاستهلاك ، ويتمثل الثاني في عصرنة وتكييف التمويل و التأمينات الفلاحية[1].

لتجسيد سياسة التجديد الفلاحي عمليا تم اعتماد ثلاثة برامج عملية تتمثل في :

– إطلاق برامج التكثيف والتحديث التي تهدف إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية.

– تطبيق نظام الضبط (SYRPALAC) والذي يهدف من جهة إلى تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع.

[1] بوعزيز ناصر، سياسة التجديد الفلاحي و الريفي و انعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43 ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016 ، ص419

– إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، و وضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية و الكوارث الفلاحية ، تعزيز و دعم التعاضدية الريفية و الجوارية والمنظمات المهنية.

ب– التجديد الريفي: التجديد الفلاحي والريفى خيار استراتيجي أطلق رسميا في أوت 2009 ، و تؤكد هذه السياسة من جديد على الهدف الأساسي الذي اتبعته السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 أي التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك للنمو الاقتصادي الشامل.

تعمل سياسة التجديد الريفي على رسم حدود تنمية ريفية مندمجة، متوازنة ومستدامة لمختلف الأقاليم الريفية بتحديد الشروط التي ينبغي توفيرها من أجل:

ترقية فلاحة قائمة على المؤسسة، مسؤولة بيئيا و ناجحة اقتصاديا ، قائمة على المستثمرات الفلاحية ذات القابلية الاقتصادية مستثمرة تتوفر على أكثر من مساحة 05 هكتارات من بين المليون مستثمرة فلاحية الموجودة في البلاد ، و على ضرورة اعتماد مقاربة شعب الإنتاج من ناحية تنمية ريفية مندمجة بتنظيم تضافر الجهود الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستو ى مختلف الأقاليم من أجل تحفيز التشغيل بتنويع الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية على مستوى مختلف الأقاليم، من أجل تحفيز التشغيل بتنويع و ترقية تكافؤ الفرص ، و مكافحة الهشاشة و التهميش و الإقصاء و المساهمة بفعالية في سياسات بيئة الأقاليم و تقليص التفاوت والاختلالات من جهة أخرى. لقد وافق برامج سياسات التجديد الفلاحي والريفي خلال سنة 2009 تطبيق جملة من الإجراءات تمحورت على وجه الخصوص حول:

– نظام التمويل الذي تجسد من خلال دعم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مرافقة الاستثمارات الكبرى للقطاع.

– انجاز مخازن الحبوب وتجهيزات الري والبيوت البلاستيكية المقببة وتطوير مختلف صيغ القروض المسيرة.

– ترقية المهنة والمهن المشتركة عن طريق إعادة تنشيط المنظمات الموجودة أو تأسيس لجان مهنية مشتركة على الصعيد الوطني والمحلي في فروع الحبوب و الحليب و التمور و البطاطا و زراعة الزيتون.

– تأهيل المؤسسات العمومية الملحقة بالقطاع في مجال مهام إنتاج البذور و الشتائل و الحقول و تثمين المنتوجات المحلية.

ت– برنامج تعزيز القدرات البشرية و الدعم التقني: يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق العناصر التالية :

–عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية.

– الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع و ضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي.

– تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي و متعاملي القطاع.

– تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، ومصالح تصديق البذور و الشتائل، و الرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

ث– سياسة التجديد الفلاحي و الريفي للمخطط الخماسي 2012–2017 :

هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة ، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي و تم تأسيس شراكة بين القطاع العام و الخاص، وتأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حكومة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية. كما توجد دعائم الثلاثة للإستراتيجية التجديد الفلاحي و الريفي ، و التي تعتبر كأداة لتحقيق الأمن الغذائي هي[1]:

– التجديد الفلاحي من خلال انطلاق برامج التكثيف ، العصرنة و اندماج الميادين واسعة للاستهلاك التطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تأمين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك وضمان حماية المدخول الفلاحي، خلق مناخ جذاب و آمن عن طريق العصرنة و الدعم المالي و الضمان الفلاحي.

– التجديد الريفي من خلال دعم برامج التنمية الريفية المدمجة ، و تحديد المناطق و شروط الإنتاج الأكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين ، و المتمثلة في خمسة برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها:

- حماية الأحواض المائية.

[1] برنامج التنمية الخماسي 2014– 2017 ، اجتماع مجلس الوزراء.

- تسيير وحماية الإرث الغابي .
- محاربة التصحر.
- حماية التنوع الطبيعي والمناطق المحمية وتثمين قيمة الأراضي.
- التدخل المدمج والمتعدد القطاعات على المستوى القاعدي.

– دعم الطاقات البشرية و المساعدة التقنية للمنتجين.

خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000 مليار دينار من النفقات العمومية ، هدفه تحقيق الأمن الغذائي بحلول 2017 حيث حددت أهدافه في:

- تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من 06% لسنة 2002-2008 إلى 8.33% لسنوات 2012 -2017.
- زيادة الإنتاج الوطني وتحسين مختلف أنواعه.
- دعم التنمية المستدامة و التوازنات الإقليمية ، و تحسين شروط حياة السكان الريفية و هذا بـ 10200 مشروع تنمية ريفية مربحة لـ 2174 منطقة ريفية ، بتحسين شروط حياة 727000 مسكن ريفي و حماية أكثر من 2.8 مليون هكتار من التربة.
- التسيير المستدام للآلات الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي الصناعي.
- خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم، و خلق دخول خارج القطاع الفلاحي.

المطلب الثالث: تقييم أداء السياسات الفلاحية من خلال البرامج التنموية

من خلال ما سبق توصلنا إلى بعض النتائج التالية :

1*نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: تتمثل فيما يلي:

– سمحت مرافقة المستثمرات الفلاحية من خلال إعادة تأهيلها بانضمام حوالي 307000 مستثمرة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

– ازدياد المساحة الصالحة للزراعة ، وذلك من خلال استصلاح 478379 هكتار، وبلغت المساحة التي تم غرسها بالأشجار المثمرة 382000 هكتار، وزراعة الكروم في حوالي 49000 هكتار.

– أما في مجال السقي بتقنية التقطير ، فقد قدرت المساحة المسقية بـ: 108700 هكتار بحيث تمثل 15% من المساحة المسقية المعنية.

– فيما يخص التشغيل فقد تم توفير 822187 منصب شغل.

رغم تحقيق هذه النتائج المشجعة إلا أن تطبيق هذا المخطط كان في ظل العديد من العراقيل كضعف الموارد تهدف مواصلة ما تم البدء فيه في الموارد المائية ، و المستوى الضعيف للتأطير التقني للمستثمرات الفلاحية.

2*نتائج برنامج التجديد الفلاحي: نوجزها فيما يلي:

– اهتمت الجزائر بتنمية القطاع الفلاحي بإتباع عدة سياسات للدعم، تماشيا والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد بداية من التسعينات من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بإنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية التي تعمل على الدعم القطاع الفلاحي، و خاصة لإنتاج المواد الغذائية الأساسية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ثم تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أعطى اهتمام لدعم جميع النشاطات و الفروع الفلاحية دون استثناء ، عن طريق تقديم العديد من أشكال الدعم التي اعتمدتها مجموعة صناديق التي أنشأت لهذا الغرض.

– تعد الفترة التي اعتمد فيها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية فترة انتعاش القطاع الفلاحي ، إذ يميز الطرح الذي جاء به هذا المخطط ذلك التمفصل بين مختلف البرامج و مختلف أجهزة البرمجة والمتابعة و التقييم لمشاريع التمويل و أجهزة الإسناد المحلية التي تشرف عليها مختلف الهيئات.

– إستراتيجية التنمية الريفية هي في المحصلة إستراتيجية تضمن التركيب المتلائم لمفاهيم التنمية السائدة إستراتيجية تقترح فهما جديدا للعالم الريفي تدعمه أدوات تدخل ومقاربات تقوم على ترقية الفضاءات الريفية و تدعيم الاتصال بين السكان والسلطات العمومية و البحث عن التآزر بين مختلف الموارد المتاحة الإنسانية منها و المادية و المالية.

– ترتكز سياسة التجديد الفلاحي و الريفي إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب السابقة ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي.

المبحث الثاني: وضعية الأمن الغذائي في الجزائر

إن البرامج و الإصلاحات الهادفة للنهوض بالقطاع الفلاحي ساعية لتحسين مردوديته و تحقيق اكتفاء ذاتي في ظل توفر مختلف الإمكانيات و المقومات الطبيعية و المادية التي تؤهلها لتنافس الدول المتقدمة في هذا المجال ، سنتطرق في هذا المبحث إلى المقومات الفلاحية في الجزائر لإبراز دورها و مكانتها.

المطلب الأول: المقومات الفلاحية

تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي هام و خصائص ومميزات جغرافية و مناخية نادرة جعلت منها محور وصل بين المغرب العربي والشرق الأوسط وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية فضلا عن امتلاكها للعديد من الموارد الطبيعية ، البشرية و المادية التي تؤهلها لتحقيق الامن الغذائي.

1*الموارد الطبيعية:

تعتبر العنصر الأساسي للعملية الزراعية فتوفرها يسمح للإنسان بإنتاج ما يحتاجه من السلع الغذائية الضرورية لوجوده و تتمحور هذه الموارد حول عنصرين أساسيين هما الأراضي الزراعية و الموارد المائية.

أ – الأراضي الزراعية:

تعتبر الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي والمؤثر الرئيسي على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، فهي بمثابة ثروة إستراتيجية للبلد الذي يمتلكها ولابد من حمايتها وتنميتها بشتى الوسائل المتوفرة كما لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الزراعي و توسيعه و تتربع الجزائر على مساحة زراعية إجمالية مقدرة بـ: 4.42 مليون هكتار أي 18% من المساحة الإجمالية للبلد و التي تقدر بـ 238174100 ، كما تقدر المساحة الزراعية المستعملة ب 458.8 مليون هكتار أي ما يعادل28% من المساحة الزراعية الإجمالية . حيث تتوزع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر جغرافيا إلى أربعة مناطق تتمثل في[1]:

- **المنطقة الساحلية:** و التي تتربع على مساحة قدرها 65.1 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وذلك بنسبة 6.19% من إجمالي المساحة الزراعية حيث تضم 14 ولاية من الطارف شرقا إلى تلمسان غربا.

[1] مجدولين دهينة ، استراتيجية تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و تمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، ص210

- **المنطقة الداخلية**: تتربع على مساحة قدرها 69.3 مليون هكتار من الأراضي الزراعية و تضم كل من البليدة ، البويرة ، المدية ، عين الدفلى ، معسكر ، غليزان ، تيارت ، تيسيمسيلت ،سيدي بلعباس،سطيف قسنطينة ، برج بوعريريج ، و ميلة.

- **المنطقة السهبية**: تتربع على مساحة قدرها 85.2 مليون هكتار وتضم 15 ولاية هي: أم البواقي باتنة بسكرة ، الجلفة ، المسيلة ، البيض ، خنشلة ، سوق أهراس ، تبسة ، سعيدة ، النعامة ، و الاغواط .

– المنطقة الصحراوية: تتربع على مساحة زراعية تقدر ب 218.0مليون هكتار أي بنسبة 6.2% من اجمالي الأراضي الصالحة للزراعة و التي تضم 08 ولايات هي ورقلة ، غرداية ، الوادي ، أدرار ، بشار تمنراست ، تندوف و اليزي . كما تقسم هذا المساحة الزراعية على المحاصيل حيث بلغت حصة القمح 3322 ألف هكتار، الفواكه ذات النواة و الفواكه ذات النواة الحجرية : 263 ألف هكتار ، الحمضيات 65 ألف هكتار، أما حصة الخضروات 330 ألف هكتار، البطاطا 138 ألف هكتار، الكرمة 74 ألف هكتار، البقول 86 ألف هكتار، أشجار التين 47 ألف هكتار، أشجار الزيتون 329 ألف هكتار، النخيل المثمرة: 160 ألف هكتار، المحاصيل الأخرى 407 ألف هكتار، الأراضي الخاملة 3200 ألف هكتار.

و الجدير بالملاحظة أن النسبة الفعلية المستعملة ضئيلة جدا مقارنة بالمساحة القابلة للزراعة و هو الأمر الذي يستدعي البحث عن أسباب عدم استعمال بقية الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في ظل تنامي عدد السكان من سنة إلى أخرى و السعي المستمر لتحقيق الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي و لما لا العمل على تحقيق و توفير جميع السلع الغذائية التي يحتاجها المواطن محليا و التخلص النهائي من عملية استيراد هذه المواد خاصة في ظل توفر جميع الإمكانية الضرورية ليبقى الحاجز الوحيد هو إيجاد حل للأراضي الصالحة للزراعة و غير مستعملة .

الجدول(2-1): المساحة الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 **الوحدة: هكتار**

السنوات	المساحة الزراعية المستعملة	الأراضي القابلة للزراعة	الأراضي الدائمة	المساحة الزراعية الكلية
2000	8227440	7662420	565020	40888100
2005	8389640	7511080	878560	42380630
2008	8424760	7489273	935487	42435990
2011	8445490	7501395	944095	42443860
2014	8465040	7469481	995559	42888555
2017	8536468	740807	1065661	43771755

المصدر: فرح بن سالم ، واقع القطاع الفلاحي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ، جامعة برج بوعريريج ، الجزائر، 2021.

بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاءات من خلال الجدول (3-7) ، فخلال سنة 2017 قدرت المساحة الزراعية الكلية بالجزائر بما يقارب : 43771755 هكتار أي بنسبة 37.18% من إجمالي المساحة الكلية ، و هي تشمل المساحة الزراعية المستعملة بالإضافة إلى المراعي ، الري و أراضي الاستغلال الفلاحي غير المنتجة ، أما بالنسبة للمساحة الزراعية المستعملة فتقدر بنحو 8536468 هكتار، و هو ما يمثل 19.5% من المساحة الزراعية الكلية ، أما فيما يخص الأراضي الدائمة فهي تظم مساحات الأشجار المثمرة، الكروم والمروج الطبيعية، حيث تقدر مساحتها بحوالي 2.43% من المساحة الزراعية الكلية[1].

من الملاحظ أن المساحات الزراعية الكلية ، المستعملة و الدائمة في ارتفاع ، حيث يعود هذا الارتفاع إلى مختلف البرامج التي عرفها القطاع الفلاحي ، التي شجعت تعزيز و استصلاح مساحات الأراضي الزراعية و تثمين الموارد الطبيعية.

[1] ساعو باية و سيار زوبيد ، قطاع الفلاحة في الجزائر ، مداخلة حول رصد امكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر ، جامعة البويرة ، الجزائر 2021 ، ص 15

ب – الموارد المائية :

تعتبر المياه عنصر الحياة والركيزة الأساسية للتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة ، كما أن تطور و نمو القطاع الزراعي مرتبط بشكل كبير بحجم الموارد المائية المعبئة له و المستغلة في الري الزراعي و توسيع الأراضي المسقية ، و الجدير بالذكر أن الظروف المناخية تلعب دورا هاما في تحديد حجم هذه الأراضي حيث تتمتع الجزائر بموارد مائية طبيعية محدودة ، إذ تقدر بـ: 19 مليار متر مكعب في السنة.

يمكن تقسيم الموارد المائية حسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية توجز في الآتي :

1) الموارد المطرية : رغم اتساع الرقعة الجزائرية والتي تقدر بحوالي 2.4 مليون كلم^2 إلا أن 93% من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا و الجنوب ، و تساقط الأمطار فيها يقدر 8% أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7% من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليار م^3 بنسبة % 92 .

2) الموارد السطحية : تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود ، المحاجر المائية و الأنهار ، و تقدر الموارد المائية السطحية بين مليار م^3 في السنة و 13.5 مليار م^3 في السنة ، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية في الشمال على 11.1 مليار م^3 ، وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار م^3 ، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار م^3 ، و تعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية ، إذ بلغ عددها المستغل 66 سدا سنة 2009 ، بطاقة استعابية تقدر بـ: 7.5 مليار م^3 .

3) الموارد الجوفية تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000 بئر صغير، و 90.000 ينبوع و 23.000 بئر عميق ، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بـ: 7 مليار م^3 في السنة . هذه الموارد موزعة بين الشمال (2 مليار م^3 في السنة مستغلة بنسبة 90%) و الجنوب (5 مليار م^3 في السنة) و تتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية يقدر بـ:75% يتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة ،الحضنة الصومام ، سهل عنابة ، الهضاب العليا ، أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة

في الصحراء الوسطى و التي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية و هما المتداخل القاري و المركب النهائي و ذلك على مساحة 600 ألف و300 ألف كلم^2 على التوالي و يعتبر تجدد هذا المخزون ضعيف جدا إن لم نقل غير ممكن في أغلب المناطق[1].

لكن الطلب شهد تضاعفا في السنوات الأخيرة حيث يتجاوز حاليا أكثر من نصف حجم الموارد القابلة للتعبئة ، و من المتوقع أن يصل إلى الحد الأقصى للإمكانيات الموارد المائية قبل عام 2050 ، و تعتبر الزراعة في الجزائر المستهلك الأساس للمياه حيث بلغت نسبة استهلاكها 60% من مجموع حجم المياه سنة 2019 ، و الجدير بالذكر أن الزراعة في الجزائر تعتمد بصفة أساسا على الزراعة المطرية ،حيث أن 90% من المساحة الزراعية تستغل اعتمادا على مياه الأمطار و المياه الجوفية[2].

على الرغم من أن القطاع الزراعي هو أكبر مستهلك للمياه في الجزائر ، إلا أنه يساهم مساهمة ضئيلة في إجمالي الناتج المحليٍ، تعتمد الزراعة في البلاد على كل من المناطق المروية الكبيرة التي يديرها الديوان الوطني للسقي وصر ف المياه وكذلك المناطق الصغيرة والمتوسطة الخاصة ومناطق الري. ومن المفترض أن يصل إجمالي المساحة المروية إلى 2 مليون هكتار في عام 2019.

أما في الشمال ، فيتم ري المساحات الكبيرة من السدود و الآبار ، و في الجنوب يتم ري المساحات من الآبار العميقة في طبقات المياه الجوفية الكبيرة في الحوض المتداخل القاري و في الوقت ذاته ، فقد تطورت مشاريع الري الصغيرة بشكل ملحوظ ، بفضل المساعدات الحكومية و الإعانات الممنوحة للمزارعين و كذلك تحرير التنقيب و حفر الآبار.

تساهم المحاصيل الرئيسية المنتجة في المزارع الصغيرة بشكل كبير في تلبية متطلبات الفاكهة و الخضروات الطازجة لجميع السكان. و قد صاحب هذا التطور، لسوء الحظ، سحوبات كبيرة للمياه الجوفية لا تخضع للرقابة ، بل وصل الأمر إلى حد الاستغلال المفرط لبعض طبقات المياه الجوفية الكبيرة.

و لا يزال الري الانسيابي الطريقة الأكثر استخداما في المزارع الصغيرة و المتوسطة. و مع ذلك فإن طرق

[1] ساعو باية و سيار زوبيد ، قطاع الفلاحة في الجزائر ، مداخلة حول رصد امكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 15

[2] https://water.fanack.com/ar/algeria/water-use ; 16/03/2021.

الري الأكثر كفاءة تكتسب زخما و خاصة الري بالتقطير، و الذي يشيع استخدامه في المناطق المرتفعة القاحلة و في الصحراء.

2*الموارد البشرية :

تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد بشكر كبير على العنصر البشري في الإنتاج الزراعي خاصة في ظل قلة المعدات اللازمة أو تعذر استخدامها في بعض العمليات في هذا القطاع إلا أن حجم القوة العاملة في الزراعة مقارنة بباقي القطاعات في الجزائر لا يزال منخفضا ولم يشهدا تطورا ملحوظا بعد حيث أن ندرة حجم العمالة الفلاحية 5.252 الف عامل سنة 2000 راجع إلى تطبيق العديد من البرامج التنموية في قطاع الزراعة كتطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية وكذلك تطبيق مخطط الإنعاش الوطني الذين ساهما بشكل كبير في توفير مناصب العمل في بداية تطبيق إلى أنه و رغم زيادة عدد العمال إلى أن نسبة القوة العاملة الزراعية إلى القوة الكلية شهدت انخفاضا حيث بلغت 63.20%سنة 2000 نظرا للظروف السياسية و الأمنية التي عاشتها البلاد في تلك الفترة بالإضافة إلى نزوح العديد من المواطنين إلى المدن و الرغبة في العمل في المصانع، وتواصل نسبة حجم القوة العاملة الزراعية إلى القوة العاملة الكلية ارتفاعها من سنة إلى أخرى ليسجل أعلى نسبة للقوة العاملة الزراعية إلى القوة الكلية والمقدرة بـ: % 47.23 سنة 2008 حيث بلغ حجم العمالة الزراعية 235834 عامل إلا انه عدد العمالة الزراعية شهدت انخفاض كبير مقارنة بسنة 2000 ، في حين انها تبدأ في التزايد من جديد في ظل اهتمام الدولة بهذا القطاع و توفير الامتيازات و الإمكانيات و التسهيلات للفلاحين حيث سجل سنة 2012 حجم عمالة مقدرة بـ: 247650 عامل إلى أن هذه الزيادة على مر السنوات لا تزال ضئيلة فقد شهدت نسبة العمالة الزراعية إلى نسبة العمالة الإجمالية انخفاض متواصل على مر السنوات الأخيرة و هذا راجع إلى تخلي الشاب الجزائري عن رغبته في العمل في القطاع الفلاحي و توجهه إلى قطاع الصناعة و التجارة و الخدمات وغيرها من القطاعات الأخرى[1].

3*الموارد المالية:

[1] الديوان الوطني للإحصاء http://www.ons.dz

من أجل النهوض بقطاع الفلاحة و السعي المتواصل و تحقيق الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي تم تخصيص العديد من الموارد المالية لخدمة هذا القطاع.

أ – مستلزمات الإنتاج الفلاحي : و تتمثل في كل من الآلات الزراعية و المواد الأولية كالأسمدة و البذور غيرها من العناصر الأساسية لتسهيل العملية الزراعية و تحسين المحصول حيث شهد عدد الجرارات و الحاصدات الزراعية تزايد كبير في السنوات الأخيرة حيث تجاوز عددها 100 ألف جرار و 12 ألف حاصدة خاصة في ظل الامتيازات و تسهيلات امتلاك الآلات الزراعية للفلاحين في حين شهدت أيضا ارتفاع في إنتاج الأسمدة الفوسفاتية و التي بلغت سنة 2008 ما يقدر ب 800 ألف طن صافي .

ب – القروض الفلاحية : من اجل تشجيع الفلاحين وتسهيل عملهم وتوفير سيولة مالية لديهم تم تخصيص خدمات بنكية لصالحهم و متمثلة في نوعين من القروض كما يلي [1]:

1) **القرض الموسمي الرفيق (RFIG)** : قرض الرفيق هو قرض موسمي مدعوم يمنحه بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR Banque يشتمل على القرض الموسمي و القرض الفيدرالي ، موجه للفلاحين و للمستثمرين وهذا حسب قانون التوجيه الفلاحي 2008 الفلاحين و المربين ، سواء بشكل فردي أو منظم في تعاونيات أو مجموعات أو جمعيات أو اتحاديات أو وحدات فلاحية أو مخزنين للمنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع.

2) القرض الاستثماري التحدي (ETTAHADI) : قرض التحدي هو قرض استثماري محسن يمنح من قبل بنك بدر BADR Banque ، في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة و تربية الحيوانات على الأراضي الزراعية الغير مستغلة تابعة للمتعاملين الخواص أو الملكية الخاصة للدولة. يتم تغطية الفوائد المترتبة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري . و هو موجه للفلاحين ، وكذلك التعاونيات و المزارع النموذجية و المؤسسات الاقتصادية.

ج – مخصصات دعم برامج التنمية الفلاحية : عملا على تحقيق أهداف إستراتيجية تنمية القطاع الفلاحي منذ عام 2000 إلى غاية 2014 و انطلاقا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ثم

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية http://www.madrp.dz

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية PNDAR وصولا إلى برامج التجديد الفلاحي و الريفي PNRDAR خصصت الدولة مبالغ مالية من خلال مجموعة الصناديق التي تم إنشائها لدعم و تفعيل مختلف الأنشطة الفلاحية و الأعمال الريفية المنوطة بها.

د – حوافز جبائية : الحوافز الجبائية هي نظام يتمثل في مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تتبعها الدولة في إطار السياسات المالية تهدف جذب الاستثمارات و زيادة الصادرات ، و خلق مناصب شغل و باعتبار أن الزراعة قطب نمو و تطور في كل العالم ، ونتيجة لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و من أجل ضمان تمويل فعال للإنتاج و الإنتاجية الفلاحية من طرف الدولة ، منحت الجزائر مزايا معتبرة للقطاع الفلاحي سواء تعلق الأمر بمجال رسم على القيمة المضافة أو الضريبة على الدخل[1].

المطلب الثاني: الشعب الفلاحية في الجزائر

يتميز الانتاج النباتي الفلاحي في الجزائر بالتنوع نظرا لتعدد المناطق الجغرافية و الأقاليم المناخية حيث يعتمد أساسا على إنتاج الحبوب ، الخضر ، الأشجار المثمرة و التمور...الخ ، نفصلها على النحو الآتي:

1*شعبة الحبوب : الحبوب أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر وهي ركيزة الأمن الغذائي التي يجب الاهتمام الدائم بتطوير إنتاجها وتحتل زراعتها أكبر نسبة من إجمالي الأراضي المزروعة ويرتبط إنتاجها ارتباطا كبيرا بالظروف المناخية و تتمثل أهم محاصيل الحبوب في الجزائر في القمح الصلب القمح اللين ، الشعير و الشوفان و فول الصويا أو الحبوب الصيفية المتمثلة في الذرة بأنواعها ، تعتبر أهم المزروعات في الجزائر.

تقدر مساهمة الجزائر بحوالي 11% من مجموع الدول العربية فيما يخص إنتاج القمح و 22% يخص إنتاج الشعير ، و يلاحظ أنه في السنوات التي تعرف تساقطا كبيرا للأمطار فإن إنتاج الحبوب يعرف وفرة، فقد قدرت مصالح وزارة المالية خلال السداسي الأول سنة 2015 نموها بنسبة تزيد عن 5.3% و يعود ذلك أساسا إلى إنتاج الحبوب الذي شهد ارتفاعا بنسبة 7% مقارنة بالسنة 2014 ، فقد حقق الفرع 37.7 مليون قنطار سنة 2015 مقابل 35 مليون قنطار سنة 2014 ، و من أجل تغطية الطلب على

[1] مجدولين دهينة ، استراتيجية تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، مرجع سبق ذكره ، ص227

الحبوب ، بهدف زيادة الإنتاج تدريجيا للوصول إلى 70 مليون قنطار سنة 2019 ، إذ كان ينبغي على هذا النمو أن يتحقق من خلال تثمين الاراضي الزراعية و توسيع المساحات المروية ، و إدماج الأسمدة و البذور و تعزيز المكننة[1] ، إلا أن ذلك تأخر إلى حدود سنة 2021 بسبب الأزمة العالمية الناتجة عن الوضعية الوبائية و ما ألقت به من انتكاسات على دول العالم و الجزائر خاصة.

توفر زراعة الحبوب 600 ألف منصب شغل و تخص تقريبا نصف المستثمرات الفلاحية الوطنية كما تحتل المساحة المزروعة منها ما يعادل 41% من المساحة الصالحة للزراعة ، و قرابة 47% من المساحة الصالحة للحرث منها 46% مخصصة للقمح الصلب ، و 14% للقمح اللين ، و 36% للشعير و 2% للشوفان ، ترتكز هذه المساحات أساسا في شرق البلاد و غربها و أكثر من 66% منها ترتكز في الهضاب العليا[2].

الشكل رقم (2-1) : إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة (2000 -2017)

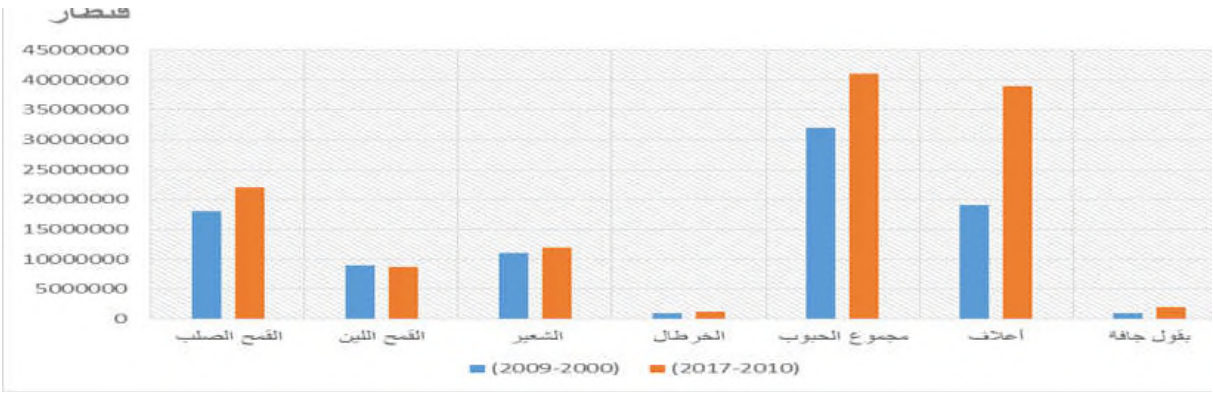

المصدر: فرح بن سالم ، واقع القطاع الفلاحي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ، جامعة برج بوعريريج ، الجزائر ، 2021 ، ص: 51.

تحتل منتجات الحبوب مكانا استراتيجيا في النظام الغذائي بشكل خاص وفي الاقتصاد الوطني بشكل عام حيث أنه خلال الفترتين (2000-2009) و (2010-2017) بلغت مساحة الحبوب معدل سنوي 40% من المساحة الزراعية الصالحة المفيدة ، قدرت المساحة المزروعة خلال الفترة الأولى بحوالي

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي السداسي الأول من سنة 2015 ، نوفمبر 2015،ص66

[2] بكالة فاطمة الزهرة ، تحليل سياسات الانتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000 .2018 ، دراسة تحليلية و قياسية اطروحة دكتوراه في الاحصاء و الاقتصاد التطبيقي ، تخصص تحليل و سياسات الاقتصاد الكلي ، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي ، 2020 ، ص76

3200930 هكتار ، حيث يشغل القمح الصلب و الشعير معظم هذه المساحة بحوالي 74% من إجمالي مساحة الحبوب. أما فيما يخص الفترة الثانية فقد بلغت هذه المساحة 3385560 هكتار، أي بزيادة قدرها 6% مقارنة بالفترة السابقة.

كما تشير آخر إحصاءات وزارة الفلاحة (2021) إلى أن الجزائر توفر % 70 من الاحتياجات الغذائية من الحبوب ، منها القمح بنوعيه ، حيث أن إنتاج الجزائر من الحبوب لا يتجاوز 2.8 مليون طن[1].

2* شعبة الخضر : ترتكز زراعة الخضروات بكميات كبيرة في الأراضي الواسعة و خصوصا في الشمال حيث توفر المياه الكافية للري إلى جانب نوعية التربة الملائمة ، وتتم زراعة الخضروات في كثير من الولايات و بنسب متفاوتة وتتنوع محاصيل من ولاية لأخرى حسب المناخ و التربة و المياه. تقدر المساحة المزروعة من الخضروات في المتوسط بـ: 0.27 مليون هكتار بمتوسط إنتاج قدره 35 مليون قنطار.

بلغت مساحة الأراضي المخصصة لإنتاج الخضر سنة 2014 أكثر من 499 ألف هكتار وقد وصل الانتاج إلى حوالي 123 مليون قنطار، ويتمركز إنتاجها في السهول خاصة الغربية منها بسبب خصوبة التربة وارتفاع معدلات تساقط الأمطار في هذه المناطق وقد تم تسجيل إنتاج متزايد لها في المناطق الصحراوية في السنوات الأخيرة مع سياسات دعم الدولة لشراء البذور و تحسين نوعيتها و استعمال السقي بالمياه الجوفية و بناء البيوت البلاستيكية[2].

تعتمد زراعة الخضر على الري الدائم من العيون والآبار و السدود و الوديان ، إذ تتسم بالنمو المستمر و الاستقرار، و تعتبر كل من البطاطس و الطماطم و البصل، الجزر، الفاصوليا ، الخضراء ، الفول الأخضر الكوسة ، الفلفل و البزلاء ...الخ من أهم محاصيل الخضروات و أكثرها نموا من حيث المنتوج و المساحات المزروعة.

[1] الموقع الالكتروني لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية http: //madrp.gov.dz/ar/

[2] الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، رقم 35 ، الخرطوم ، السودان، 2015 ص57.

الجدول(2-2):المساحة المزروعة بالخضر وأنواعها خلال الفترة 2006-2016 الوحدة ألف هكتار

الخضر/الفترة	2010/2006	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البطاطا	99.42	131.9	138.67	162.71	156.18	153.31	156.2
البصل	40.08	46.01	46.27	48.66	47.98	47.923	49.89
البطيخ	31.41	50.76	54.63	56.25	54.42	58.12	58.96
الطماطم	22.58	20.58	22.49	22.49	22.65	24.07	22.55
الجزر	15.77	17.89	18.09	18.8	18.04	18.64	18.04
الفول الاخضر	22.99	27.94	29.57		30.83	30.05	32.41
الفصوليا	8.69	9.2	10.71	11.59	11.45	11.27	10.69
الخرشف					4.7	4.674	4.16
الملفوف	2.88	3.26	4.12	3.94	3.74	3.65	4.16
الثوم	11.33	9.5	9.06	8.55	9.19	10.22	9.45
الكوسة					12.57	14.55	12.35
الخيار	4.19	3.96	4.04	4.14	4.5	4.515	4.06
الفلفل الاخضر					22.28	23.01	11.97
الباذنجان	3.95	4.43	4.25	5.1	5.09	5.58	6.68
البزلاء	27.17	34.64	34.11	37.04	35.54	35.448	32.38
المجموع	364.8	449.2	468.2	505.57	511.74	525.57	683.6

المصدر :بكالة فاطمة الزهرة، تحليل سياسات الانتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000 .2018 دراسة تحليلية وقياسية، اطروحة دكتوراه في الاحصاء والاقتصاد التطبيقي، تخصص تحليل وسياسات الاقتصاد الكلي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي ، 2019 /2020 ، ص 83 .

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع في المساحة المزروعة المخصصة للخضر خلال الفترة 2006-2016 و هذا لمختلف أنواع الخضر، بحيث تحتل البطاطس الصدارة من حيث المساحة بـ: 156.2 ألف هكتار أي ما يقارب 23% من المساحة الإجمالية للخضر سنة 2016 ، ثم يليها كل من البطيخ و الشمام ، البصل ، الفول الأخضر، البازلاء ، الطماطم ، الجزر، الكوسة، و التي تشغل كل منها على التوالي 8.6% 7.3% ، 4.7% ،4.73 % ، 3.2% ، 2.7% ، 1.8% و بقية المساحة تظم باقي الخضر كالثوم و الباذنجان و الخيار و غيرها .

كما صاحب هذا التزايد تزايد في الإنتاج والإنتاجية بحيث قدر إنتاج البطاطس بـ 26.2% ما يعادل 4606.403 ألف طن يليه كل من البطيخ والبصل والطماطم بـ: 10% ، 3.8% ، 7% على الترتيب

و بهذا يمكن القول بأن البطاطس تعد من بين المحاصيل الرئيسية بالنسبة للخضر في الجزائر من حيث المساحة و من حيث الكمية المنتجة ، و تعتبر كل من الولايات التالية الأكثر زراعة لها سكيكدة الجزائر العاصمة ، بومرداس ، البويرة ، تيزي وزو ، بجاية، تيبازة ، عين تيموشنت ، الطارف ، أدرار، ثم يلي محصول البطاطس كل من البصل والطماطم ذات الاستهلاك الواسع بالنسبة للأسر الجزائرية ، حيث ساهم تطور الزراعة المحمية بتوفر هذا النوع من المنتوج على مدار السنة.

3*شعبة الزيتون:

يعتبر الزيتون من المحاصيل المهمة في الجزائر وذلك بصنفيه الصنف الزيتي الذي تتمركز زراعته في مناطق القبائل و بعض الولايات الشرقية ، وصنف زيتون المائدة الذي تتمركز زراعته في ولايتي معسكر و غليزان بلغ الإنتاج الإجمالي سنة 2014 حوالي4.86 مليون قنطار و هذا بانخفاض ملحوظ عن سنة 2013 التي وصل فيها الإنتاج إلى أكثر من 5.7 مليون قنطار ، و يلاحظ على إنتاج الزيتون أنه شديد التأثر بالظروف المناخية[1].

4*شعبة الحمضيات :

تعتبر الحمضيات من أهم أنواع الفواكه في الجزائر نظرا لما تتمتع به من مزايا اقتصادية مقارنة مع بقية أنواع الفواكه الأخرى و أهم هذه المزايا[2]:

.أنها تشغل مساحة كبيرة من مجمل مساحة الفواكه مقارنة بالأنواع الأخرى ، وقد ارتفعت مساحتها بنسبة نمو قدره 35% خلال الفترة 2014-2016.

. تمثل أعلى نسبة من مجمل إنتاج الفواكه بحوالي 25.06% سنة 2016 بمقدار 1203.19 ألف طن مقابل 1344.24 ألف طن سنة 2017 و هذا بمعدل نمو قدره 12%.

. تساهم بشكل كبير في الصناعة الغذائية في صناعة العصائر و غيرها.

تمثل مساحة الحمضيات في الجزائر ما يقارب 78% برتقال أي ما يعادل 58.3 ألف هكتار و 16% من المساحة بقية الحمضيات كالليمون و المندرين.

[1] باشوش حميد ، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر و دوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة 2000-2015 ، مجلة دفاتر بوادكس ، العدد6 سيتمبر 2016 ، ص11 عن الموقع الالكتروني: www.asjp.cerist.dz,le 11/03/2020

[2] بكالة فاطمة الزهرة ، تحليل سياسات الانتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000 .2018 ، دراسة تحليلية و قياسية ،مرجع سبق ذكره ، ص88

5*شعبة التمور:

اشتهرت الجزائر بوفرة تمورها وجودا العالية خاصة دقلة نور مما يؤهلها لتضطلع بالصدارة كأكبر مصدر للتمور ذات الموصفات العالمية ، و تعد زراعة النخيل الزراعة الاستراتيجية في المناطق الصحراوية (منطقة الواحات) حيث تمتد على مساحة بأكثر من 100120 هكتار و على أكثر من 15مليون نخلة في سنة 2003 .

تنتشر زراعة النخيل في تسع ولايات رئيسية و هي بالترتيب تبعا لأعداد النخيل فيها : ولاية بسكرة و فيها 23.31% من مجمل عدد النخيل (و تظم منطقة الزاب الشرقي الغربي و القبلي) ، تليها ادرار بـ 21.5% (تظم منطقة توات، و قورارة)، ثم ولاية الوادي بـ 21.35% (تظم واحات واد ريغ، و وادي سوف) ، تليها ولاية ورقلة ب 15.32% (تظم أيضا ورقلة ، و واد ريغ العالي) ، ولاية غرداية (تظم واحات واد ميزاب ، متليلي، المنيعة) ، ولاية بشار، ولاية تمنراست ، ولاية تندوف ، ولاية اليزي

يوجد في الجزائر حوالي 800 صنف من أصناف التمور إلا انه يمكن تصنيف أهمها و حسب الخصائص كما يلي[1].

- **التمور الجافة** : دقلة بيضاء . مش دقلة . تين ناصر .
- **التمور النصف جافة** : دقلة نور . تافزوين . تمجوهرت . أزرزة
- **التمور اللينة** : الغرس . آدالة . بنت أخبالة .

6*شعبة العنب :

يعد العنب محصول الفاكهة الثاني بعد محصول الحمضيات في الجزائر من حيث المساحة المزروعة و الثالث من حيث الانتاج ، في 2016 قدرت المساحة المزروعة بـ 66.3 ألف هكتار بإنتاج 571.35 ألف طن ، و 566.579 ألف طن سنة 2017 ، يتنوع العنب في الجائر إلى ثلاثة أصناف و هي عنب الخمور، عنب المائدة ، و العنب المجفف.

7*شعبة اللحوم (الثروة الحيوانية) : يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الفلاحي، سواء من

[1] رقايقية فاطمة الزهراء ، قضايا اقتصادية معاصرة ، دار الزهران للنشر و التوزيع، ط 1، عمان ، الأردن ،2013 ، ص ص448،46

حيث مساهمته في الناتج المحلي الفلاحي أو من خلال مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة.

و من أهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر نجد 5 أنواع رئيسية هي الأبقار و الأغنام ، الماعز، الخيول ، و الإبل. حيث قدر مجموع الرؤوس لجميع الأنواع خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2009 بنحو 24 مليون رأس ، ليرتفع هذا العدد إلى 33 مليون رأس خلال الفترة 2010-2017 بمعدل زيادة قدره 37%.

الشكل (2-2) : تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

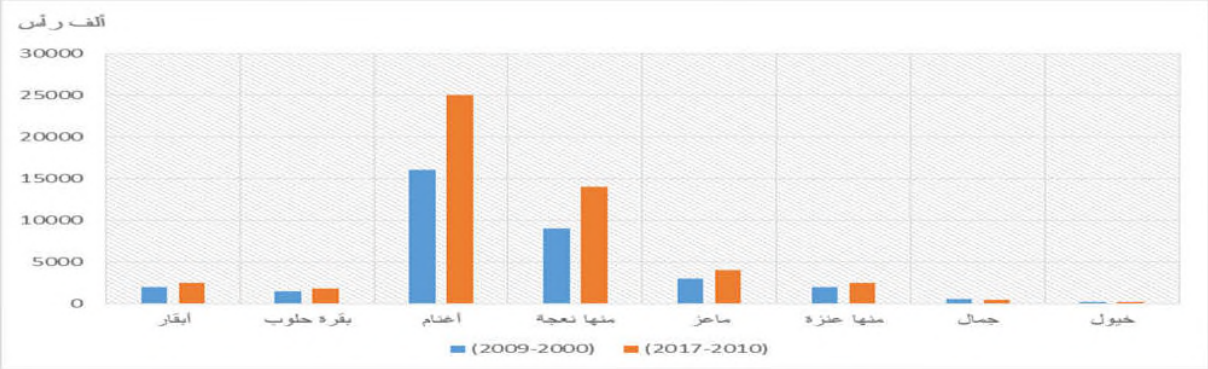

المصدر: فرح بن سالم ، واقع القطاع الفلاحي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ، جامعة برج بوعريريج ، الجزائر ، 2021 ، ص: 55

نلاحظ من خلال الشكل تمثل الأغنام نسبة 78 %من اجمالي الثروة الحيوانية أي ما يمثل 26 مليون رأس ، ثم تليها الماعز بنسبة 14% التي تمثل 4 مليون رأس ، أما الأبقار فتمثل 6% من إجمالي الثروة الحيوانية ، و هذا ما يعادل 1 مليون رأس.

الجدول (2-3): تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2016-2018.

	2016	2017	2018
اللحوم الحمراء (طن)	5298067	5439024	5290121
اللحوم البيضاء (طن)	5049188	5298067	5403692
الحليب (1000 ل)	3513422	3521210	3279972
الحليب المجمع (1000 ل)	854079	975966	933496
البيض (1000 وحدة)	6555562	6570417	6280856
العسل (طن)	70419	61235	73242
الصوف (طن)	377425	382381	370485

المصدر: فرح بن سالم ، واقع القطاع الفلاحي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ، جامعة برج بوعريريج ، الجزائر ، 2021 ، ص:56.

من خلال الجدول رقم (3-8) فقد بلغ إنتاج اللحوم الحمراء في عام 2018 انتاجها إلى حوالي 5290121 طن ، بانخفاض نسبته 2.7% مقارنة بعام 2017 الذي بلغ حجم الإنتاج فيه بقيمة 5439924 طن و هذا بسبب انخفاض الطلب عليه ، نظرا لانتشار الأمراض التي أصابت الأغنام و الأبقار مثل الحمى المالطية و جنون البقر، و كذا انخفاض الطلب الذي أدى إلى تراجع الكثير من منتجي اللحوم عن ذبح الماشية ، إلا أن السلطات المعنية تعمل على التحكم في انتشار هذه الأمراض من خلال التلقيح و المتابعة البيطرية.

أما بالنسبة لإنتاج اللحوم البيضاء ، فقد بلغ الإنتاج حوالي 5403692 طن سنة 2018 ، بزيادة قدرها 2% مقارنة بالعام السابق له ،و لقد عرف هذا النوع من الإنتاج ارتفاعا متواصلا بفضل سياسات الدعم للمنتجين و المرافقة البيطرية بالإضافة إلى تسهيل منح قروض تشغيل الشباب الخاصة بنشاط تربية دجاج اللحم ، حيث أدى ذلك إلى عصرنة أكواخ الدجاج بما يتماشى و الشروط الموضوعة.

من حيث إنتاج الحليب ، فقد تم جمع 933496 مليون لتر. و تعود هذا النتائج الضعيف لعدم منح الاهتمام الكافي بهذا المجال مقارنة بسنة 2017 ، التي انخفض فيها إنتاج الحليب بنسبة 6.9% و4.4%

على التوالي للإنتاج و التحصيل ، مثل إنتاج الحليب فقد انخفض إنتاج بيض المائدة بنسبة 4.4% في الواقع ، من إنتاج يقدر بنحو 6.57 مليار وحدة في عام 2017 إلى 6.28 مليار وحدة في 2018. في حين قدر إنتاج العسل سنة 2018 بحوالي 7.324 طنا ، مقارنة بسنة 2017 التي قدر فيها انتاجه بحوالي 6.123 طنا أي بزيادة قدرها 19.6% . و فيما يخص إنتاج الصوف فقد بلغ 370485 طن عام 2018 مقابل 382381 طن عام 2017 ، هو ما يمثل انخفاضا بنسبة 3.1% [1].

المطلب الثالث: معوقات القطاع الفلاحي في الجزائر

رغم جميع الجهود المبذولة والسعي المتواصل إلى تحسين هذا القطاع إلا انه لا يزال إلى يومنا هذا يعاني من العديد من العراقيل و التي يمكن أن نوجزها في ما يلي :

1*مشاكل و معوقات تتعلق بالموارد الطبيعية:

ينحصر هذه النوع من العوائق التي تقف أمام تطور الزراعة في مجال الموارد الطبيعة كالأراضي الزراعية المتاحة و المساحات المزروعة و المياه المتاحة و التي نتيجة لبعض ممارسات البشرية غير الرشيدة و المرتبطة بالزراعة أو غيرها من باقي أنشطة الإنسان شهدت تدهورا كميا و نوعيا لهذين الموردين و هو ما انعكس سلبا على الإنتاج و الإنتاجية على مر السنين بحيث أصبحت نادرة و تمثل عائقا أمام تطور الزراعة و رفع قدرتها الإنتاجية و التي يمكن حصرها في العناصر الموالية :

أ– مشاكل و معوقات تتعلق بنوعية الموارد الأرضية: تتمحور المشاكل الكمية والنوعية للموارد الأرضية حول التغيرات التي تحدث للأراضي الزراعية ، و تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في قدرتها و استدامة غطائها ، و تؤدي العوامل الطبيعية دورا كبيرا في تحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الزراعي ، بل أنها تحتل الصدارة في ذلك، فبدون وجود مساحة أرضية صالحة للزراعة يستحيل تحقيق إنتاج مهما بذلت من جهود.

ب– مشاكل و معوقات تتعلق بطبيعة الأراضي الزراعية: تعاني الأراضي الزراعية بالجزائر عدة مشاكل

[1] فرح بن سالم ، واقع القطاع الفلاحي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ، جامعة برج بوعريريج ، الجزائر، 2021 ، مرجع سبق ذكره ص ص56 ، 57

لعل أهمها تناقص الرقع الزراعية كما و كيفا، و تفتت وتبعثر الملكيات والحيازات، إلى جانب اختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية، وهذه الخصائص تجعل من الأرض غير اقتصادية، بحيث تقتصر على نمط إنتاجي قوتي أو محدود الجدوى، مما يؤثر سلبا في الإنتاج و الإنتاجية.

ج– مشاكل و معوقات تتعلق بطبيعة الحيازة: إن توزيع الأراضي الزراعية و المستثمرات الفلاحية في الجزائر يطغى عليه طابع الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة و المتنوعة المخصصة للاستهلال العائلي بدرجة أولى ، مع ما يرافق ذلك من مشاكل تتعلق بصعوبة خصر الحيازات و تحديدها ، فقد حاولت السلطات العمومية إيجاد حلول لها من خلال حزمة القوانين و القرارات المختلفة والمتناقضة في بعض الأحيان ، إلا أنها باءت بالفشل إلى حد ما ، ساهمت مختلف سياسات الدولة المنتهجة في إرساء و تطوير الاستثمار الفلاحي و تشجيع حاملي المشاريع و ذلك من خلال وضع تحت تصرفهم (العقار الفلاحي) لانجاز مشاريعهم من خلال[1]:

– تسهيل عملية الحصول على الأراضي عن طريق تطبيق مبدأ اللامركزية على الإجراءات الإدارية قدر الإمكان .

– التكفل بالدراسات على مستوى محيطات استصلاح الأراضي.

– تنفيذ الإجراءات الهيكلية ، لا سيما في ولايات الجنوب و الهضاب العليا.

– تطهير العقار الفلاحي الذي تم منحه (العقار الفلاحي).

تكمن إرادة السلطات العمومية ، أمام هدا الوضع في تأمين ممتلكات القطاع الخاص و كذا المستثمرات الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة لدولة من خلال وضع جهاز ملائم أي كانت الصيغة القانونية للأراضي. و عليه فقد تم اعتماد بعض الإجراءات المنصوص عليها في التشريعات و التنظيمات العقارية [2].

د– مشاكل و معوقات تتعلق بالموارد المائية : تعتبر المياه من الموارد الأكثر ندرة من بين الموارد الزراعية

[1] عز الدين سمير، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر3 ، 2012 ، ص59

[2] مسعودي سارة جامعة عنابة ومصطفاوي محمد الامين جامهة المدية ، المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية و تحديات تطويرها وتحسين مردوديتها ، 2021 ، ص74

الطبيعية بالنسبة للجزائر، حيث تعتمد معظم مساحات الزراعة في ريها على الأمطار رغم ندرتها و تذبذب سقوطها من حيث الكمية و الكثافة و كذلك من حيث مدة الهطول و عدم انتظام توزيعها من منطقة إلى أخرى.

2*مشاكل و معوقات تكنولوجية :

تعتبر التكنولوجيا المستعملة في الزراعة عاملا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج و الإنتاجية، ويعود انخفاض الإنتاجية بالجزائر إلى اعتمادها في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة و تقليدية كالعمل اليدوي الإنساني أو الحيواني . و رغم توسع استفادة القطاع الزراعي من كثير من المدخلات الحديثة للإنتاج كالجرارات و الحاصدات و الآلات المختلفة و استخدام الأسمدة ، إلا أن ذلك ليس بالكافي ، و يجب على السلطات العمومية دعم هذا القطاع بالمكننة و باقي مدخلات الإنتاج الحديثة.

كما ينبغي الإشارة إلى الإرشاد الزراعي في الجزائر وضعف ربطه لمراكز البحوث الزراعية. و رغم بذل الدولة مجهودات في سبيل تأسيس معاهد للدراسات والبحوث في الاقتصاد الزراعي و وضع برامج للتدريب و الإرشاد الزراعي وتنفيذها و تسخير التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية التي إن عممت سوف تحدث تغيرات واسعة في مجال إنتاج الغذاء إلا أننا لم نصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

3*مشاكل و معوقات تتعلق بالموارد البشرية مادية وتنظيمية:

ترتبط هذه المشاكل بالجوانب ذات الصلة بممارسات العاملين في القطاع الزراعي كأشخاص و تنظيمات من حيث قدراتهم الأدائية وإمكانياتهم المادية التي يتم تسخيرها للعمل في هذا المجال و نوجزها في ما يلي:

أ– مشاكل و معوقات تتعلق بالموارد البشرية و المؤسسية: ونعني بها خصائص القوى الزراعية العاملة و متطلباتها العملية حيث يعاني القطاع الزراعي مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية ، أين تبرز مشكلة الفائض في هذه القوى مما يؤدي إلى بطالة مقنعة، كما أن هذا القطاع غير مغري مما يجعل الإقبال عليه ضعيفا دون أن ننسى نوعية اليد العاملة التي تعاني نقصا في معرفتها لأساليب الإنتاج العملية و وسائله الحديثة و كيفية استخدامها و ذلك بسبب عدم حصولها على فرص التعليم والتدريب الفني والزراعي وانتشار الأمية و اتباع الطرق التقليدية الذي يؤثر بصفة مباشرة في مستوى الإنتاجية.

ب– مشاكل و معوقات التنظيمية و المادية: و التي تتعلق بعمليات تنظيمية كالتسيير، التسويق و غيرها و نذكر منها [1]:

1) مشاكل التسويق: هو عبارة عن انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك و تبادلها وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب ، فهذا يعرف بتدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في الأسواق، ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية و دراسة الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة.

2) مشاكل متعلقة بالصادرات : تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة العشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى.

3) مشاكل التسيير الإداري للزراعة: يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية و فنية معتبرة ، و لكنها ليست مستغلة و مسخرة لتفعيل الأنشطة و التنمية المختلفة.

4*مشاكل أخرى : بالإضافة إلى المشاكل السابقة الذكر إلا أنه في بعض الأحيان تواجه المزارعين مشاكل أخرى تتعلق بالمحصول في حد ذاته مما يستدعي التدخل السريع لمعالجته قبل أن يحدث لها تلف و قد سجلت الجزائر العديد من هذه المشاكل التي واجهها القطاع الفلاحي و فيما يلي البعض منها[2]:

أ– المن و الخنفساء على محاصيل الحبوب : حيث بتاريخ 2020/03/05 تم الإعلان في قسم الإنذارات الفلاحية على مستوى موقع الوزارة على كشف شبكة المراقبة الخاصة بالمعهد ظهور أولى مستعمرات المن (الأوراق و الجذور) و الخنفساء على محاصيل القمح و الشعير.

ب –البياض الزغبي أو الميلديو على البطاطا الموسمية : حيث بتاريخ2020/02/16 تم الإعلان في قسم الإنذارات الفلاحية على مستوى موقع الوزارة على أن شبكة المراقبة قد رصدت أولى بؤر البياض الزغبي على أوراق البطاطا الموسمية على مستوى المناطق المبكرة لإنتاج البطاطا الموسمية بوسط و غرب البلاد.

[1] فوزية غربي ، الزراعة بين الاكتفاء و التبعية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2008 ، ص253

[2] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، مرجع سبق ذكره.

ج –الديدان البيضاء و السلكية على الحبوب: حيث بتاريخ 2020/01/08 تم الإعلان في قسم الإنذارات الفلاحية على مستوى موقع الوزارة على أن الظروف المناخية السائدة خلال الأسابيع الماضية (كمية الأمطار المعتبرة) على مستوى المناطق المبكرة لزراعة الحبوب بولايات شرق و الغرب البلاد ساعدت في ظهور أولى بؤر الديدان البيضاء في حقول ولاية غليزان و ولاية قسنطينة ، و من أجل ذلك دعت مزارعي الحبوب الذين لاحظوا وجود يرقات هذه الحشرات ، بالتدخل فورا بعلاج موضعي .

خلاصة الفصل :

عرف القطاع الفلاحي في الجزائر زيادة في الفعالية والتطور من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي جاء كسياسة تحت برنامج الإنعاش الاقتصادي ، هادفا بذلك إلى الحث على الاستثمار في كل جهات الوطن مع احترام تنوعها وخصوصياتها كما أنه يستجيب إلى انشغالات بمحمل الفلاحين ، و بعد ذلك ظهر المخطط التكميلي الذي سمي بالمخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية، وكل الإصلاحات لم تحقق المردودية المنتظرة و بقيت الدولة تعاني من تبعية غذائية فواصلت الدولة في رفع التحدي و وضعت سياسة جديدة و هي سياسة التجديد الريفي الذي يهدف إلى تحديد الرؤية اتجاه العالم الذي يفسر ورسم معالمه في المستقبل بغية اكتشاف قدراته من خلال إقامة دعائم سياسية واقتصادية قوية، حيث تلقى الدعم الفلاحي أهمية بالغة و مبالغ ضخمة تخصص لها، خاصة ما جاء في المخطط الخماسي2012-2017.

و لما للجزائر من امكانيات طبيعية و مادية تزخر بها تبقى معوقات أمام النهوض بالقطاع الصناعات الغذائية الذي يكون ضامن للأمن الغذائي لها باعتمادها على المواد الأولية الفلاحية ، و ما شهدته في الآونة الأخيرة أسواق الغذاء العالمية عددا من التقلبات والصدمات العنيفة على نطاق واسع بعد فترة من الاستقرار النسبي ، ففي2007-2008 كانت أزمة الغذاء العالمية و تلتها الأزمة الناتجة عن انتشار وباء COVID19 منذ سنة 2019 إلى يومنا هذا.

تعتبر الجزائر من الدول النامية المستوردة للغذاء ، بل وتعتمد في غذائها بنسبة كبيرة على الأسواق العالمية فإن للتغيرات في الأسعار العالمية للغذاء آثارا عميقة على الأمن الغذائي لهذه الدول بمحاوره المختلفة على المديين المتوسط والطويل لاسيما في ظل توقعات زيادة شح المياه .و المخرج الرئيس من هذا الوضع الحرج يتمثل في إحراز معدلات عالية في التنمية الزراعية، الأمر الذى يمكن أن يتحقق من خلال سياسات زراعية تنهي تهميش الزراعة في الاستثمار و الإنفاق العام و المؤسسات و البنية التشريعية ، و تطبيق السياسات على حساب الشعارات و المؤتمرات المؤجلة.

الفـصـل الثـالـث :

مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمـــن الغـــذائي

(الصناعات الغذائية كنموذج)

تمهيد :

لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي، فهو يعمل على إنتاج الغذاء، و بالتالي توفير الأمن الغذائي للسكان ، و تميزت التنمية الفلاحية في الجزائر بعدة تطورات تماشيا و الإصلاحات الاقتصادية و السياسية التي عرفتها البلاد ، و عرفها القطاع الفلاحي ، و هذا بهدف مسايرة التطورات الاقتصادية العالمية ، فكان الاهتمام بالقطاع الصناعي و الاعتماد على قطاع المحروقات في تمويل مخططات التنمية الاقتصادية ، و إهمال القطاع الزراعي. و لكن انخفاض أسعار البترول و العجز المالي الذي عرفه الاقتصاد الوطني و ارتفاع أسعار السلع الغذائية و الفلاحية في الأسواق العالمية ، دفع الدولة إلى القيام بإصلاحات اقتصادية وهيكلية مدعمة من قبل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، و إعطاء أهمية أكبر للقطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية بتوفير كل الإمكانيات و الدعم اللازم له ، خاصة بداية من الألفية الثالثة بهدف استغلال كافة الموارد الطبيعية و البشرية المتاحة له ، أين تم تخصيص أغلفة مالية هامة للنهوض بالقطاع الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو .

من المعلوم أن لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد بالإضافة إلى تقليص النفقات العمومية الموجه للاستيراد الغذاء. لذا و من خلال هذا الفصل الثاني سنحاول التطرق إلى مساهمة أهم الصناعات الغذائية و كذا العراقيل التي تواجهها في تحقيق الأمن الغذائي ، بالتطرق إلى النقاط التالية:

المبحث الأول: مساهمة أهم الصناعات ذات الاستهلاك الواسع في تحقيق الأمن الغذائي

- المطلب الأول: مساهمة فرع المطاحن و الحليب
- المطلب الثاني: مساهمة فرع الزيت و السكر
- المطلب الثالث: دراسة الميزان التجاري و الغذائي و الفجوة الغذائية

المبحث الثاني: المعوقات التي تواجه الصناعات الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي

- المطلب الأول: تحليل نقاط القوة و الضعف ، الفرص و التحديات للصناعات الغذائية في الجزائر
- المطلب الثاني: العراقيل التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر
- المطلب الثالث: ارتفاع معدلات أسعار الغذاء العالمية و أثرها على الجزائر

المبحث الأول:مساهمة أهم الصناعات ذات الاستهلاك الواسع في تحقيق الأمن الغذائي

إن تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي بالجزائر، ظل حلما نتيجة غياب سياسة واضحة المعالم يشترك فيها أصحاب هذا القرار و المعنيون من الزراعيين و الصناعيين و كذا الخبراء ،و للوقوف على نقاط الضعف و نقاط القوة لهذين القطاعين الذين من شأنهما أن يؤديا إلى إحداث تحولات عميقة على مستوى المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع بصفة خاصة و على الأمن الغذائي في الجزائر بصفة عامة .

المطلب الأول: مساهمة فرع المطاحن و الحليب

قمنا بضم فرع المطاحن لفرع الحليب لمساهمتهما المتقاربة في تحقيق الأمن الغذائي ، و هذا ما سوف نتطرق إليه:

1* مساهمة فرع المطاحن :

يعتبر فرع المطاحن من أهم الفروع التي تحقق الأمن الغذائي لكافة دول العالم قديما أو حديثا ، و لتوضيح مساهمة الفرع ، يجب الوقوف أولا على أهم عنصر في هذا المطلب و هو مدخلاته من القمح التي تؤثر عليه بشكل مباشر و تبرز لنا صورة الانتاج و الاستهلاك للمطاحن ، و سنتطرق مساهمة فرع المطاحن في نقطتين أساسيتين:

أ– تطور الإنتاج: إن الحبوب ، وخاصة القمح اللين و الصلب ، تعتبر من المواد الزراعية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر ، كما تعتبر هذه المواد أهم مخرجات القطاع الزراعي لفرع الصناعات الغذائية و رغم الأهداف المسطرة من طرف الدولة خلال الفترة 1999-2004 و المتمثلة في :

– إعادة تحويل أنظمة زراعة الحبوب في مناطق ضعيفة القدرات إلى إنتاج ملائم ، و توقيف المساعدات و الإعانات بالخصوص المناطق غير الصالحة لزراعة الحبوب.

– تشجيع ممارسة التقنيات الحديثة من أجل تحسين و استعمال مكثف لعوامل الإنتاج.

لكن ظل إنتاج الحبوب بالخصوص القمح اللين و الصلب يخضع إلى عوائق موضوعية (المناخ) فقد شهد إنتاجه تذبذبا من سنة إلى أخرى مع تسجيل تحسن لكل سنة تشهد ظرفا مناخيا ملائما و سجل

معدل تغطية للطلب الوطني قدر في المتوسط بـ: 32% ، و بالمقابل كانت الواردات السنوية للحبوب و مشتقاتها تقدر بمتوسط 796 مليون دولارا أمريكيا منها 476 مليون دولارا للقمح و 320 مليون دولار للفرينة ، و الدقيق و رغم التحسن الملحوظ لإنتاج الحبوب (الشعير، القمح الصلب، و القمح اللين) في العشرية الأخيرة إلا أنه بقي متذبذبا من سنة إلى أخرى حيث تم تسجيل إنتاج قدره 9.318.180 قنطارا خلال سنة 2000 وارتفعت هذه الكمية سنة 2001 إلى 2.575.280 قنطارا و هذا بسبب الأحوال الجوية الملائمة ، ثم انخفضت إلى 19.514.100 قنطارا سنة 2002 و ذلك يعود لانخفاض في المساحات المزروعة و الذي كان أحد أهداف برنامج PNDA خلال البرنامج المكيف لأنظمة الزراعة من أجل الوصول إلى التركيز على تطبيق زراعة الحبوب على مستوى المناطق المشهورة بزراعة الحبوب و أما سنة 2003 فقد عرفت زراعة الشعير انخفاضا كبيرا قدر بـ: 6.9% أي 61.390 هكتارا بينما كانت المساحة المخصصة للخرطال في ارتفاع قدر بـ: 8.5% أي 61 ألف هكتارا . أما فيما يخص المساحات المحصودة فالمعطيات تبين أن نسبة 95% من هذه المساحات المخصصة لزراعة الحبوب تم حصدها و تعتبر نسبة جيدة مقارنة بالسنوات السابقة[1]. أما الفترة من 2013 إلى 2018 فقد أشرنا إليها مسبقا.

ب– تطور المردودية: إذا كان هدف الدولة هو تحقيق مردودية لا تقل عن 25 قنطارا في الهكتار، فإن هذا الهدف ظل من بين الأهداف التي تعمل من أجلها ، وقد تم ترجمته بالفعل ضمن برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و هذا من خلال تكثيف زراعة الحبوب في المناطق الخاصة بها و رفع الدعم عن المناطق التي لا تتميز بزراعة هذه الحبوب إلا أن المردودية ظلت تخضع كذلك إلى الأحوال المناخية التي تعرفها البلاد ، وهو ما جعلها تتميز بالتذبذب من سنة إلى أخرى حسب التغيرات المناخية حيث سجلت أقل قيمة سنة 2000 و كانت بالنسبة للمساحة المحصودة 8.8 قنطار للهكتار ثم ارتفعت إلى 14.7 قنطار للهكتار سنة 2003 .

و قد أرجعت وزارة الفلاحة في تقريرها لسنة 2003 أن هذا التحسن لا يرجع فقط للكميات الهائلة من

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي السداسي الأول من سنة 2015 ، مرجع سبق ذكره ص11

الأمطار المتساقطة خلال هذه السنة، و لكن إلى الإرشادات الفلاحية و التأطير التقني و الاقتصادي ، هذه العوامل كلها ساهمت في زيادة الإنتاج بعدما بدأت تنتاب الفلاح ثقافة فلاحية تتماشى و روح العصر و تختلف عن السنوات السابقة . إلا أن الذي يمكن التأكيد عليه هو أن الهدف المسطر ، و بالتالي تحقيق معدل تغطية للطلب الوطني بنسبة 50% يؤدي إلى اقتصاد للواردات بقيمة 14 مليار دج أي ما يعادل 260مليون دولار أمريكي لم يتحقق[1].

حاولت الدولة عن طريق الديوان الجزائري المهني للحبوب إعطاء المهام المنوطة لهذا الديوان و المتمركزة أساسا على تأطير الإنتاج الوطني ويكون ذلك بمثابة وسيلة للتدخل الاقتصادي للدولة ، بالتعاون مع المجلس الوطني للحبوب "CNC" ومن جهة أخرى مع المصالح التقنية لمديرية الفلاحة "MAP" و هذا من أجل ترقية إنتاج الحبوب و يكون لديهم تعبئة وتكليف لتنمية خدمات المنخرطين و مستعملي الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب، حسب خاصية كل منطقة زراعية (المكننة ، توزيع المدخلات، جمع و تخزين...إلخ) إلى جانب إشراك المنظمات المهنية و تحسيسها بمسئوليتها نحو تقييم التوجيهات الجديدة للنظام الحبوبي (جمعيات مهنية ، مجالس مهنية ، لجان مهنية للحبوب، مجلس وطني للحبوب...إلخ) ،للتغلب على المشاكل و الصعوبات التي تواجه هذا الفرع من الإنتاج و محاولة تطويره.

كما تجدر الإشارة إلى أن الجزائر حققت 3.17 مليون طن من القمح الصلب في سنة 2018 ، إلا أنها تستورد سنويا نحو 7 ملايين طن من القمح بنوعيه سنويا[2].

2* مساهمة فرع الحليب:

إن معطيات الاقتصاد الكلي الخاصة بإنتاج الحليب في الجزائر تبين بأن هناك تحسنا في تغطية الطلب الوطني ، و قد ظلت هذه النسبة من التغطية تتراوح من : 40% إلى 60% حسب التقارير السنوية الإحصائية لمديرية الفلاحة مع تسجيل تذبذب في إنتاج الحليب والمرتبط أساسا بتربية الأبقار الحلوب التي تعرف هي الأخرى حركة غير مستقرة . و حسب هذه الإحصائيات فإن القطيع من هذا النوع يتراوح

[1] Ministère de l'agriculture; Rapport sur la situation agricole 2003 p 6

[2] Arabic.news.cn

حجمه بين 1.2 مليون بقرة إلى 1.4 مليون بقرة حلوب في الجزائر خلال الفترة 2003/2000 ، و التي تعتبر غير كافية لتغطية الإحتياجات الوطنية من هذه المادة ، ضف إلى ذلك بعض المتغيرات التي تؤثر على تربية هذا النوع من الأبقار، مثل عملية الربح غير المشروع و عدم وجود إحصائيات لدى الدولة ، و غياب المراقبة التي تجعل تقديرات حجم هذا القطيع غير دقيقة ، الأمر الذي يجعل إنتاج الحليب لا يتماشى مع زيادة عدد البقر كما هو موضح في الجدولين:

الجدول (3 – 1): تطور إنتاج الحليب خلال الفترة 2000–2017 الوحدة: 10^3 لتر

السنوات	2000	2001	2002	2017
إنتاج الحليب	1550	1637	1544	35200

المصدر : من إعداد الطلبين بناءا على تقارير وزارة الفلاحة حول الوضعية الزراعية ، 2003 – 2018

من الجدول (3-1) فإن معدل الإنتاج الذي ارتفع سنة 2001 بالمقارنة مع سنة 2000 بـ: 87000 لترا ثم انخفض سنة 2002 بالمقارنة مع سنة 2000 بـ: 5000 لتر ، و هذا ما يبين التذبذب المستمر في إنتاج الحليب، و الذي يخضع لتغيرات و ظروف مختلفة ، بسبب المناخ و أخرى بحجم و نوعية القطيع في بعض الأحيان أثرت على سعر الحليب ، رغم الإجراءات المتخذة من طرف الدولة في إطار برنامج إعادة تهيئة هذا الفرع الممول من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA و الذي لم يكن له تأثير.

إن الحاجيات الأساسية من مادة الحليب حسب الخبراء تقدر بـ: 2.15 هكتولتر للفرد الواحد، و بالتالي فإن الخلل الأول الملاحظ هو اعتماد السلطات العمومية لمقياس بعيد عن الواقع ، وكانت شريحة كبيرة من الجزائريين لا تستهلك النسبة المطلوبة من الحليب ، على الرغم من أن سعر الحليب ظل مدعما من قبل الدولة ،و قدرت دراسة من طرف الديوان الوطني لإحصاء الطلب على الحليب في الجزائر بأكثر من2.12 مليون طن سنويا . إلا أن تقدير الاستهلاك في الجزائر بين أن هناك حصة لكل فرد تصل إلى 1.12 هكتولتر سنويا ،وبالتالي فإن الطلب الحقيقي في الجزائر يقارب3 مليون هيكتولتر سنويا .

إن استهلاك كل جزائري ل 120 كغ فقط من الحليب يعني أننا نحتاج إلى أكثر من 3.7 مليون طن

من الحليب ، و نظرا لمحدودية الإنتاج كما سبق أن ذكرنا فإن الاستيراد بقي البديل لسنوات أخرى و تكشف الأرقام الخاصة بالاستيراد مضاعفة التبعية إلى الخارج. فقد استوردت الجزائر 808.30 مليون دولار من الحليب ومشتقاته حيث مثل نسبة % 23 من واردات المواد الغذائية لسنة 2004 ، و قد سجل إستيراد الحليب تطورا بنسبة % 55.78 مقارنة بسنة 2003 أين استوردت الجزائر 518.87 مليون دولارا، وتوقعت دراسة للديوان الوطني للإحصاء أن يصل الطلب على الحليب إلى أكثر من 4.17 مليون طن مع تزايد استهلاك الجزائريين للحليب ، إذ لم يصبح الإنتاج الجزائري قادرا على تغطية سوى 27% من الحاجيات ، موازاة مع تراجع إنتاج الوحدات العمومية و التأخر لخوصصة الكثير من المعامل العمومية رغم ارتفاع سعر الحليب المدعم خلال السنوات الخمس (2000-2004) بنسبة فاقت 100% ، أما و خلال الفترة 2000-2017 فقد تضاعف الإنتاج المحلي بنسبة 250% [1].

الجدول (3 – 2): تطور إنتاج اللبن خلال الفترة 2001-2017 **الوحدة: 10^3 لتر**

السنوات	متوسط الفترة:2001-2005	2006	2007	2009	2017
إنتاج اللبن	1634.64	1773.54	1851.18	2377.64	2700

المصدر : من إعداد الطلبين بناءا على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلدين 29 ،30 2009 و 2011 ، و تقارير وزارة الفلاحة.

أما الفترة 2001-2009 و المتمثلة في الجدول (3-2) نلاحظ أن الإنتاج في تطور مستمر حيث وصل إلى أعلى مستوياته سنة 2009 ، أما الفترة 2010-2017 فهناك ارتفاع بسيط في الإنتاج يرجع إلى تداعيات الأزمة المالية ، ضف إلى ذلك أن سياسة الأسعار المنتهجة تعتبر عائقا كبيرا أمام تشجيع الاستثمار و الإنتاج لأن الجزائر من أكبر مستوردي المادة الأولية .

[1] تقرير وزارة التجارة ، 2004.

المطلب الثاني: مساهمة فرع الزيت و السكر

يشمل هذا المطلب فرعين حساسين ، و يشكلان عبء ثقيلا على ميزانية الدولة و هما:

1* مساهمة فرع الزيت:

إن زراعة الزيتون لا زالت تعرف مشاكل من حيث الدعم المالي ، و توفر الآلات الحديثة و كذلك عدم تطوير وإعادة تكثيف الأشجار المغروسة وأن الزيادات التي كانت تعتبرها غير كافية مقارنة بالمناطق الجبلية التي تتوفر عليها هذه الزراعة في الجزائر حيث شهدت نسبة زيادة في عدد الأشجار قدرها 10.1% بين سنتي 2002 و 2003 بـ: 28% فيما قبل سنة 2000 [1]. ما يعتبر غير كاف بالنسبة للمناطق المؤهلة لزراعة هذا النوع من الأشجار و الذي كان له أثر سلبي على زيادة الإنتاج أو من حيث المردودية كما يوضح الجدول الموالي:

الجدول (3 – 3): تطور الإنتاج و المردودية للزيتون إلى سنة 2019

	2000-99	2000-2001	2001-2002	2002-2003	متوسط 2000-91	تغيرات بنسبة % 2003/2003	تغيرات بنسبة % 19-/2003 2000
الإنتـ . . . . . اج							
إنتاج الزيتون للزيت	1824390	1667930	1441570	1041530	1.900.000	-27.8	45,2-
إنتاج زيتون المائدة	346730	335460	477690	634740	269.110	32.9	135,9
مجموع إنتاج الزيتون	2171120	2003390	1.919260	1676270	2160293	-12.7	-22,4
إنتاج الزيت/ هكتو لتر	333200	263880	256.000	165.780	333431	-35.2	50,3-
	الم ردودي . . ة						
مردودية الزيتون كلغ/	14.4	13.3	12.6	10.8	14	-14.3	22.9-
مردودية إنتاج الزيت الوحدة	18.3	15.8	17.8	15.9	17.5	-10.7	9.1-

Source : Ministre de l'agriculture et du développement rural :Rapport DSASI MADR ,2004,P 15.

من خلال الجدول (3– 3) السابق نلاحظ أن تطور الإنتاج لزيوت المائدة عرف من حيث المردودية

[1] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، الدورة العامة العادية الـ25 ، 2004 ، ص26

ارتفاعا خلال سنة 2003 بنسبة % 32.9 عن سنة 2002 و % 135.9 خلال سنة 2003 مقارنة بمتوسط فترة 1991-2000 وهذا يرجع إلى استعمال بعض العصارات الحديثة في المناطق الجبلية و التخلص من بعض العصارات القديمة.

أما من حيث مردودية الزيتون بالنسبة للشجرة الواحدة فقد عرف انخفاضا بنسبة قدرها % 14.3 خلال 2003 وانخفاض قدره % 22.9 عن سنوات الفترة 1991-2000 وهذا يؤكد أن هذه المناطق لم تعرف تجديدا للأشجار المسنة .

و حسب آخر الاحصائيات بلغ الانتاج الوطني من مادة الزيتون لموسم 2019 /2020 حتى الآن نحو 10 مليون و380 ألف قنطار، مقابل كمية تقدر ب8 مليون و687 ألف قنطار موسم 2018 /2019 ، حسبما أفاد به لواج مدير ضبط الانتاج الفلاحي وتطويره بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، السيد محمد خروبي. ومن بين الكمية الاجمالية للموسم تم انتاج 3 مليون و200 ألف قنطار من زيت المائدة و 7 مليون و 200 ألف قنطار من زيت الزيتون. وتساهم شعبة الزيتون وفق السيد خروبي، بنسبة بالمائة في قيمة الانتاج الفلاحي الاجمالي التي قاربت 3.200 مليار دج (حوالي 30 مليار دولار) حسب احصائيات سنة 2018 . و عرفت مساحات غرس أشجار الزيتون تطورا معتبرا حيث انتقلت من 168 ألف هكتار سنة 2000 إلى قرابة 480 الف هكتار موسم 2018/2019 ، حسب نفس المسؤول. و تضم هذه المساحات 59 مليون شجرة بمعدل مردودية يبلغ قرابة 23 لتر في القنطار الواحد[1].

و تبقى هذه الزراعة وفق المؤشرات السابقة تواجه عراقيل كبيرة لم تسمح لها بالتطور المطلوب خاصة إنتاج زيت المائدة ، أين تستورد الجزائر كمية معتبر لتغطية الطلب المحلي من إسبانيا وبخصوص زيت الطعام فإن الزراعات التي يستخرج منها المادة انعدمت في الجزائر (زراعة عباد الشمس و الكولز) ، و أصبح سوق الجزائر يعتمد على الخارج لتغطية الطلب بنسبة % 100 و تكتفي الجزائر عن طريق مؤسسة Sogedia باستيراد المواد الخام المستخرجة من عباد الشمس و الكلوز من طرف القطاع الخاص ، و تحويلها إلى زيت.

و في ظل شح البيانات و المعطيات من المصادر الإحصائية خلال 2003 -2018 الفترة حين تشير آخر الاحصاءات خلال الفترة 2019-2020 إلى أن إنتاج الزيتون بلغ 10.3 مليون قنطار في ظل نقص قدرات التخزين و الحفظ مما يرهن حظوظ هذه الشعبة في رفع تحديات التصدير[1].

[1] الموقع الالكتروني لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، مرجع سبق ذكره.

2* مساهمة فرع السكر:

كانت المؤسسة الوطنية ENASUCRE هي المؤسسة الوحيدة التي تقوم بتغطية جزء من الطلب المحلي و الباقي يتم تغطيته عن طريق الاستيراد ، و قد بقي القطاع العام يحتكر هذا النشاط حتى سنة 2002 و بعد هذه السنة شهدت تدخل القطاع الخاص من خلال :

- انشاء مجموعة CEVITAL مصنع لتكرير السكر يقدر طاقته الإنتاجية بـ: 550.000 طن سنويا.
- عقد مجموعة BLANKY اتفاقية مع مؤسسة ENASUCRE حيث بلغ الطلب المحلي على مادة السكر في سنة 2003 حوالي 800.000 طن ،أما الطاقة الإنتاجية فقدرت بحوالي 780.000طن في نفس السنة مقسمة كالتالي:

مجموعة CEVITAL : 550.000 طن.

مجموعة BLANKY/ENASUCRE : 230.000 طن.

يعتبر قطاع السكر من القطاعات التي تستورد % 100 بحيث يؤثر بشكل كبير على الميزان التجاري الغذائي و هذا ما سوف نتطرق له في النقطة الموالية.

زراعة الشمندر السكري الذي لم يؤخذ في الاعتبار خلال المخططين السابقين ، وهذا من أجل الحد من الاستيراد المتزايد لهذه المادة على قوانين المنافسة و الأسعار إلى الإستراتيجية ، و من هنا يركز البرنامج الخماسي جانب دعم الاستثمارات في هذا الفرع لا يوجد أي تقديرات لصناعة السكر مستقبلا في الجزائر، في ما عدا الاستراتيجية المخطط لها في إنشاء مصنع لتكرير السكر بولاية بومرداس ، خلال المخطط الخماسي 2010 - 2014 ، تلى ذلك دخول مركب تكرير السكر بوهران مرحلة الانتاج ليصل الإنتاج الوطني للسكر إلى 2.5 مليون طن سنويا اعتبارا من سنة 2018 سعيا من الحكومة لخفض الأسعار و كسر احتكار سوق هذه المادة[2].

[1] https://www.aps.dz/ar/economie/

[2] https://www.alaraby.co.uk/حكومة-الجزائر-تكسر-احتكارا-دام-20-سنة-لاستيراد-السكر

المطلب الثالث: دراسة الميزان التجاري و الغذائي و الفجوة الغذائية

إن مختلف السياسات الإصلاحية التي قامت بها الجزائر في مجال تشجيع التجارة الخارجية لها دور فعال في تحقيق فائض في الميزان التجاري ومن بين هذه السياسات هو تخفيض حجم الرسوم الجمركية و تقديم الدعم والحوافز للمنتجات الموجة للتصدير، وهذا كله نتج عنه تحسن مساهمة القطاع الزراعي في حجم التجارة الخارجية ، من خلال عمليات التصدير و الاستيراد ، و التي سنبينها فيما يلي :

1*الواردات الغذائية:

إن نجاح الاستثمار الزراعي تنتج عنه تغير في حجم الإنتاج مما يؤدي الى تغطية الطلب المتزايد على السلع الغذائية و بالتالي تقلص في حجم الواردات منها ، غير ان هناك عوامل تعرقل عملية تخفيض حجم الواردات التي من بينها ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية ، بحيث أدت في ارتفاع حجم الواردات و الجدول التالي يوضح تطور الواردات الغذائية في الجزائر:

الجدول(3–4):تطور الواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة2005–2016، الوحدة: ألف طن

البيان	الحبوب	البطاطس	البقوليات	الخضر	الفاكهة	السكر	اللحوم	الأسماك	الألبان
2005	8290.88	71.59	196.95	15.23	258.65	915.81	95.12	20.55	2459.88
2006	7270.96	99.64	163.82	31.77	252.81	977.80	66.48	14.40	2477.11
2007	7051.52	201.29	191.02	14.97	288.03	1121.86	65.05	18.04	3835.62
2008	8891.49	68.82	186.95	17.51	282.16	1026.25	57.95	18.20	3856.14
2009	7925.19	124.92	175.11	30.82	354.76	1133.31	62.30	28.22	2752.26
2010	7946.15	113.26	206.06	30.82	354.76	1240.09	62.77	25.55	2752.26
2011	7946.15	113.26	206.06	30.82	354.76	1240.09	62.77	29.17	127.63
2012	9912.50	156.4	176.5	39.3	451.5	1562.1	72.6	29.3	2873.9
2013	7501.90	75.0	185.9	43.3	355.8	1301.8	49.7	24.3	2000.0
2014	12497.7	123.7	193.6	54.2	511.9	1642.2	82.8	34.1	1031.8
2015	13915.7	153.1	231.0	63.1	461.8	1036.8	69.2	0.5	847.2
2016	13440.3	87.5	197.3	66.4	296.0	1061.5	66.8	0.6	901.9

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال الإطلاع على حجم المبادلات التجارية نلاحظ سيطرة الواردات الغذائية على حجم الواردات الكلية ، حيث شهدت الفترة الممتدة 2005 – 2016 تذبذبا في حجم النشاط التجاري مع الخارج

فبعدما كانت الواردات الغذائية تقدر بـ: 3277.10 مليون دولار سنة 2005 ، ارتفعت ارتفاعا قياسيا لتصبح 7191.50 مليون دولار سنة 2008 ، بنسبة نمو تقدر بـ: % 119.44 ، و يرجع هذا التطور الكبير في حجم الواردات الى الأزمة الغذائية التي شهدها العالم آن ذاك وما ترتب عنها من ارتفاع في اسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية الذي انعكس على فاتورة الواردات، إلا أن سنة 2009 عرفت تراجعا في قيمة الواردات لتبلغ حوالي 5477.59 مليون دولار مليون دولار بنسبة انخفاض تقدر بـ:% 23.8 و هذا راجع إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية و تحسن الإنتاج لكن عادت الواردات للارتفاع سنة 2010 لتصل الى 5515.01 مليون دولار بنسبة نمو تقدر بـ: % 0.6 لتستمر في الارتفاع لتصل الى9618.20 مليون دولار سنة 2014 بنسبة نمو تقدر هي كذلك بـ: % 74.44 إلا أن هذا الارتفاع لم يدم طويلا ، فقد انخفضت الواردات من المنتجات الغذائية ،و التي تحتل المرتبة الثالثة في المساهمة في الواردات الكلية بحصة قدرها % 17.0 من إجمالي الواردات و يرجع هذا الانخفاض أساسا الى انخفاض واردات مسحوق الحليب.

يتصدر القمح قائمة الواردات الغذائية بقيمة 207.5 مليار دج ، ثم تليه مادة الحليب 99.0 مليار دج و السكر 82.7 مليار دج، القهوة 22.7 مليار دج، الزبدة ، 8.7 مليار دج، الشعير 8.4 مليار دج ثم الشاي 1.5 مليار دج[1].

2*الصادرات الغذائية:

تعد مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الوطني، كما يعتبر التصدير منفذا أساسيا للسلع إذا عجزت الأسواق المحلية على استيعابها و هذا نتيجة الاكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين، وتتكون صادرات الجزائر من الإنتاج الزراعي في الخمور ، التمور، الحمضيات، الجلود، الزيوت، و البطاطا، و يبين الجدول الموالي تطور الصادرات الغذائية في الجزائر:

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 ، التطور الإقتصادي و النقدي ، نوفمبر ، 2016 ، ص62

الجدول(3-5):تطور الصادرات الغذائية في الجزائر خلال الفترة2005-2016،الوحدة:ألف طن

البيان	الحبوب	البطاطس	البقوليات	الخضر	الفاكهة	السكر	اللحوم	الأسماك	الألبان
2005	13.98	0.12	0.44	0.33	10.94	-	0.01	2.25	25.56
2006	7.13	0.15	1.87	1.99	12.30	-	17.03	2.32	15.49
2007	7.18	0.02	0.22	2.32	13.13	-	0.10	2.19	18.01
2008	12.13	0.01	-	0.76	10.09	-	0.00	312	20.48
2009	6.03	0.00	0.09	5.25	9.02	12.73	0.02	2.14	16.81
2010	8.34	0.05	0.09	5.25	9.02	6.20	0.02	1.70	16.81
2011	8.34	0.05	0.09	5.25	9.02	6.20	0.02	1.49	16.81
2012	8.3	0.1	-	2.8	20.6	288.3	0.6	1.6	0.3
2013	8.3	0.8	-	4.6	14.7	288.3	0.6	1.0	0.1
2014	1.0	0.6	-	3.2	25.8	483.6	1.8	0.5	5.2
2015	4.4	0.0	-	3.6	28.5	389.9	1.4	0.5	4.7
2016	3.4	2.6	-	3.4	31.3	472.8	1.0	1.0	4.4

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، أعداد مختلفة.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن الصادرات الغذائية متواضعة جدا ولا تغطي في أحسن الأحوال 3.99% من الواردات الغذائية ، و لا تمثل أكثر من 2.18 % من مجموع الصادرات الكلية للجزائر خلال الفترة 2005 -2016 ، و تعتبر صادرات التمور و الحمضيات و الخمور من أهم الصادرات الغذائية في الجزائر، و هذا بسبب تدني حجم صادرات الجزائر من السلع الغذائية إلى ارتفاع الطلب على المواد الغذائية مصحوبة بارتفاع عدد السكان ، و الذي يقابله ضعف نمو القطاع الفلاحي و عدم قدرته على تغطية الطلب المحلي كما يمكن أن يكون ارتفاع الدخل الفردي وتغير السلوك الاستهلاكي للأفراد خصوصا بعد الأسواق التجارية للمنتجات الفلاحية حيث أصبح المستهلك يفضل المنتجات المستوردة على المنتجات المحلية رغم ارتفاع أسعارها [1] .

[1] زاوي بومدين، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر(مقاربة كمية) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد و تسيير عمومي ، جامعة معسكر ، ص181

هذا و قد كشفت المديرية العامة للجمارك أن قيمة الصادرات من المواد الغذائية 205 مليون دولار بداية سنة 2018 أي ما يقارب 38.52 مقارنة بسنة 2016 ، مما يعزز جهود الحكومة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات[1].

3* الميزان التجاري الغذائي:تبنت الجزائر في سياساتها الإصلاحية تحرير التجارة و منها المنتجات الزراعية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية ، و تقديم الدعم و الحوافز للتصدير ، مما نتج عنه تحسن مساهمة الزراعة في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير و استيراد هذه المنتجات ، و بالتالي التخفيض من العجز الواقع في الميزان الغذائي ، و هذا ما سنتناوله من خلال الجدول التالي:

الجدول(3–6):تطور الميزان التجاري الغذائي في الجزائر للفترة 2005 – 2016 الوحدة: مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
رصيد الميزان التجاري	3256.29	3313.86	4330.21	6745.40	4971.13	4581.17	3774.46	7235.7	5516.5	2919.6	3003.6	2805.6

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن الجزائر تعاني من عجز في الميزان التجاري الغذائي ، و هذا العجز في تزايد مستمر حيث بعدما كان يقدر بحوالي 3.25 مليار دولار سنة 2005 ، ارتفع ليصل إلى 6.74 مليار دولار خلال سنة 2008 ، أي بمعدل نمو يقدر بـ: % 107.38 ، و يعود سبب هذا الارتفاع للأزمة الغذائية التي شهدها العالم خلال هذه السنة و ما تبعها من أضرار متمثلة في ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية و التي تحوز على الجزء الأكبر من حجم الواردات الغذائية للجزائر إلا أن الدولة في السنوات الأخيرة حاولت التقليل من حجم التبعية الغذائية لبعض المنتجات الزراعية التى كانت تعتمد عليها من الخارج لتحقيق الاكتفاء الذاتي فيها مثل البطاطا ، البيض ، اللحوم و غيرها بالاعتماد على

[1] الموقع تقرير وزارة التجارة و ترقية الصادرات، 2017 https://www.commerce.gov..dz/statistiques/

الإمكانيات التي يتوفر عليها القطاع الزراعي واستغلالها بصورة عقلانية بالإضافة إلى تشجيع الفلاحين و العاملين في القطاع الزراعي بتقديم الدعم اللازم لهم من خلال البرامج المطبقة مثلا لمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، و كذا قيام الدولة بتوفير البنى التحتية الضرورية ، و هذا ما تحقق فعلا و الدليل على ذلك الانخفاض الذي حصل للعجز الغذائي الى حوالي 2.8 مليار دولار بعدما كان 7.2 مليار دولار سنة 2012 بنسبة تقدر بـ: 61.11% [1].

4*الفجوة الغذائية:

تعتبر المشكلة الغذائية بمثابة مشكلة أمن غذائي وطني حيث أن قصور الإنتاج الغذائي والاعتماد المتزايد و المتسارع على المصادر الخارجية لتغطية الطلب المحلي من المواد الغذائية ، يؤدي إلى تفاقم حجم الفجوة الغذائية ، هذه الأخيرة تشكل هاجسا كبيرا في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية من جهة ، و انخفاض الإيرادات النفطية بفعل انخفاض أسعار البترول من جهة أخرى. والجزائر كغيرها من البلدان العربية ، قامت بعدة إصلاحات و سياسات لمواجهة هذا العجز من خلال الاهتمام بالجانب الفلاحي ، و التي من بينها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، و التي آتت أكلها من خلال النتائج المحققة في زيادة الانتاج الغذائي و التي سوف نوضحها من خلال الجدول(3-7):

[1] كينه عبد الحفيظ ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر3 ، 2013 ، ص122

الجدول (3–7): تطور الانتاج للاستهلاك و نسبة الاكتفاء الذاتي و الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة: 2005 – 2016.

السنوات	المجموعات الغذائية	المتاح للإستهلاك (ألف طن)	%الإكتفاء الذاتي	الفجوة الغذائية
متوسط الفترة 2005-2010	الحبوب	11663.71	31.96	68.04
	البطاطس	2438.49	94.95	5.05
	الخضر	5962.20	99.62	0.38
	اللحوم	438.92	85.60	14.40
	الألبان ومنتجاتها	5072.86	40.97	59.03
2011	الحبوب	11665.80	31.96	68.04
	البطاطس	3975.40	97.15	2.85
	الخضر	9594.81	99.73	0.27
	اللحوم	660.49	90.5	9.5
	الألبان ومنتجاتها	3276.48	96.02	3.98
2012	الحبوب	15041.30	34.2	65.80
	البطاطس	4375.80	96.40	3.60
	الخضر	10438.90	99.60	0.40
	اللحوم	678.3	89.40	10.60
	الألبان ومنتجاتها	5937.4	51.60	48.40
2013	الحبوب	12405.80	39.6	60.40
	البطاطس	5002.20	98.5	1.5
	الخضر	11905.00	99.7	0.3
	اللحوم	709.70	93.10	6.9
	الألبان ومنتجاتها	5400.60	63.00	37.00
2015	الحبوب	17672.20	21.3	78.7
	البطاطس	4692.60	96.70	3.30
	الخضر	13865.10	99.60	0.40
	اللحوم	886.90	92.40	7.60
	الألبان ومنتجاتها	4737.50	82.20	17.80
2016	الحبوب	16379.20	18.00	82.00
	البطاطس	4867.50	98.30	1.70
	الخضر	14626.90	99.60	0.40
	اللحوم	906.20	92.70	7.30
	الألبان ومنتجاتها	4616.5	80.60	19.4

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول نلاحظ ، أن الحبوب من السلع الزراعية التي تحتل الصدارة في السلع الزراعية ذات الفجوة الغذائية المرتفعة ، حيث تقدر بـ: 62.4% ، خلال متوسط الفترة 2005-2010 ، تليها الألبان و منتجاتها بنسبة 59.3% ، و اللحوم بـ: 14.40% ، و يعود ارتفاع الفجوة بالنسبة للحبوب اعتباره الإنتاج الغذائي ذو الاستهلاك الواسع ، حيث نلاحظ أن معدل الاكتفاء الذاتي فيها متدني جدا بالمقارنة مع السلع الزراعية و الغذائية الأخرى ، فقد سجلت معدلات الاكتفاء الذاتي للحبوب انخفاضا ، فبعدما كانت النسبة 31.96% . خلال متوسط سنة 2005-2010 ، انخفضت إلى 21.60% و بقيت مستمرة في الانخفاض حتى سنة 2016 بنسبة تقدر بـ: 18% و هذا دليل على أن الإنتاج الوطني من الحبوب لا يغطي الطلب الوطني ، مما اضطر إلى اللجوء لعملية الاستيراد حتى يتم تغطية العجز.

أما عن باقي المنتجات فنلاحظ أن هناك تحسنا ملحوظا خاصة في منتجي الخضر و البطاطس حيث عرفت معدلات اكتفاء ذاتي عالية وصلت إلى % 99.7 سنة2013 بالنسبة للخضر، أما عن البطاطس فقد حققت كذلك نسبة تقدر بـ: 98.5% سنة 2013 ، إلا أن هذه النسب العالية شهدت نوعا من التذبذب و هذا نظرا للمشاكل التي عانى منها الفلاحون بسبب الفائض في الإنتاج و صعوبات التخزين و التسويق.

أما منتج اللحوم فقد عرف هو كذلك نسب اكتفاء ذاتي مرتفعة جدا ، حيث شهدت هذه النسب ارتفاعا مستمرا من 85.60% خلال متوسط الفترة 2005-2010 ، إلى 90.50% سنة 2011 ثم إلى 93.10% سنة 2013 ، لكن هذه النسبة تراجعت إلى 90.50% سنة 2014 ، لتعاود الصعود إلى 92.70% سنة 2016 ، و يعود سبب هذا التذبذب إلى الانخفاض في إنتاج اللحوم الذي يرجع إلى الأمراض التي تصيب بعض قطعان الماشية ، كما تجدر الإشارة أن هذه النسب العالية من الاكتفاء الذاتي لا تعكس وفرة الإنتاج الوطني بقدر ما هي بسبب ارتفاع أسعار اللحوم في الجزائر، مما يؤدي إلى نقص الطلب المحلي عليها[1].

[1] مجدولين دهينة ، استراتيجية تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، مرجع سبق ذكره ، ص88

المبحث الثاني: المعوقات التي تواجه الصناعات الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي

قبل التطرق إلى معوقات الصناعات الغذائية وآفاقها المستقبلية وجب علينا الوقوف على نقاط القوة و الضعف ، الفرص و التحديات ، لتتضح لنا الصورة:

المطلب الأول: تحليل نقاط القوة و الضعف ، الفرص و التحديات للصناعات الغذائية في الجزائر.

حسب دراسة قام بها خبراء اقتصاديون من خلال الجلسات الأولى للصناعات الغذائية تحت رعاية وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات ، و من خلالها قاموا بتحليل نقاط القوة و الضعف ، الفرص و التحديات :

1*نقاط القوة :

- يتميز فرع الصناعات الغذائية بتعدد نشاطاته ، ما ينعكس على تعدد فرص الاستثمار فيه.
- يساهم في تلبية الاحتياجات المباشرة و المستمرة من المنتجات الغذائية ، يبعث إلى توسيع حجم الإنتاج في هذا الفرع من يوم إلى آخر[1].
- تميزت الإصلاحات الاقتصادية في هذا الفرع ، بسياسات داعمة لخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
- التوزيع المتكافئ للمنتجات الغذائية في مختلف أنحاء الوطن.
- تقليص البطالة عن طريق جذب اليد العاملة إلى هذا القطاع.

ـ المخططين الوطنيين التنمية الفلاحية "PNDAR"،" PNDA " قاما بتدعيم الانطلاقة من جديد لهذا الفرع و عن طريق تدعيم صادرات المواد الزراعية.

2*نقاط الضعف :

- غياب التكامل بين القطاع الزراعي والصناعي ، وخاصة فيما يخص نظام المعلومات بينهما.
- قلة و ضعف مردودية الإنتاج ، تؤدي إلى تغيير وجهة الاستثمارات الأجنبية.
- رداءة البنية التحتية الصناعية وضعف التكامل الوظيفي بين مختلف المؤسسات.

[1] Stratégie nationale de développement des industries agroalimentaires, 1eres assises nationales des industries.agroalimentaires, Ministère de l'industrie et de la promotions des Investissements, mars 2010, P89

- غياب مقاييس ومعايير الجودة ، وقلة المؤسسات التي تراعيها.
- سوء تسيير المخزون ، وضعف سياسات التسويق إلى جانب غياب الرقابة.
- لا تزال عمليات التغليف والتعبئة بعيدة عن التكنولوجيا الحديثة ، و التركيز على البلاستيك.
- القطاع العام غير متجدد ، و يعتمد على التقنيات التقليدية مع غياب الأساليب التكنولوجية الحديثة و المؤهلة.

3*الفرص :

- هناك علاقة مباشرة مع المستهلك ، و ذلك عن طريق الأساليب الجديدة للتجارة و التوزيع.
- تطور أطراف السوق الخارجية ، خاصة مع دول الإقليم.
- خلق فرص عمل من خلال مشاريع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة المنافسة في هذا الفرع تؤدي إلى زيادة الإبداع ، الاختراع و الجودة.
- مكانته و وضعيته ضمن النسيج الصناعي الجزائري تؤدي إلى تطوره المستمر.
- الطلب المتزايد على منتجات الصناعات الغذائية ، و الدور الكبير الذي يلعبه في تقليص المشكلة.

4*التحديات :

- التبعية شبه الكلية للواردات من المواد الأولية.
- تغيرات مستويات الأسعار العالمية للغذاء ، و ما ميزها من أسعار خيالية يصعب التنبؤ بها.
- التأثير البالغ للضريبة الجمركية من المبلغ المصرح به.
- الأزمة المالية تسببت في نقص السيولة البنكية والمتداولة.
- خطورة تشويه صورة المؤسسة أمام المستهلك.
- الاحتكار القانوني لبعض مواد التحويل خاصة ذات الاستهلاك الواسع.

المطلب الثاني: العراقيل التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر

يواجه فرع الصناعات الغذائية كغيره من فروع الصناعة الأخرى عدة عراقيل نذكر أهمها:

1*المدخلات الزراعية:

من أهم المشاكل التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر المتعلقة بمدى توافر المستلزمات الأولية للصناعات الغذائية محليا ، حيث أنها مرتبطة بالدرجة الأولى بقطاع الزراعة و الإنتاج الزراعي ، وقد اعتمدت الصناعات الغذائية في مراحل تطورها الأولى على المنتجات الزراعية الداخلية (مثل فرع صناعة السكر الذي كان يعتمد على الشمندر السكري المنتج محليا) و لكنها تحولت تدريجيا إلى استيراد معظمها من الخارج ، سواء في صورة مواد أولية أو في شكل سلع نصف مصنعة مثل الحليب المجفف و المركز و الزيوت النباتية غير المكررة .

و قد لعبت المعوقات التالية دورا في تحول الصناعات الغذائية من المواد الأولية المحلية إلى الاستيراد الخارجي[1] :

– ضعف النمو الإنتاجي للمواد الزراعية المحلية مقارنة بنمو الصناعات الغذائية.

– عدم قدرة القطاع الزراعي على تأمين المدخلات بشكل منتظم و الاكتفاء بالتموين الموسمي، مع قصور البنية الأساسية فيما يتعلق بتوافر المخازن.

– عدم توفر تقنيات الإنتاج والفرز الحديثة في قطاع الزراعة لإنتاج محاصيل بمواصفات عالية مثل تلك التي يتطلبها فرع الصناعات الغذائية نظرا لضعف الزراعات الرأسمالية ، مما دفع أصحاب المصانع لتفضيل المواد المستوردة التي تتميز بالجودة و ذلك لضمان نوعية جيدة لمنتجاتهم النهائية.

– غياب الأساليب التعاقدية بين المعمل و وحدات الإنتاج الزراعية ، التي تحكم عمليات التموين بالمنتجات الزراعية إلى المصنع حسب مواصفات معينة و بكميات مناسبة متفق عليها مسبقا.

– القصور الشديد في مراكز البحوث التطبيقية وإهمال جوانب كثيرة تحكم الإنتاج الفلاحي الجيد و التسويق.

[1] طرشي محمد، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر_حالة الصناعات الغذائية_ مذكرة ماجستير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2005 ، ص148

– منافسة المواد الأولية ونصف المصنعة المستوردة للإنتاج المحلي ، من حيث السعر والمواصفات و انتظام التموين ، وكان لذلك تأثير كبير في استسهال الاستيراد من قبل مصانع الأغذية ، الأمر الذي من شانه أن يؤدي إلى إهمال استعمال المنتجات الأولية المحلية.

– لم تطور وحدات الصناعات الغذائية عملياتها التصنيعية لتطال الشق الزراعي كما يحصل في بعض البلدان خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تلجأ شركات الصناعات الغذائية إلى السيطرة على الإنتاج الزراعي أو الحيواني أو على التعاونيات التي تؤمن تجميع الإنتاج من المزارعين ، و لم تحاول وحدات الإنتاج في الجزائر الاعتماد على مبدأ التنسيق بين الإنتاج الزراعي و الإنتاج الصناعي الغذائي و لم يتمكن القطاع الزراعي من تأمين الكميات الكافية والمنتظمة من المواد الزراعية الأولية و بالجودة المطلوبة ، و في بعض الحالات كانت المصانع عاجزة عن استقبال الفوائض من المنتجات الفلاحية بسبب انخفاض قدراتها الإنتاجية أو عدم قدرتها على الاستفادة من قدرتها الإنتاجية القصوى ، حيث نجد أن 29% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في فرع الصناعات الغذائية تستعمل اقل من % 50 من طاقتها الإنتاجية فقط ، و أن 60% من هذه المؤسسات تستعمل 75% من طاقتها الإنتاجية.

2*تقنيات الإنتاج :

ترتكز معظم الصناعات الغذائية في الجزائر على استثمارات صغيرة و متوسطة الحجم باستثناء بعض الصناعات الغذائية الأساسية كالزيوت ، ونتيجة للتطورات الاقتصادية و التكنولوجية الحديثة في الصناعات الغذائية تعددت أنماط الإنتاج و التكنولوجيا المستعملة و تراكمت تقنيات إنتاج متعددة منها التقليدي البسيطة مرورا بالتقنيات النصف آلية فالآلية سواء كليا أو جزئيا و الأمثلة على ذلك عديدة:

– صناعة الخبز و الحلويات حيث يتم استعمال الآلات المتطورة.

– صناعة الحليب ومشتقاته التي تشمل حلقاتها التقنية مجمل العمليات الصناعية وحتى وسائل التعبئة و التغليف.

إلا أن معظم الوحدات التصنيعية الغذائية في الجزائر ما زالت تعتمد الوسائل و الآلات المتوسطة الحداثة و لا يمكن تصنيفها في كتلة الصناعات المؤهلة للمنافسة نظرا لبعض الثغرات التي تشوبها على صعيد مجمل

عمليات الإنتاج من الإدارة حتى اليد العاملة مرورا بالعمليات المتممة من صيانة و تغليف و تخزين و تسويق ونجد أن معظم المؤسسات الناشطة في هذا الفرع هي مؤسسات صغيرة حيث تمثل نسبة 95% من مجموع المؤسسات التي تنشط في فرع الصناعات الغذائية في الجزائر[1].

3*تداعيات ارتفاع أسعار المواد الغذائية :

من أهم العراقيل الحالية في مسار تطور الصناعات الغذائية ، و نظرا لأهميته سنخصص له المطلب ثالث بأكثر تفصيل.

4*المنافسة الضارة :

بروز تحالفات مع الشركات الأجنبية العملاقة ، والتي تفرض عادة استعمال مدخلات تؤمنها هذه الشركات ، سواء عن طريق إنتاجها الخاص أو عن طريق أساليب تعاقدية مركزية توفر أفضل السلع بأدنى الأسعار.

5*الصعوبات التسويقية:

تمثلت هذه الصعوبات في العراقيل الجمركية وطول فترة الفحص عند حالة تصدير بعض المنتجات المحلية ، الأمر الذي يسبب في ضرر لعدد من المنتجين خاصة المنتجات قصيرة أجل الصلاحية مما يؤدي إلى فسادها مع غياب التأمينات اللازمة ، بالإضافة إلى عدم توفر معلومات عن ظروف و احتياجات الأسواق الخارجية و غياب أجهزة دعم و تشجيع الصادرات الوطنية.

المطلب الثالث: ارتفاع معدلات أسعار الغذاء العالمية و أثرها على الجزائر

1*الوضعية الغذائية العالمية:

من الملاحظ الارتفاع المستمر لمؤشر الأسعار الغذائية على المستوى العالمي، ويستخدم مؤشر منظمة الأغذية و الزراعة لأسعار المواد الغذائية لقياس التغير الشهري في الأسعار الدولية لسلة السلع الغذائية الأساسية ، و

[1] طرشي محمد، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– حالة الصناعات الغذائية ، مرجع سبق ذكره ، ص150

هو يتألف من متوسط مؤشرات الأسعار الخمسة للمجموعات السلعية (أي ما يمثّل 55 تسعيرة) مرجحة بنصيب كل مجموعة من المجموعات من الصادرات خلال الفترة 2004 - 2002 السنة المرجعية 2004-2002=100.

الجدول(3-8): مؤشر منظمة الأغذية و الزراعة لأسعار المواد الغذائية

السنوات	مؤشر أسعار الأغذية	اللحوم	منتجات الألبان	الحبوب	الدهون و الزيوت	السكر
2000	90	96	95	85	68	116
2001	93	96	107	86	68	123
2002	90	90	82	95	87	98
2003	98	97	95	98	101	101
2004	112	114	123	107	112	102
2005	117	120	135	103	104	140
2006	127	119	128	121	112	210
2007	159	125	210	2167	169	143
2008	200	153	220	238	225	182
2009	157	133	142	174	150	257
2010	185	156	193	185	192	263
2011	231	181	221	253	244	394

المصدر : منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة FAO،2011.

من خلال الجدول رقم نلاحظ أنه:

- من 2006-2007: حصل ارتفاع كبير لأسعار المواد الغذائية ، كما لوحظ ارتفاع مسجل خلال الثلاثي الأول من سنة 2008 ، أين واجهت الدول ذات الدخل الضعيف معضلة حقيقية ، فقد ارتفعتفاتورة وارداتها من الحبوب ب 37% خلال الفترة (2006-2007) ، و بـ 57% خلال الفترة (2007-2008).
- في سنة 2011 : وصل المؤشر إلى 231 ، أين ارتفع بنسبة % 39 عن سنة 2009 ، و كان

السبب الرئيسي هو ارتفاع سعر السكر.

و على اعتبار أن سعر السكر في الجزائر مدعم من طرف الدولة ، و حسبما ورد في المرسوم الرئاسي صدر في الجريدة الرسمية رقم 27. و يتعلق الأمر بالمرسوم الرئاسي رقم 22 -156 الذي وقعه رئيس الجمهورية ، عبد المجيد تبون، في 12 أفريل 2022. و المتضمن تحويل اعتماد إلى ميزانية تسيير وزارة التجارة و ترقية الصادرات.

كما جاء في المرسوم: "يخصص لميزانية سنة 2022 إعتماد قدره 35 مليار دج. يقيد في ميزانية تسيير وزارة التجارة و ترقية الصادرات ، في الباب رقم 46-03 مساهمة من الدولة في تثبيت أسعار السكر الأبيض و الزيت الغذائي العادي المكرر"[1].

2*أهم الأسباب المؤدية لارتفاع الأسعار العالمية للغذاء:

من خلال تتبعنا لمؤشر منظمة الأغذية والزراعة لارتفاع الأسعار العامية للغذاء يلاحظ أنه هناك جملة من الأسباب الرئيسة و الجوهرية التي تتضافر مع بعضها البعض مساهمة بذلك في تكريس هذه الزيادة والتذبذب في أسعار الغذاء العالمي ، و يأتي في طليعة هذه الأسباب:

أ –الأحوال المناخية وتأثيراتها على المنتجات الزراعية والغذائية :في هذا الصدد يقول مدير منظمة التجارة العالمية باسكال لامي أن من الأسباب المهمة التي أدت للارتفاع الحالي لأسعار الغذاء هو سوء الأحوال الجوية ، وكان أبرزها موجة الجفاف والحرائق التي اجتاحت روسيا وجيرانها في منطقة البحر الأسود في صيف العام الماضي[2]، كما ورد في نفس السياق في ورقة العمل المشتركة الصادرة عن المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجامعة الدول العربية في الدورة 83 بالسودان سنة 2009 أنه ساهمت الظروف الطبيعية غير الملائمة وآثار التغير المناخي وموجات الجفاف و الصقيع المتبادلة التي ضربت أجزاء كثيرة من العالم خلال العامين الماضيين في إتلاف جزء كبير من المحاصيل و الحبوب الغذائية في العديد من الدول الزراعية الكبرى مثل أستراليا و الهند والصين والأرجنتين و هو ما أثر على حجم المعروض من السلع الغذائية و

[1] https://www.ennaharonline.com/

[2] بوبكر هشام، ليتيم ناجي، غلاء الأسعار العالمية للغذاء ودورها في تفاقم وازدياد مستويات ونسب الفقر في الوطن العربي، الملتقى الدولي السادس حول إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2011 ، ص05

ارتفعت من ثم أسعارها العالمية[1].

ب – القيود الجمركية المفروضة على صادرات المواد الغذائية :حيث أنها تساهم في رفع أسعار المواد الغذائية ، مع العلم أن قواعد منظمة التجارة العالمية تجيز للدول الأعضاء فرض قيود أو حظر على صادرات الأغذية لتوفير الإمدادات الغذائية لشعوبها ، الشيء الذي دفع بعض الدول والمنظمات إلى بذل جهودا كبيرة لمنع البلدان من تقييد صادراتها ، لكن كل هذه الجهود باءت بالفشل ، و لم تلق أي تأييد يذكر كما أكد نفس الشيء الباحث" هيدي "من المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء حيث يقترح الإفراج عن مخزونات الحبوب و خفض التعريفات الجمركية على السلع الغذائية المستوردة[2].

ت– ارتفاع أسعار المحروقات : إن ارتفاع أسعار المحروقات رفع من كلفة النقل و الشحن ، بحيث أن الزيادة الملحوظة في أسعار النفط ستؤدي حتما إلى زيادة ملحوظة في أسعار كل السلع الغذائية و الخدمات التي نستوردها من الدول الصناعية ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأسمدة ، و في هذا الصدد يقول روبرت زوليك أثناء تواجده في دافوس و أديس بابا و ترجع الزيادة التي شهدتها أسعار المواد الغذائية إلى العديد من العوامل ، منها ارتفاع أسعار منتجات الطاقة و الأسمدة و زيادة حجم الطلب على الوقود الحيوي.

ث– تدهور سعر صرف الدولار المستمر تجاه العملات الرئيسية : إذ يلاحظ أن قيمته انخفظت إلى مستوى قياسي ، حيث بلغ سعر صرف الدولار 1.44 في مقابل 1 يورو ، الشيء الذي أدى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للعملات العربية المحلية.

ح– غياب الرقابة الرسمية الفعالة والجادة على أسعار المواد الغذائية :حيث عدم وجود هيئة رقابية صارمة تعمل على ضبط الأسعار يفتح المجال أمام التجار والباعة بزيادة الأسعار و التلاعب فيها ، بل الأدهى من ذلك و الأمر تشجيع الحكومات العربية لتلك الزيادات عبر تبريرها للغلاء بمبررات خارجية فقط

[1] المجلس الإقتصادي و الإجتماعي لجامعة الدول العربية ، تداعيات ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، دورة 83 ، السودان ، 2009 ، ص05

[2] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، هل تلوح أزمة غذاء في الأفق، 24 جانفي 2011. www.arabic.irinnews.org

و مطالبتها للناس بالتأقلم مع الغلاء.

خ– زيادة عدد السكان في العالم والبلاد العربية: إن التغيرات التي طرأت على النظام الغذائي لشعوب البلدان النامية و العربية ، و التي شهدت نموا ديموغرافيا سريعا ساهم في تأجيج الوضع و ارتفاع كمية الواردات من المنتجات الغذائية ، الشيء الذي ساهم في ارتفاع أسعار الغذاء بشكل لافت للانتباه.

ج– ممارسة بعض التجار والمستوردين للاحتكار :ونعني باحتكار السلع الغذائية أنه هناك بعض التجار و المستوردين تمنح لهم تراخيص خاصة يخول لهم بموجبها احتكار استيراد بعض السلع الغذائية دونا عن الآخرين ، هذا التفرد والامتياز الذي يمنح لفئة محدودة من أرباب العمل باستيراد السلع الغذائية ، خاصة في ظل عدم وجود منافسين يسمح لهم بحرية التسعير و التسقيف ، و يسمح لهم بوضع الأسعار التي تناسبهم و تخدم مصالحهم ، و تعظم من أرباحهم ومداخليهم المالية الشيء الذي يفسح المجال أمامهم للمزيد من الجشع و الطمع ، كما نقصد أيضا باحتكار السلع الغذائية هو إقبال بعض الباعة و التجار على سحب كميات كبير من الغذاء من الأسواق و تخزينها لعرضها في الوقت المناسب.

د– انخفاض المخزون العالمي للغذاء : إن انخفاض المخزون العالمي للغذاء إلى أدنى مستوى له من شأنه أن يلهب في أسعار الغذاء ، لأن هذا الانخفاض من شأنه حتما أن يخلق نوبة تهافت حادة على المنتجات الغذائية ، الشيء الذي يخلق نوع من الندرة في السلع و التي تسهم بدورها في تأجيج أسعارها و تعتمد أسعار العام المقبل على مدى نجاح موسم الحصاد القادم في النصف الشمالي من الكرة الأرضية.

ذ– ارتفاع أسعار المواد المستوردة :أشار رئيس نقابة مستوردي المواد الغذائية و الاستهلاكية والمشروبات في لبنان"عادل بو شاكر "في حديث لصحيفة المستقبل موضحا إلى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية موضوع يعود لأسباب غير محلية و ناتج عن ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية على المستوى العالمي ، و قال أن هذا الارتفاع ليس شاملا ، فهناك منتجات ارتفع سعرها و أخرى استقرت أو انخفضت[1].

ر– الاعتماد على المنتجات المستوردة : مما يلاحظ بجلاء عزوف الشعوب العربية عن الإقبال على

[1] عادل بوشاكر ، أسباب ارتفاع الأسعار غير المحلية ، 2011 http://www.elnachrafan.com

منتجاتها الغذائية المحلية، و إقبالها المنقطع النظير عن أي منتجات غذائية قادمة من وراء البحار من دول الغرب، حتى صارت في نظر هذه الشعوب أن المنتجات المحلية هي رمز للرداءة والركاكة وأن جميع المنتجات الغربية هي رمزا ومعيارا للجودة ، هذا التهافت و التكالب والطلب الكبير على المنتجات المستوردة لا يتناسب و الكميات المعروضة من السلع للبيع الشيء الذي خلق فجوة و هوة سحيقة بين الكميات المطلوبة و المعروضة ، و في هذا الصدد يقول الخبير الاقتصادي"روبرت تاونسند " العامل بوحدة الزراعة التابعة للبنك الدولي أن الزيادة المفاجئة في الطلب على المحاصيل الزراعية أساسا عما هو معروض منها تعود إلى سياسات إنتاج الوقود الحيوي التي تنتهجها البلدان الصناعية[1].

ز- زيادة الاستهلاك والطلب على المواد الغذائية الأساسية : حيث أن إقبال شعوب البلدان العربية على توسيع حجم و أنماط استهلاكها للمواد الغذائية لا يتماشى مع حجم إنتاجهم للغذاء الذي ظل ثابتا و لم يتغير منذ عدة عقود ، وهذا بفعل وتأخر صناعاتها الغذائية.

و- جموح الأسعار والمضاربات في بورصات السلع الغذائية العالمية :حيث يلاحظ أن عدم استقرار و تذبذب الأسعار بين الصعود و النزول بين الفينة و الأخرى في البورصة العالمية للسلع ، الشيء الذي ساهم في زيادة أسعار المنتجات الغذائية بشكل مضطرب و لافت.

[1] روبرت تاونسند ، آثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية في أفريقيا ، موقع البنك الدولي ، 2011.

خلاصة الفصل :

من خلال الفصل المتضمن لمساهمة أهم الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر حاولنا التطرق إلى المنتجات ذات الاستهلاك الواسع بالتركيز على أربعة فروع رأيناها رئيسية و هي (المطاحن الزيوت ، الحليب ، السكر) ، فوجدنا انه رغم كل الإصلاحات مازالت بعيدة بشكل واسع عن تحقيق الأمن الغذائي خاصة الزيوت و السكر التي تستورد بنسبة % 80 ، و الحليب بنسبة % 57 ، بحيث تبقى هذه النسب بعيدة عن ما هو مأمول ، أما مساهمة فرع المطاحن فكان بنسبة % 64 منها ، رغم وفرة الإمكانيات الطبيعية و المالية التي تزخر بها الجزائر ، و في المقابل العبء المتمثل في الفاتورة الغذائية المرتفعة التي تشكل عجز كبير في الميزان التجاري الغذائي ، و منه وجب علينا الوقوف على معوقات هذه الصناعات للوصول إلى تقليص الفجوة الغذائية في الجزائر ، و الإسراع بتطبيق السياسات و الإجراءات اللازمة للنهوض بهذا الفرع الحساس.

و لما للجزائر من امكانيات طبيعية و مادية تزخر بها ، تبقى المعوقات جبارة أمام النهوض بالقطاع الصناعات الغذائية الذي هو ضمان للأمن الغذائي باعتمادها على المواد الأولية الفلاحية ، و لما شهدته في الآونة الأخيرة أسواق الغذاء العالمية عددا من التقلبات و الصدمات العنيفة على نطاق واسع بعد فترة من الاستقرار النسبي ، ففي الفترة 2007-2008 كانت أزمة الغذاء العالمية و التي ارتفعت أثناها أسعار الغذاء إلى مستويات غير مسبوقة ، و تلتها في 2008 - 2009 الأزمة الاقتصادية العالمية و التي شهدت هبوطا حادا في هذه الأسعار ، ثم تصاعدت الأسعار مرة أخرى والتي ارتفعت أثناها أسعار الغذاء إلى مستويات غير مسبوقة ، و تلتها في 2008 -2009 الأزمة الاقتصادية العالمية و التي شهدت هبوطا حادا في هذه الأسعار ، ثم تصاعدت الأسعار مرة أخرى في 2009-2010 ، ثم زادت ارتفاعا منذ ظهور الوباء العالمي COVID19 سنة 2019 إلى يومنا الحالي على المستوى العالمي و أثره على الإقتصاد الجزائري بشكل خاص.

تعتبر الجزائر من الدول النامية المستوردة للغذاء ، بل و تعتمد في غذائها بنسبة كبيرة على الأسواق

العالمية فإن للتغيرات في الأسعار العالمية للغذاء آثارا عميقة على الأمن الغذائي لهذه الدول بمحاوره المختلفة على المديين المتوسط و الطويل لاسيما في ظل توقعات زيادة شح المياه ، و المخرج الرئيسي من هذا الوضع الحرج يتمثل في إحراز معدلات عالية في التنمية الزراعية ، الأمر الذى يمكن أن يتحقق من خلال سياسات زراعية تنهي تهميش الزراعة في الاستثمار و الإنفاق العام و المؤسسات و البنية التشريعية ، و تطبيق السياسات على حساب الشعارات و المؤتمرات المؤجلة.

خـــاتـــمة

خاتمة:

تعتبر قضية الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الجزائر ، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية و البشرية ، والإمكانيات المالية على المستوى القومي ، فإن الزراعة في الجزائر لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية ، على الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة لزيادة الإنتاج و تقليل الفجوة الغذائية.

إن وضع الزراعة و إنتاج الغذاء في الجزائر يضل عموما في منطقة الخطر ، و ما تحققه الزراعة ما يزال قاصرا عن الوفاء بحاجيات الأمن الغذائي من حيث الفجوة بين الاحتياجات الأساسية للغذاء و الإنتاج الزراعي ، يحدث ذلك بالرغم من الجهود المبذولة و الموارد الزراعية الهائلة في البلاد ، التي سببها الرئيسي ضعف الإنتاجية الزراعية إضافة إلى المحددات و الظروف المناخية و البيئية ، و التي من أهمها ندرة المياه و تقلبات المناخ.

هذا العجز كذلك مظهر من مظاهر ضعف الكفاءة في استخدام الموارد بمختلف أنواعها ، و تظل بذلك الحاجة ماسة إلى الاهتمام بالقطاع الفلاحي بهدف سد الفجوة الغذائية و الحد من الفقر و سوء التغذية و تخفيض حجم الواردات الغذائية و زيادة الصادرات من السلع الزراعية.

اختبار الفرضيات:

1* البرامج التنموية المنتهجة للنهوض بقطاع الفلاحة في الجزائر كانت غير فعالة ، فرضية خاطئة ، حيث أن هذه البرامج حققت فشلا في بعض الأوقات ، و نجاحات في أوقات أخرى ، تبعا لعدة عوامل فضعف مردودية القطاع الفلاحي مقارنة مع الاعتمادات المالية المخصصة له يؤكد لنا أن المخططات المنتهجة ساهمت بشكل ضئيل في الحد من التبعية الغذائية.

2* يشهد الأمن الغذائي في الجزائر تحسنا خلال السنوات الأخيرة القطاع الفلاحي بما في ذلك الصناعات الغذائية ساهم بشكل متميز في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، فرضية صحيحة تثبتها كما تقدم النتائج و الأرقام المقدمة من طرف الهيئات المختصة ، للتصريحات الأخيرة لمنظمة الفاو ، بتصنيف الجزائر الأولى

إفريقيا و الثانية عشر عربيا حسب مؤشر الأمم المتحدة في مستوى تحقيق الأمن الغذائي.

3* تساهم الصناعات الغذائية بشكل ضئيل في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر رغم كل المجهودات فرضية صحيحة حسب ما رأينا في بحثنا أن الصناعات الغذائية تلعب دورا حساسا للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

4* هناك معوقات كثيرة تعترض قطاع الصناعات الغذائية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر رغم كل العراقيل التي واجهتها فرضية صحيحة . إذ أن البرامج المسطرة أعطت نتائج ملموسة بانتعاش الصادرات الغذائية و تقليص الواردات ساهم في الحد من العجز في رصيد الميزان التجاري الغذائي.

نتائج البحث:

بناءا على ما تطرقنا إليه في البحث، تتمثل نتائج الدراسة فيما يلي:

-على الرغم مما تحوزه الجزائر من إمكانيات بشرية و مادية قي القطاع الفلاحي ، إلا أن هذا القطاع لا يزال غير قادر على الوفاء بمتطلبات و احتياجات السكان من الغذاء ، نتيجة عدة صعوبات و تحديات و التي في مقدمتها النمو السكاني المتزايد ، و الذي تتبعة الزيادة في احتياجات السكان.

-الإنتاج الزراعي الجزائري يساهم بنسبة بسيطة في الناتج المحلي الإجمالي ، و ترجع أسباب هذا الانخفاض إلى قلة الأمطار و عدم انتظامها خلال الموسم الزراعي ، و عدم الاعتماد على التقنيات الحديثة المتطورة في الزراعة ، الأمر الذي يجعل إنتاجها الزراعي معرضا للعوامل و المحددات الجوية المتقلبة.

-الجزائر لا تزال تعاني من فجوة غذائية أثقلت عاتقها ، و جعلت مسألة الأمن الغذائي في منعرج خطير الأمر الذ يتطلب ضرورة بذل و تكامل الجهود للتقليص من هذه الفجوة.

-اهتمت الجزائر بتنمية القطاع الفلاحي بإتباع سياسات الدعم ، و الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد ، من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بإنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية التي تعمل على دعم القطاع الفلاحي ، خاصة لإنتاج المواد الغذائية الأساسية ، و استصلاح الأراضي بالإضافة الى إعطاء الاهتمام لجميع النشاطات و الفروع الفلاحية دون استثناء عن طريق تقديم العديد من

أشكال الدعم التي اعتمدها مجموعة الصناديق التي أنشئت لهذا الغرض.

-أدت سياسة التجديد الفلاحي و الريفي التي اعتمدها الجزائر في الفترة الأخيرة بداية من سنة 2016 إلى تطوير الأنشطة و زيادة حجم الاستثمارات الزراعية مما نتج عنه تحسن كبير في الإنتاج النباتي و الحيواني.

-بسبب المعوقات التي تحد من تطور قطاع الفلاحة في الجزائر ، و أهمها مشكل العقار الفلاحي و عقود الفلاحين له دور هام في إ تمام العملية الإنتاجية.

إن سبيل تحقيق الأمن الغذائي و الخروج من الركود و بناء اقتصاد فلاحي مستدام ، تحتاج من يسير بها إلى بر الأمان ، حيث تفتقر الجزائر في الكثير من الأحيان إلى الإرادة في التنفيذ ، في ظل غياب جهاز المراقبة و المتابعة ، زيادة على غياب قادة قادرين على إتمام المسيرة الإصلاحية ، فضلا عن طبيعة الإصلاحات التي تعد ظرفية ، و ليست طويلة المدى.

اقتراحات:

بعد عرض جملة نتائج البحث سوف نستعرض الاقتراحات التالية:

-تقديم حصيلة البرامج و السياسات الفلاحية المعتمدة بالجزائر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي) قصد معالجة النقائص المسجلة مستقبلا.

-التركيز أكثر على قطاع الفلاحة ، و جعله من القطاعات الحيوية و الإستراتيجية المشكلة للاقتصاد الجزائر ، لما له من دور مهم في خلق الثورة و تحقيق التنمية الاقتصادية و الأمن الغذائي.

-تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائر ، سواء كان محليا أو اجنبيا ، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مساهمة الناتج الفلاحي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ، و تقليص فاتورة الاستيراد و العجز في الميزان التجاري الغذائي و من ثم تحقيق الإكتفاء الذاتي و الأمن الغذائي.

-توعية و تأهيل الفلاحين في مجال الأنشطة الزراعية بالإعتماد على مراكز البحوث و الإرشاد الفلاحي و المعاهد المتخصصة.

-الإستمرار في الدعم الفلاحي مع تحديد الفئات المعنية به لاسيما عند وقوع الحوادث و الأزمات كالفياضانات و الحرائق و الآفات و الأوبئة.

آفاق البحث :

تبعا للنتائج المتوصل إليها و التوصيات المقدمة بخصوص هذه البحث ، تثار أمامنا تساؤلات و إشكاليات أخرى مرتبطة بالموضوع لم يتم التطرق إليها بإسهاب ، نلجأ لذكرها لتكون مشاريع بحوث مستقبلية ، و ذلك لأهميتها النظرية و التطبيقية نذكر منها :

-دراسة تأثير مستويات ارتفاع أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع على الأمن الغذائي في الجزائر.

-مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن نسيج الصناعات الغذائية في الجزائر.

-يمكن التخصص في دراسة أحد المواد ذات الاستهلاك الواسع للصناعات الغذائية.

قـــــائـــــمة

المـــــراجـــــع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. جمال محمد صيام ،شريف محمد سمير فياض ،أثر التغيرات المناخية على وضع الزراعة والغذاء في مصر القاهرة ،2009 .
2. رقايقية فاطمة الزهراء ،قضايا اقتصادية معاصرة ،دار الزهران للنشر والتوزيع، ط 1، عمان ،الأردن 2013 .
3. السيد محمد السريتي ،الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية ،الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية 2000.
4. صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016 ،الفصل الثالث ،القطاع الزراعي ،أب وظبي ،2016 .
5. عبد الباسط محمد الحسن ،التنمية الاجتماعية ،معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة ،1970.
6. عبد القادر طرابلسي ،مشكلة الغذاء في الوطن العربي (الواقع والآفاق)، ط1 ،بيروت ،1998.
7. فاروق أحمد مصطفى ،الأنثربولوجيا الثفافية ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،2005.
8. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،رقم 35 ،الخرطوم السودان، 2015 .
9. محمد السيد عبد السلام ،الأمن الغذائي للوطن العربي ،الكويت ،عالم المعرفة ،1998 .
10. مسعودي سارة جامعة عنابة ومصطفاوي محمد الامين جامهة المدية ،المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطويرها وتحسين مردوديتها ،2021.
11. مندر خدام ،الأمن الغذائي السوري، الهيئة العمة السورية للكتاب، دمشق ،2010 .
12. المنظمة العربية للتنمية الغذائية ،أوضاع الأمن الغذائي العربي ،2011 ،الخرطوم ،السودان.

قائمة المراجع

الرسائل واالمذكرات الجامعية:

1. بكالة فاطمة الزهرة ،تحليل سياسات الانتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000 .2018 ،دراسة تحليلية وقياسية اطروحة دكتوراه في الاحصاء والاقتصاد التطبيقي ،تخصص تحليل وسياسات الاقتصاد الكلي ،المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي ،2020 .

2. بن عيسى كمال الدين ،مشكل العجز الغذائي واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،2019 .

3. بوجيهي محمد ،تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص علوم مالية ،جامعة الإخوة منتوري ،قسنطينة الجزائر ،2006 .

4. دعاء خديجة ،سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر – دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية السياسية والعلاقات الدولية– ،جامعة الإخوة منتوري ،قسنطينة ،الجزائر ،2011.

5. زاوي بومدين، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر(مقاربة كمية) ،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ،تخصص إقتصاد وتسيير عمومي ،جامعة معسكر، 2009.

6. سالت محمد مصطفى ،التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال القمح أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الزراعية ،تخصص اقتصاد زراعي ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر، 2017 .

7. طرشي محمد ،الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر_حالة الصناعات الغذائية_ مذكرة ماجستير ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، 2005.

8. عز الدين سمير، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر3 ،2012 .

9. عميش عائشة ،واقع الأمن الغذائي مؤشراته وأبعاده– دراسة حالة الجزائر – ،ورقة بحث ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الشلف ،24/23 نوفمبر 2014 .

10. فوزية غربي ،الزراعة بين الاكتفاء والتبعية ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة قسنطينة الجزائر ،2008.

11. كتفي سلطانة، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة: تقييم ونتائج، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية ،جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة ،الجزائر ،2006.

12. كينه عبد الحفيظ ،مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،فرع تحليل اقتصادي ،جامعة الجزائر3 ،2013 .

13. مجدولين دهينة ،استراتيجية تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر.

المجلات والمقالات العلمية:

1. أب وبكر عبد الله سليمان الطيب ،الفجوة الغذائية وضرورة تحقيق الأمن الغذائي ،مجلة الاستراتيجية والأمن الوطني ،العدد3 ،ماي 2009 .

2. إدارة الأمن الغذائي والمشروعات بجامعة الدول العربية ،الزراعة والتنمية في الوطن العربي، مجلة جامعة الدول العربية العدد الأول القاهرة ،2009.

3. آدم محمد أحمد ،الغذاء في السودان – إهمال الماضي وآمال المستقبل ،جريدة النيلان الإلكترونية 2014/07/01.

4. باشوش حميد ،واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة2000-2015 ،مجلة دفاتر بواد كس ،العدد6 سيتمبر 2016 .

5. برامج إستراتيجية ،مجلة آفاق استراتيجية ،13 ديسمبر 2006.

6. عزت ملوك قناوي ،الأمن الغذائي ،المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين ،الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي ،القاهرة 26/25 سبتمبر 2002 .

7. فيت وإنتيني ،النزاع واللاجنون وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية ،التحديات والتوقعات ،عبد الكريم صادق وآخرون محررا ،التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية ،2014 .

قائمة المراجع

المداخلات والملتقيات:

1. بوبكر هشام ،ليتيم ناجي ،غلاء الأسعار العالمية للغذاء ودورها في تفاقم وازدياد مستويات ونسب الفقر في الوطن العربي ،الملتقى الدولي السادس حول إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي ،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، 2011.

2. بوعزبز ناصر، سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016 .

3. حنفاوي أمال، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النم و والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح ورقة بحثية مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنم والاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014 يومي 11 -12 مارس 2013 ،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر .

4. ساع وباية وسيار زوبيد ،قطاع الفلاحة في الجزائر ،مداخلة حول رصد امكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر ،جامعة البويرة ،الجزائر 2021.

5. سعيد سمير ،أثار الزراعة الوطنية على تنمية الفلاحية والريفية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول واقع وأفاق التنمية الريفية في الجزائر، جامعة عمار ثليجي،الأغواط، الجزائر، 22جوان2011 .

6. المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية ،تداعيات ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي ،دورة83 ،السودان ،2009 .

7. محمد أحمد ،أثار مخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول واقع وأفاق التنمية الريفية في الجزائر جامعة الجزائر، 21 فيفري 2008 .

8. معمري نارجس ،سياسة التمويل الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتجديد الفلاحي والريفي ،جامعة البويرة ،تاريخ النشر: 2021/03/14 .

9. مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي ،أبعاد الأمن الغذائي ،روما ،2013 .

التقارير:

قائمة المراجع

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،2011
2. برنامج التنمية الخماسي 2014- 2017 ،اجتماع مجلس الوزراء.
3. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 ،التطور الإقتصادي والنقدي ،نوفمبر ،2016 .
4. البنك الدولي ،شراكة بين البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لدعم الأمن الغذائي في اليمن.
5. البنك الدولي ،موارد تمويلية من البنك الدولي تساعد البرامج الطارئة في اليمن.
6. التقرير الإقتصادي العربي الموحد ،سبتمبر ،2001 .
7. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،الدورة العامة العادية الـ25 ،2004.
8. تقرير وزارة التجارة ،2004.
9. الديوان الوطني للإحصاء.
10. روبرت تاونسند ،آثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية في أفريقيا ،موقع البنك الدولي ،2011.
11. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 2015 ،نوفمبر 2015 .
12. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المنشورة رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 ،المتضمن إستراتجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.
13. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ،هل تلوح أزمة غذاء في الأفق ، 24جانفي 2011 من الموقع :www.arabic.irinnews.org
14. موقع وزارة التجارة وترقية الصادرات، 2017
15. موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

16. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، 2010 .

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Arabic.news.cn
2. Food and Agriculture Organization of The United Nations, International Fund For Agricultural Development and World Food Program, 2015. *The State Of Food Insecurity in The World 2015,Achieving The 2015 International Goals of Hunger: Assessing uneven Progress.*
3. Gareau Stephen Edgar, *The Development Of Guidelines For Implementing Information Technology To Promote Food Security*, (PHD thesis) Department Of Technology And Education Mississippi State University. USA 2000.
4. Ministère de l'agriculture; Rapport sur la situation agricole 2003.
5. Stratégie nationale de développement des industries agroalimentaires, 1eres assises nationales des industries.agroalimentaires, Ministère de l'industrie et de la promotions des Investissements, mars 2010.
6. Suresh C. Babu et al.

المواقع الالكترونية:

1. http://www.ons.dz
2. http://www.madrp.dz
3. https://www.aps.dz/ar/economie/
4. https://www.alaraby.co.uk/
5. http: //madrp.gov.dz/ar/
6. .https://www.commerce.gov..dz/statistiques/
7. http://www.albankaldawli.org/ar/news/release/2017/08/02.
8. www.asjp.cerist.dz,le 11/03/2020
9. https://water.fanack.com/ar/algeria/water-use ; 16/03/2021.
10. المصطفى سيدي محمد، أزمة الأمن الغذائي ،موقع الجزيرة للدراسات ،2005 الموقع:
www.elgazeera.net /nr/exeres

11. المصطفى ولد سيدي محمد ،تشخيص أزمة الأمن الغذائي ،موقع مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع: www.elgazeera.net /nr/exeres

12. عادل بوشاكر، أسباب ارتفاع الأسعار غير المحلية http://www.elnachrafan.com2011

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى إبراز مكانة القطاع الفلاحي في الإقتصاد الجزائري و دوره في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000 – 2018 ، و ذلك من خلال تشخيص الوضع الغذائي بعرض مقومات القطاع الفلاحي و مدى قدرته على توفير الإحتياجات الغذائية للسكان من جهة ، و تحديد المعوقات التي تحد من تحقيق الأمن الغذائي من جهة أخرى بالإضافة إلى معرفة الآليات المتوفرة لدى هذا القطاع من أجل تفعيلها للوصول الى الأمن الغذائي المنشود . حيث توصل هذا البحث إلى أن القطاع الفلاحي في الجزائر لايزال غير قادر على الوفاء بمتطلبات و احتياجات السكان من الغذاء نتيجة عدة صعوبات يأتي في مقدمتها النمو السكاني المتزايد و سوء الإستغلال للثروات الفلاحية ، بالإضافة إلى التغيرات المناخية و تدني حجم الإستثمار الفلاحي الخاص المحلي و الأجنبي بسبب عدة معوقات أهمها مشكل العقار الفلاحي.

و بالرغم من كل هذا إلا أن السياسات المنتهجة في الجزائر و التي من بينها سياسة التجديد الفلاحي و الريفي التي اعتمدت بداية سنة 2008 أدت إلى تطوير الأنشطة و زيادة حجم الإستثمارات الزراعية مما نتج عنه تحسن كبير في الإنتاج النباتي و الحيواني ، إلا أنه غير كاف لتحقيق الأمن الغذائي المستهدف.

الكلمات المفتاحية :القطاع الفلاحي، الأمن الغذائي، إكتفاء ذاتي، الإنتاج الفلاحي.

Abstract :

This study aims to highlight the position of the agricultural sector in the Arab economies and its role in achieving food security during the period 2000-2018 through diagnosing the Algerian food situation by presenting the components of the agricultural sector and its ability to provide the food needs of the population on the one hand and identifying the obstacles that limit the achievement of Algerian food security On the other hand, in addition to knowing the mechanisms available in this sector in order to activate them to

reach the desired food security.As this study concluded that the agricultural sector in the Algerian world is still unable to meet the requirements and needs of the population from food as a result of several difficulties, foremost among which is the growing population growth and misuse of agricultural wealth, in addition to climate changes and the low volume of private domestic and foreign agricultural investment due to several major obstacles, the most important of which The problem of agricultural real estate.In spite of all this, the policies adopted in Algeria, including the policy of agricultural and rural renewal adopted in the beginning of the year 2008, led to developing activities and increasing the volume of agricultural investments, which resulted in a significant improvement in animal and plant production, but it is not sufficient to achieve the targeted food security.

Keywords : agricultural sector, food security, self-sufficiency,agricultural production